



العدد التاسع

شباط ١٩٦٨

في هذا العدد

- \* الافتتاحية : العمل اليساري اللبناني على بساط البحث  
• من جديد
- \* المفهوم اللينيني للديموقراطية المركزية وازمة الحزب  
الشيوعي اللبناني •
- \* نموذج عن امانة الحزب الشيوعي اللبناني في نقل آراء الاحزاب  
الشيوعية الشقيقة •
- \* اين النقابة واليسار من مشاكل التعليم الخاص •
- \* الزاوية النظرية : وحدة الحزب والبيروقراطية المركزية •

## العمل اليساري اللبناني على بساط البحث

من جديد

منذ اشهره وبالتحديد منذ بدء المعركة الانتخابية ، لم تصدر " جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات التقدمية والوطنية " بيانات تشجب او تقتري . ولما كان نشاطها مقتصر على هذه البيانات ، مع حشود " بيلوس " ، كان من الطبيعي ان يخلص المراقب الى تلاشي " الجبهة " .  
بذلك يحمل صمت " الجبهة " العلامة المميزة التي طبعتها طوال السنتين : الهرب من الوضوح وتحديد المسؤوليات والاستخفاف بالتربية السياسية التي تميز العمل السياسي اليساري ، والقوف عند هذا الحد استمرار لموقف " لبنان الاشتراكي " السابق الذي رافق الجبهة في نشاطها ونافسها دوما الاسلوب الذي كانت تتبعه في تجسيد العمل اليساري في لبنان . مرة اخرى ، لا جدوى من الحديث عن انطلاقة جديدة والتبشير بها ، ما دامت التجارب السابقة لم تناقش

تفاصيلها ، ما دامت نقاط الضعف لم تتحدد بوضوح . وكل احتجاج عملي هرب من هذه المهمة الاولية التي تسمح وحدها ، في الظروف الحالية ، بكشف نوعية القوى التي تدعي اليسار . والمحاولة الحالية مساهمة في هذه العملية التي لم تبدأ بعد .

### ١ - حساب السنتين : في نشرة سابقة صدرت عن " لبنان الاشتراكي " بعنوان " ازمة اليسار في

في لبنان " ، خريف ١٩٦٥ ، حاولنا تحديد العوامل والاسباب التي أدت الى نشوء الجبهة في الظرف الذي نشأت فيه . وقد تم التحليل قبل ان تبدو عن التجمع الجديد بادرة ما . ولكنها انطلقت من القوي التي دخلت طرفا في العملية ومن الامور التي يفترضها التقاء هذه القوي ، عدا شكل الالتقاء وتنظيمه . هذا الانطلاق اوصل التحليل الى عدد من النتائج :

١ - كانت الدوافع الفعلية للقاء توفر ظروف عربية وعالمية رفض الاطراف حتى الاعتراف بها وبالتالي دفع التحليل الى مواقف مشتركة اصلب ، اقل عرضة للتقلبات . نتج عن ذلك غياب برنامج محدد يحدد مطالب اولية تعتبرها " الجبهة " مدار عملها . ولم تقم ولو محاولة بدائية ، لتوحيد النظرة الى الواقع اللبناني وتعداد الفئات التي تعتمد الجبهة دعم نضالها او تفجيرها .

٢ - لم يجر النقاش حول المبادئ التنظيمية للجبهة واسس العلاقات الجبوية المقبلة . ان غياب هذا النقاش يبدو غريبا وديهيما في آن واحد اذا ما دقق المراقب في القوى التي تشكل الجبهة . وكان متوقعا ان يؤدي عدم التحديد الى غلبة طبيعية للطرف الاقوى سياسيا وانتخابيا .

انطلاقا من الملاحظتين السابقتين اشرنا الى المزالن المحتملة التي لن تقوى الجبهة على مقاومتها :

١ - ردود الفعل المباشرة ، الآنية والمتسعة التي تعبر في تسرعها عن ضغط الدلائل البرجوازي الصغير وغلبته . هذا الضغط يتجلى ، كما اشرنا في التحليل المذكور ، في التوجه نحو الجهاز الاداري ، جهاز الدولة ، وبالتالي اهمال الشرط الاساسي لفعالية عمل سياسي يساري لا يمكن الوصول اليها الا بتنظيم الجماهير العمالية والفلاحية ، وذلك بتبني مطالبها او تفجير هذه المطالب وربطها في برنامج متسق . كما يتم ذلك بجعل هذه الجماهير قوة متصلة الضغط عن طريق تنظيمات ديموقراطية واضحة الرؤية .

٢ - اما المزلق الثاني فهو الانجراف وراء متطلبات كمال جنبلاط التكتيكية ، وطبيعية علاقته بالسلطة التي يشكل ، على البعد والجفاء ، طرفا من اطرافها . واحتمال هذا الانجراف لا ينفصل عن بعد الرقابة الديموقراطية التي لا تملك الجماهير اللبنانية ممارستها في الظرف الحاضر . كما انه لا ينفصل عن نوعية التنظيمات السياسية المشتركة في الجبهة وممارستها للحياة الحزبية ممارسة قلما تسمح للقواعد الحزبية بالنقاش الجدي الذي يعتمد على اعلام سليم .

لم يكن القصد بهذا التذكير النفخ في الابواق او القرع على الطبول ، وانما العودة الى احدى بداهيات العمل الماركسي - اللينيني ( الشيوعي ) وهي ان المبادرات السياسية التي تريد مستقبل تنظيم عمالي او يساري لسنوات لا يمكن ان يتم محادا بالذباب النظري والسياسي . كما ان التحليل جدير ، اذا ما خضع لشرط معينة بان يشكل دليل العمل المطلوب . ونستطيع القاري عذرا اذا اضفنا ان التبجح " بالتجربة " ( وكان التآكل غنى ! ) و " الخبرات " و " النضال الطويل " لم يغن المحنكين القابعين في مكاتبهم ، وان كانت مكاتب نقابات عمالية او مجلات ذات سوق ، عن الوقوف في المازق .

ولكن ما سبق لا يعني رفض التجربة وكأنها لم تكن . فما حدث غني بدروس كثيرة تستطيع ، اذا ما استخرجت ، ان تساهم في القاء الضوء على طبيعة القوي اليسارية في لبنان ، وهي قوى لم تندثر بتلاشي الجبهة وما زالت تلعب دورا هاما في حلقة اليسار الضيقة ، وعلى خطوات المستقبل .

ما هي السمة المميزة لعمل " الجبهة " خلال السنتين السابقتين ؟

نستطيع استباق التحليل والاجابة على السؤال : ان السمة المميزة هي العمل الوطني .

سنحاول تفسير ما يعنيه العمل الوطني في التعرض للاحداث المحددة .

خلال السنتين خاضت الجبهة معارك متنوعة ، باشكال مختلفة ، ذات اغراض عديدة . خاضت معركة تصريف الانتاج الزراعي ، واسقاط ضمان الرساميل الامريكية ، وقضية التعليم والطلاب الثانويين ، ومشكلة الايجارات ، والمؤتمر الشعبي . . . الى معارضة زيارة الاسطول السادس واجتماع " الكازار " غداة العدوان الاسرائيلي الاخير . كيف خاضت الجبهة هذه المعارك ؟ هناك جانب واضح يتعلق بنوع محدد من الشعارات استطاعت الجبهة ان تسهم فيه بقسط وافر . والمثال على هذا الجانب معركة ضمان الرساميل الامريكية وبدء معركة زيارة الاسطول السادس التي حسنتها احداث الخابيز من حزيران . بما يتعلق بهذا الجانب لم يتردد طرف من اطراف الجبهة بالقاء ثقله في المعركة . حدث ذلك بلا مواربة ولا تلغو ، ولا حسابات مبيتة . لم يوجد من يناقش " شرعية الموقف وما يترتب عليه . في هذا النوع من المعارك ، كانت مواقف الشجب والاحتجاج تلاقي اصدااء متفاوتة بعضها ايجابي ، فكانت هذه المواقف تمثل بالفعل تيارا واضحا يجمع حوله فئات متباينة ترفض السيطرة المباشرة للاستعمار الامريكي او التبعية العلنية ، والدليلة ، لقوة تحمي اسرائيل ، ولا تخشى الجهر بهذه الحماية . في هذه الحدود كان عمل الجبهة واضحا ، ايجابيا ، وفعالا . ولكن هذا الجانب ، على اهميته ، ومع التأكيد على ضرورة الوقوف حيالي قضاياه موقفا صلبا ، لا يعدوان ان يكون موقفا وطنيا يقوم على رفض السيطرة المباشرة او مظاهرها . والفئات الاجتماعية التي يمكن ان تلتف حول هذا الموقف واسعة ، ونسبيا . والتفتقها لا يوذي اطلاقا الى موقف اجتماعي معين ، او سياسي ، من قضايا تنصت للسيطرة الاستعمارية المتخفية في الميدان الاقتصادي . فبعض الفئات التي ترفض ضمان الرساميل الامريكية لا ترى حرجا في اغراق السوق اللبنانية بالسلع الاوروبية ، وبامتصاص هذه السوق لقسم ضخم من الاستثمارات اللبنانية ، وهي بالتالي غير مستعدة للتضحية بالمصالح التي تستفيد من هذا الاغراق وهذا الامتصاص . في معركتي ضمان الرساميل الامريكية وزيارة الاسطول السادس اي في معارك ذات طابع وطني ، ديموقراطي ، كان موقف " الجبهة " واضحا وفعالا .

لكن ما ان يخرج الموضوع عن هذا الاطار ، وما ان تبرز مشاكل اجتماعية ذات اسباب ترجع الى تنظيم المجتمع اللبناني ومشاكله العميقة ، وبالتالي تتطلب تحليلا دقيقا ومواقف معزولة نسبيا ، حتى تكشف الجبهة عن وجه آخر . هذا الوجه يتسم بالتردد والتفكك والهرب ، ويفضح الطابع الفعلي لهذا التجمع . ومن الواضح ان اكثر المشاكل عددا ، واكثرها مساسا بتكوين عمل يساري متين يتعلق بالجانب الثاني ، الجانب الاجتماعي .

( أ ) لنبدأ بمهرجان بتخنيه الذي انعقد في اواخر ايلول ١٩٦٥ وكان اكثر المهرجانات وقعا . تصدى اليسار في هذا المهرجان لمشكلة فعلية هي مشكلة تزايد انتاج زراعي لا يجد اسواقا لتصريفه ، رغم ان الكميات المنتجة لا تشكل حاجزا ضخما . وبما ان القطاع الذي ينتج هذا النوع من السلع هو القطاع الزراعي الذي يقوم على محار المزارعين والمتوسطين منهم فان المشكلة تمس فئات ريفية واسعة من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة . وتبني اليسار للمشكلة يعني مبدئيا توسيع احلافه والفئات التي تشمي وراءه ، مما يساهم بابرازه بصورة القائد الحريص على مصالح المجتمع ككل ، ولا سيما مصالح الفئات التي تتضرر من نمط معين من الادارة الاقتصادية ( هذا قبل الحديث عن نقد النظام الاقتصادي ) . ولكن استعراض المقررات التي صدرت عن المهرجان لا تمس من بعيد او قريب اسلوب الادارة الاقتصادية الحالي . عندما يالّب اليسار وحوله المزارعون " تخويل مكتب الفاكمة حق شراء الاسمدة والادوية الزراعية وبيعها للمزارعين منعا للاحتكار " ( المطلب الاول ) او عندما يطلب " تخويل مكتب الفاكمة شراء التفاح اللبناني بنسبة الف صندوق لكل مزارع وشراء كمية ماثلة من الحمضيات وزيت الزيتون والشمندر " ( المطلب الثالث ) الى غيرها من المطالب ، اذ هناك عما يعبر اليسار ؟ اية مصالح يمثل ؟ والسؤال الاهم : ياي منطلق يمثل هذه المصالح ؟ ان الاجابة لا تترك مجالا للشك : هذه المطالب تعبر عن وجهة نظر المزارع المتوسط ، مالك الارض الذي يعاني ضائقة تصريف انتاجه ، والذي يرفض النظر الى هذه الضائقة وتفسيرها على انها نتيجة

انتاج يقوم على ملكيات صغيرة ذات كلفة انتاج مرتفعة ، فاليسار ، اذن ، يعبر عن وجهة النظر هذه ، وهذا مشروع . ولكن الموقف الذي يدعو الى الشك والرفض هو عندما يتبنى اليسار وجهة نظر ويتبنى معها الطريقة التي يطرح بها الطرب الزراعي ووجهة النظر هذه . ماذا يعني المزارع الصغير او المتوسط ؟ ان يتخلص من كابوس التصريف الذي يلقه . ولكنه يرفض عفويا ، ان يرب في مشكلته الاسباب التي تتعدى وضعه الفردي . لان ذلك يفرض عليه بدوره ، ان يتخلى عن امتيازات معينة او يفرض عليه قيودا وتضحيات سوف تنتج عن تنظيم تعاوني للانتاج ، مثلا ، هو بغنى عنها . في بتخنيه تبني اليسار ، في موضوع تصريف الانتاج الزراعي ، وجهة النظر الضيقة للمزارع الفردي ، واوهمه بان حل مشكلته يمكن ان يتم ببساطة عن طريق تكبيد الدولة ( في الوضع الراهن والمجتمع )

تكاليف التصريف دون اي مقابل . هل نعجب بعد ذلك اذا اذا تراكضت الى المهرجان فيقات لا تمت الى اليسار بصلة ولا يمكن ان تنتسب اليه ؟ او اذا لبثت نفس هذه الفئات دعوة نبع الصفا حيث وقف المير مجيد ارسلان خطيبا ، يصيغ نظرية توزيع التفاح رأسماليا ؟ هذا التجمع لا يمكن ان يعتبر نموذجا للتوجه للجماهير ، اذا قصد التوجه اليساري . بل هو نموذج للتواطؤ مع البرجوازية الصغيرة ، مع صفوفها السياسية المستعدة ، في لبنان ، لان تخدم اكثر الاطراف اليمينية رجعية ، ومع ايد يولوجيتها " الجديدة " : " الحرية " في البعثة والارتجال من ناحية وارهان المجتمع بتكاليف ما ينتج عن هذه الحرية .

( ب . ) في مجال آخر ، تصدى اليسار لمطالب فئات كادحة يمكنها ان تؤمن له القاعدة الجماهيرية التي يفتقدها . غير ان الطريقة التي تم بها هذا التصدي ادت الى نتيجة قد تبدو غريبة للوهلة الاولى : بينما ابدت " الجبهة " اصرارا حادا في دفاعها عن مصالح برجوازية وصغيرة ومتوسطة ، لم تبذل " الجبهة " جهدا لتفتح تخليها عن مصالح شعبية فعلية او استخفافها بهذه المصالح .

— عندما اعلنت نقابة عمال ومستخدمي الكهريا ، وخريف ١٩٦٦ ، اضرابها ، وذلك

احتجاجا على التسوف الذي يقابل مطالبها : الملاك ، الاجور ، ساعات العمل . . . . . وقتت اطراف الجبهة موقفا ساهم ، الى جانب المصادرة ، في اخفاق الاضراب . بينما اخذ الحزب الشيوعي يشكك في الاضراب ، مدعيا ان عملاء يمينيين يقصدون بالاضراب استفزاز السلطة لضرب النقابة ، قام كمال جنبلاط بالانسحاب من مجلس الوزراء في الجلسة التي عقدت لمناقشة قرار مصادرة عمال ومستخدمي الكهريا . وبالطبع لم تتحرك " الجبهة " ولو ببيان ، وهي الكريمة ببياناتها ، لتساند المضربين ، من عمال ومستخدمين ، رغم انه كان جليا ان الاضراب تم تحت ضغط القاعدة التي ملّت التأجيل والمماطلة ، وذلك في جو اضرابات عمالية واسعة ( المصارف ، النقل المشترك ، مياه بيروت . . . ) يسك زمامها اليمين النقابي .

— على اثر الجو الاجتماعي المتوتر الذي عقب الاضرابات طرحت " الجبهة " فكرة

مؤتمر شعبي واسع تدعي اليه فئات غير منظمة ( الى جانب الفئات المنظمة بالطبع ) لم تعبر ، قبلا ،

عن مواقفها بصورة مباشرة . وبدأ التحضير لمؤتمر تحضره النقابات العمالية والمزارعون الصغار والعمال الزراعيون والاحزاب . . . . . بعد ماطلة جنبلاطية طالت اسابيع ، قرر عقد المؤتمر . فشككت اللجان التحضيرية ، وخصصت العناوين الكبيرة في صحف اليسار للمؤتمر العتيد . في هذه الفترة انفجرت ازمة انترا التي بدا واضحا انها ضربة مباشرة للرأسمالية اللبنانية وتعربة لقسم على الاقل من تناقضاتها . ان الازمة اتت لتعطي المؤتمر المنتظر وزنا اضافيا ورجحة لا ترد ، اتت لتبرره وتؤكد ضرورة مبادرة القوى الشعبية . ولكن ماذا حدث بالفعل ؟ لويت صفحة المؤتمر نسيت كل الفئات بلا استثناء ان مؤتمرا كان على الابواب ، واعدت به الجرائد قراءها ، وجندت له المنظمات اعضاءها . كل ذلك ولم تصدر عن اليسار بنت شفة ، كلمة بسيطة ، تفسر او تعتذر . ما الخطب ؟ ان مؤتمرا في هذا الطرف بالذات يزرع " السلطة ( من غريب السد فحقا ان الطرب الذي يوءاتي العمال والفلاحين لا يوءاتي السلطة ومن تشملهم من الصحنائيين والعساييين والجهريين والاديين ! ) و " الواقعية " الثورية ولله الحمد ، وتجارب النضال المرة ، تملّي على الثوريين الواقعيين المجريين ، عدم الدخول في صراع مع السلطة في هذا الطرف العصيب . . . . . بالنسبة للسلطة ! بعد هذا يحدثونك عن الالتحام " بالجماهير و " تصعيد " النضال المسلح والمجرد من السلاح !

— عندما اضراب الطلاب الثانويون ، كانوا ( وما زالوا ) يواجهون مشكلة تتناول في

الواقع نظام التعليم اللبناني وجذوره الاجتماعية ودوره في الانتاج وفي انتقاء الجهاز الاداري

والحكم . وكان من الطبيعي ان يواجه الطلاب الثانويون المشكلة من زاوية اولية تعكس نظرة " مهنية " للمشكلة ، مع تحسس عام بعمق المشكلة لخير في مطلب " اعادة النظر بالبرامج " . عدا ان اليسار انقسم حول ضرورة دعم حركة الطلاب الثانويين ، فان الذين قاموا بهذا الدعم لم يستطيعوا ان يقدموا للاضراب نظرة واضحة ، ولا مطالب تحول دون تسويات وزارة التربية . وكذلك فانهم لم يساعدوا في شيء على تجنب المضربين للفخ الطائفي مثلا .

فسواء في قضية اضراب نقابة الكهرياء ام في قضية المؤتمر الشعبي او في اضراب الطلاب

كشفت " الجبهة " عن بعدها عن الفئات العمالية والفلاحية والبرجوازية الصغيرة الرثة ، والتحاقها بالحكم . اي ان الصفة الاجتماعية لعملها تضعها في جانب الفئات التي تهادن النظام لانها منه .

ج ) يبقى ان نلمح الى جانب اخر هو الجانب التنظيمي . ونقصد به هنا الاساليب

التي اتبعتها الجبهة في تعبئة الجماهير . لذلك فلن نتعرض لمضمون المبادرات وانما للطريقة التي اتبعت للقيام بالعمل السياسي .

كيف نظمت الجبهة معركة الايجارات ؟ وزعت عددا ضخما من البيانات على البيوت .

وضعت في صناديق البريد او على العتبات . في هذه البيانات عدت المطالب التي تدعو المستأجرين على اساسها للتوجه بعرائض الى نوابهم ، وعرائض تستعيد نفس المطالب المدرجة في البيان . اما المرحلة التالية فكانت التظاهرة التي جرت في شوارع المعرض ، امام المجلس النيابي المنعقد لمناقشة تعديل قانون الايجارات . هل يوذي هذا الاسلوب في الدعاية لشعار اقتصادي الى تحويل هذا الشعار من اقتراح تصيغه القيادة الحزبية والنقابية الى مطلب تتبناه فئات المستأجرين وتحضنه ؟ الواقع ان الشعار بقي شعارا ولم تستلح المظاهرة ان تلم اكثر من مئة متظاهر . ليس في ذلك من حرج لولا ان الطريقة التي اتبعت تعبر عن اوهاام تنظيمية لم تفد التجربة التراكمية في تجنبها .

ان البيان المكتوب ، وحتى لو وزع بكميات كبيرة ، لا تقرأه الا فئة ضئيلة . والقراءة لا تجر او تدفع بالتاكيد الى القيا بعمل او المساهمة في المواف التي يدعولها البيان . هذه الامور البديهية ، والتي يمكن تلافيها بلمس اعلانات على الحيطان مثلا ، ( هذا لو كانت المشكلة تقنية فنية ) تخفي جوانب سياسية . فالجبهة لا تفكر مثلا بالقيام بعمل " تأطير " للاحياء التي تستلح التحرك فيها ، بواسطة لجان احياء تقوم بأعباء العمل الدعائي خلال فترة من الزمن تسمح لها بايصال المطالب فعلا الى اكبر عدد ممكن من المواطنين ( او فئة ولو بسيطة منهم ) . هذه المحاولة لونها ( والحكم على نجاحها مستحيل في غياب المحاولة ) لجنبت ضرورة المرور بالنواب ، وتكرسهم كواسطة لا بد منها ، وهو دور لم يعودوا يلعبونه منذ امد . ولكن " الجبهة " في الواقع

تأنف العمل الشعبي الديموقراطي ، كما تأنف العمل الطويل النفس الذي يتطلب اقناع الناس وحثهم

على الدخول في العمل المنظم .

في مجال آخر ، بعيد كل البعد ، في الظاهر ، عن الايجارات ، نظمت الجبهة عملا آخر . دعت الى اجتماع عقد في بيت الحزب التقدمي الاشتراكي احتفالا بزيارة وفد فيتنام المناضلة ، بمناسبة مؤتمر الكتاب الاقريقيين والاسيويين . عدا ان المكان لا يتسع الا لعشرات الاشخاص ، فقد اقيمت الدعوة شبه سرية . وقام ليتكلم باسم الجبهة مسؤول في الحزب التقدمي الاشتراكي من الصف العاشر ، ولم يحضر الاحتفال من مختلف الاطراف الضالعة ، سوى عدد بسيط من بساطة الحزبيين . ولوحظ غياب حركة القوميين العرب الكامل . في ميدان امي ، وتنظم الجبهة تضامنها مع كفاح الشعوب المستعمرة بصورة خجولة ، تفضح البعد بين المقالات الخاضبة الهائجة ، وبين ابسط مظاهر التضامن في مجال التنظيم الشعبي كان الاحتفال استعراضا للهمال والاستخفاف .

اذا كانت النظرة الى سنتي عمل " الجبهة " امينة للواقع ، من زاوية يسارية فعلا ، فان الصفة العامة لمنجزات الجبهة هي امانتها للقضايا الوطنية ، كما حددناها ، وفشلها في الدفاع

عن القضايا الاجتماعية . بذلك فهي لم تمدد النظام من قريب او بعيد ، ولم تتجه نحو طرح

الاصلاحات التي تفتح ثغرات في النظام الرأسمالي ، كما اعلن القوميون العرب غداة انضمامهم الى الجبهة . كما انها لم تحاذ " الطريق اللارأسمالي " الذي بشرت به برامج الحزب الشيوعي اللبناني طوال السنوات الماضية .

في نطاق حوار حول وحدة القوى الثورية في الوطن العربي ، نظمت هيئة تحرير المجلة المصرية "الليعة" مع مختلف القوى اليسارية العربية ، وأشرك الحزب الشيوعي في الاجتماع الذي تم في ٢٨ - ٢ - ١٩٦٦ ، ودار حول عمل الجبهات ، ان الحزب يرى ان تناقض نقاد المعايير الموضوعية لتحديد القوى الثورية والبرنامج والاشكال التنظيمية من وجهة نظر استراتيجية لا تكتيكية - فمرحلة الاتفاقات التكتيكية اجزائها ودخلنا مرحلة وحدة القوى التقدمية والثورية على اساس استراتيجي " (محاضر الاجتماعات - لم تنشر - ص ٤ ) والمندوب لا يرى مبررا لرفض الدمج فيما بين القوى المشتركة الا كون " الحزب الشيوعي يضم فريقا كبيرا من المسيحيين - حيث لا يمكن ادخال اعداء منهم على اساس تقديمي في العمل السياسي الا عن طريق الحزب الشيوعي " (المحاضر ص ٦) ولكن طوال السنتين لم يجر ابط حوار بين الفرقاء يرمي الى تقريب وجهات النظر او الى توحيد التحليل . فبينما كان واضحا ان " الحرية " تتجه يوما بعد يوم الى تبني مواقف في المجال العالمي تصدر عن الفئات التي تحاربها الحركات الشيوعية السوفياتية علنا ، كانت " الاخبار " تتابع بالطبع نشر تصريحات القادة الشيوعيين وردودهم على المواقف التي تروج لها " الحرية " . وما زال " النقاش " بواسطة اطراف اخرى مستمرا . لم تبق هذه الميول عدلغا على موقف دون آخر بل تجسدت في وجهتي نظر مختلفتين كل الاختلاف حول هـ حزيران والحل المقترح . فبينما يرى التوميون العرب في النكسة فرصة اميركا لاتينية اخرى ، يدعو الشيوعيون اللبنانيون الى الثقة بالدعم السوفياتي والى استخدام مبرهنة الامم المتحدة ... هذا بينما يقوم " التثقيف النظري " الجنبلادلي على مقتطفات من جلال الدين الرومي وغيره من الصوفيين ...

فاللقاء الاستراتيجي ، كما يصفه مندوب الحزب الشيوعي اللبناني ، الذي لم يول المجال الايديولوجي ذرة من الاهتمام ، لم ينتبه الى ضرورة النقاش حول الخلافات السياسية ، الداخلية والخارجية ، التي دلمست بروح "جهوية" . وكان ان واجهت القوى المشتركة في العمل الموحد المشاكل الناجمة عن النكسة العربية ، او ، بتواضع اكثر ، عن متطلبات السياسة الداخلية اللبنانية برود فعل متباينة تعكس اوضاعا خاصة وارتباطات خاصة .

فالحزب التقدمي الاشتراكي رجع الى حظيرة اهتمامات رئيسه المنطقية ، من طائفية وانتخابية ، وهذه العودة ليست حقيرة في شيء ، كما قد يتبادر الى الذهن في نظرنا . فالانتخابات ولو كانت تقوم على قواعد اقطاعية سياسية وعائلية (عدا الدلائج الطائفي ) ، مجال دعائي وتحريكي هام يمكن استغلاله والافادة منه الى حد بعيد . لاسيما وان الفرصة من الفرص النادرة التي يمس فيها العمل السياسي جموعا فلاحية او عمالية عائدة من المدن ، وغالبا ما تبقى بعيدة عن هذا العمل . ولكن جنبلاد الذي يختار هذه المناسبة بالذات ، ودون غيرها ، للانسلال من "الجبهة" يؤكد اشياء خالصة لا يمكن اهمالها . فالانسلال ، في هذا الطرف ، يعني ان لنشاط "الجبهة" ولمشاركة

جنبلاد بالجبهة دور لا علاقة له بالدور الانتخابي الذي يلعبه جنبلاد . فالسياسة "اليسارية"

امر ، والسياسة الانتخابية امر آخر مختلف ، ولا رابط بين السياستين . هذا الفصل بين ارتباطين

لا شك يوجه ضربة قاصمة الى امكان نفاذ العمل اليساري الى مخايب العمل الانتخابية ، اي الى المجال الذي يمارس فيه الاقناع السياسي في لبنان نفوذا رجعيا يشكل مشاركة الجماهير في احزاب سياسية تمثل مصالح وايدولوجية طبقية صريحة . وتعاد تجربة قديمة : عجز العمل السياسي اليساري عن تهديد النفوذ الاقطاعي السياسي . مما يوذي شيئا فشيئا الى تفتيت العمل اليساري الذي لا يستطيع النمو الا في حال وعي الجماهير لتجانس مصلحي ، طبقي ، فيما بينها . كما يوذي الى اظهار اليسار بمظهر العمل السياسي غير الجددي الذي يبقى بعيدا عن الميدان الذي تؤخذ فيه القرارات الفعلية وتناقش سياسة الدولة واتجاه هذه السياسة . هذا التحليل السريع يددين الموقف الجنبلادلي الذي يتواءم مع النظام وكيفية سيره الى ابعد الحدود ، كما يرسم بوضوح الحدود التي يمكن التعاون مع جنبلاد ضمنها .

كان تدور موقف الحزبين الشريكين في الجبهة مختلفا ، لان العوامل والاسباب التي تقرر مواقفهما مختلفة . فبينما عرف الحزب الشيوعي اللبناني سلسلة من الهزات التي تدور حول مواقفه العربية ووضعه التنظيمي ، شددت حركة القوميين العرب على اللفظة الثورية في المجال العربي ، ونشأت شعار الحزب الاشتراكي اللبناني الواحد الذي كانت قد طرحته قبل الدخول في الجبهة ، ثم اهملته (على الاقل علنيا) في خضم النضال الجبهوي . تلعب هذه المرحلة من نشاط اليسار وازماته دورا هاما لا يجوز اغفاله ، لانها تعني كل الاطراف التي ينبغي ان تحدد موقفا من الصلحة

## ٣ - الحزب الشيوعي اللبناني وتخطي الازمة .

اذا كان خروى امين الاعور عاصفة في فنجان ( رغم دلالاته ) فان ازمة القيادة التي ادت مؤتمنا الى ابعاد قريظم وصوايا وحاي ، وانسلاخ فئة طلابية رافق تراجعها واضحا في هذا الميدان ، من الاعراض الجدية التي ينبغي الوقوف عندها .

( ا ) ليست المشاكل التنظيمية جديدة على الحزب الشيوعي اللبناني ، او على الاحزاب الشيوعية الحزبية لاعامة . ولكنها لم تعرف قبل اليوم الوتج الذي تعرفه في هذه الظروف . بينما كانت هذه المشاكل تلاتي وزنا مقابلا في اللفظية الثورية وفي الصراع الفعلي ضد الاستعمار الذي كانت تمثله الكتلة الاشتراكية والاحزاب الشيوعية ، او في قوة الكتلة الاشتراكية ووحدها ، وتالت منذ ١٩٦٠ اوضاع اضعفت هذا المقابل . فلم تعد المواقف السياسية تستطيع تعويض المشاكل التنظيمية التي تطرح في حزب لا يمارس اي شكل من اشكال الرقابة الديموقراطية . واتسعت الهوة بين الدور المقترض ( والمبدئي ) للحزب الشيوعي وبين الدور الفعلي ، بينما برزت وترسخت قوة سياسية عربية جديدة ، والناصرية ، انتزعت من الاحزاب الشيوعية في المنطقة العربية زمام الصراع مع بعض اشكال الاستعمار ، وحتى زمام المبادرة الايدولوجية . وخففت التعويضات العالمية مع بروز هيمنة الولايات المتحدة الاميركية على الرأسمالية الاستعمارية وتراجع الاتحاد السوفياتي في عدد من المواقف الاساسية . في وضع كتلة اشتراكية شبه مفككة . ولكن ليس في اللوحة ظلال فقط . فقد قامت قوى اشتراكية في العديد من المناطق المتخلفة ، سواء خان الاحزاب الشيوعية ام بالاشتراك معها ، وقادت جماعها في معارك مظفرة ضد السيطرة الاستعمارية وعملائها في الداخل . هذه القوى انطلقت من الداخل من اولوية الظروف الداخلية ومناسبتها للعمل الثوري ، وما لبثت ان فرضت على القوى الاشتراكية في العالم التضامن معها ومساندتها ولو بشئ مرتفع . فلم تعد انتصارات الكتلة الاشتراكية ، وهو شرط تأمين نوع من الردع في وجه التسلط الاستعماري ، المناط الوحيد او حتى الاقوى لنضال حركات التحرر الفعلية . بل برز المثل الفيتنامي نموذجا صارما في تدليله ومنطقه ليؤكد شروط الثورة ذات المال الاشتراكي : ضرب الاستعمار وكل الفئات التي قد يستعملها مطية ، تنظيم حزب او حركة ذات قواعد سياسية ودلبيقية وتنظيمية لا لبس في طبيعتها واحلافها ، الاعتماد على النفس ( الداخل ) اولا ، الصفة الاممية الاكيدة .

( ب ) هذه العناصر لا تبعدنا ، رغم ضخامتها ، عن الطابع الضئيل الذي ترتديه الخلافات المبهمة التي كان الحزب الشيوعي اللبناني مسرحا لها في الاشهر الاخيرة . فالحزب اليوم ، وكل الاحزاب الشيوعية ، تواجه اكثر من ذي قبل بواقع البلد الذي يعمل فيه . هذه المواجهة المباشرة ، لم تعد تستفيد كما كانت تستفيد قبلا ، من تعويضات الانتصارات العالمية ، وبالتالي انحسر محل النجح النجاح والحكم الى الداخل . فاصبحت ضرورة الملائمة مع الاوضاع المحددة والاجوبة الواضحة ، اكثر الحاحا . يرافق ذلك خصوصية الوضع اللبناني النسبية . خلال السنوات الماضية ، طرأت على المجتمع اللبناني ، على اقتصاده وسياسته ، عناصر غيرت من توازنه السابق . فمع سيطرة قطاع تجاري - مصرفي ذي تداخل عضوي مع رأس المال الاستعماري تضاءلت امكانات سلخ قطاع من البرجوازية اللبنانية او اي طرف من التحالف الحاكم عن التبعية ، والظاهرة او المستترة ، للاستعمار . ومع هذه السيطرة التي افسحت مجالا واسعا امام فئات من البرجوازية الصغيرة للاستفادة ، ولم يعد من الممكن ، الا على حساب تنازلات فاضحة ، وبحجة البحث عن احلاف ، دعم الطرف الحاكم الاقل رجعية . فان هذا الدعم يودي ، كما ادى بالفعل ، الى الانسياق وراء هذا الطرف والتقيد بالامور التي لا تتعارض مع مصالحه . وعندما تكون اطلارات الحزب بورجوازية صغيرة ، لا تملك في مواجهة الايدولوجية العارمة التي تسيطر على البلد الا بعض النماذج الماركسية المبسطة والمعلبة ، يصبح خطر الانزلاق محققا .

ماذا يملك الحزب الشيوعي اللبناني لمواجهة الاوضاع اللبنانية او العالمية ؟ الدعوة المتكررة لوحدة القوى الوطنية والتقدمية لمواجهة حملات الاستعمار التي لا تنتهي ، وتوثيق عن الصداقة مع المعسكر الاشتراكي . . . . ولكن المشاكل اليومية لا تطرح على هذا المستوى الذي لا يمكن ان يكون الا نتيجة اعمال سياسية جزئية ، عديدة ، ومشروعة في كل المجالات . وعملية الجمع التي تجعل هذه الاعمال تصب في مجرى واحد لا يمكن ان تنتج عن الصيغ العريضة ، العامة ، التي تكررها صحافة الحزب في ظروف متباينة . عندها يصبح التناقض بين مبرر وجود الحزب وشيوعيته من ناحية ، وبين نشاطه الفعلي احلافه وسياسته من ناحية اخرى ، تناقضا حادا . ولكن المبدأ والشيوعية لا يفعلان فعلا . بشكل سحري . فالمباديء التي لا تتمثل في بشر ، اي في قوى اجتماعية او سياسية ، مبادئ ميتة ، على الاقل مؤتمنا . اصبح هذا التناقض مرثيا لان فئات جديدة ( سياسيا ) اخذت تتعرف في العمل الماركسي - اللينيني ( بالرغم من ضالتهما ) على مصالحها .

هذه الخطوط العامة تتطلب توضيحا اكثر . من هي هذه الفئات التي أصبح تناقض الحزب الشيوعي مكشوفاً بالنسبة اليها ؟ لا محيد عن الاعتراف بانها ليست الفئات العمالية التي يسيطر الحزب على بعض قطاعاتها . فالفئات العمالية التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي اللبناني ما زالت في مجملها امينة للحزب . ولا شيء يدل على ان هذه الفئات مقبلة في وقت قريب على نقد خط الحزب ، رغم ان هذا الخط يشكو في المجال العالي من عدم المقدرة شبه التامة على تحقيق مكاسب وفيرة . اما اتجاهه السياسي فهو المساهمة ، مع الاتحادات وللقابات اليمينية ، في " الحوار " مع السلطة واصحاب العمل ضمن لجنة استشارية يشارك فيها الياس المبر . ولكن ظاهرة جمود الطبقة العاملة ليست بذات دلالة على طبيعة الازمة . فالفئات العمالية الشيوعية تلتف حول الحزب بدافع مهني وليس بدافع سياسي . وما دام الطابع المهني هو الغالب على الحركة العمالية فان الحزب الشيوعي سوف يحتفظ بالفئات الملتفة حوله لا سيما بعد ان اكتسب عملها صفة شرعية وعلنية . يضاف الى ذلك ان الازمة السياسية التي يعاني منها النظام اللبناني اكثر وضوحا من الازمة الاقتصادية التي لا تشكل بعد انعطافا في التطور الاقتصادي . فنتج ان سبقت فئات من البرجوازية الصغيرة ، وهي اكثر الفئات تسيسا في مجتمعنا ، والفئات الاخرى ، في ردود فعلها وطرحها لقضية وجود عمل شيوعي فعلي .

( ج ) دون الحكم على نوعية الفئات التي تركت الحزب ، او التي ما زالت تتطمّل داخله ، (فيو حكم ، نسبيا ، مبكر ) ، لماذا لم يستطع الحزب الشيوعي اللبناني ، بأوضاعه الحالية ، استيعاب التلمل والبحث ؟ مهما كان الحكم على الطريقة التي يعبر بها الذين تركوا الحزب عن موافقهم فاننا نقر بان سياسة الحزب لا تفسح المجال للتعبير امام اسط المتطلبات الديموقراطية او اليسارية . لماذا ؟ لان الحزب عندما يصبح في الواقع هيكل تنظيميا بعيدا عن حد ادنى من الرقابة الجماهيرية ، يتجه الى التعبير الخالص عن مصالح العناصر التي تشكل هذا الهيكل ، اي الاطارات . والرابط بين هذه الاطارات هو وضعها القيادي وايدولوجيتها . ولما كانت هذه الايدولوجية هي مبرر هذا الوضع فان اي نقاش يسميها يمس في الواقع الوضع القيادي ويعرضه للسقوط . لذلك فحاولات الاصلاح من الداخل " تدور في حلقة مفرقة . فما دامت القيادة الحالية ( الشاوية ، وان تبدلت النجوم التابعة ) هي الحزب فهذا يعني ان على الحزب ان يولد من جديد بفئات مختلفة ونظرية مختلفة وسياسة مختلفة . لذلك فان الصراعات التي تدور داخل الحزب لم تكسب طابعا سياسيا . فالصراع السياسي لا يودي ، لا يمكن ان يودي ، والحزب الشيوعي اللبناني ( الرسمي ) على ما هو عليه ، الا الى نسف كل النمط الحالي للنشاط الحزبي ، لا الى تغييرات طفيفة في القيادات والوجوه و . . . التعابير . والذين يرثون اليوم القيادات التي صفيت او ابعدت اضاء على التراث وهم يعلمون ذلك . عندما يكتب خليل الدبس عن " الطبقة الجديدة " في مصر ، او عن " البونابرتية " فهو يلحق بالنقاشات التي تتم في مصر نفسها وان بكلمات مختلفة ، بعض الاحيان . وهو يرى واجبا ان يعود فيؤكد موقف الحزب الشيوعي التقليدي من الصين في مقال محشو بالاطحاف في المعلومات والتحليل . وعندما يعالج عبد الصمد الوضع اللبناني فلا شك ان حاي لا يملك ان يضيف رأيا اخر . . .

في النظرة السريعة اعلاه عددنا :

( أ ) دور العامل العالمي : وضع الكتلة الاشتراكية في علاقتها مع المعسكر الاشتراكي وبروز

نمط جديد من حركات التحرر .

( ب ) دور العامل اللبناني : هيمنة القطاع المصرفي التجاري وطرح مشاكل جديدة في

قضية التحالفات .

( ج ) وضع الحزب الشيوعي الداخلي : ذوبان الحزب في اطاراته وبروز كل صراع سياسي

كمرح يهدد هذه الاطارات .

ازاء هذا الوضع لا تجدي الاقتراحات نفعا ، اذا كان يقصد منها علاج وضع الحزب . فان عقاد المؤتمر لا يبدل الطريقة التي يعالج بها الحزب سياسته . فالقوى المجددة لا تولد عادة في المؤتمرات . وهذه الاخيرة ليست سوى وسيلة لقياس نضج الحزب وغناه السياسي والنظري . اي ان العمل المنتج يتم خارج المؤتمرات ، وقبل المؤتمرات بزمن . ومثل هذا العمل ، كما رأينا ، مستحيل في الحزب الشيوعي اللبناني .

اذا كانت الوظيفة التي ينبغي ان يملها حزب شيوعي في لبنان ، والتي يمكن ان يملها ، اخذة يوما بعد يوم بالشغور ، فان ضرورة احتلالها تصبح قضية منروحة على بساط البحث . هل - يعني ذلك ضرورة طرح " الحزب الاشتراكي اللبناني الواحد " الذي تتلدى به حركة القوميين العرب ؟

٤ — الحزب الاشتراكي الواحد .

قبل الاجابة على السؤال لننتقل الى جانب آخر من المشكلة . فتجميد " الجبهة " وازمة

الحزب الشيوعي اللبناني ليسا حديثين! اعتباريين ولا هما معزولين . واثريهما او الاصح اثر العوامل والاسباب التي ولدتهما ، تفعل فعلهما في كل عمل يساري مهما غفل هذا العمل عن هذا الفعل ، او تغافل .

رأينا ان القضايا التي تبنتها " الجبهة " خلال السنتين المنصرمتين ( وتبنيها يلخص عمليا نشاط اليسار في الفترة المذكورة ) تركت جانبا عددا من القضايا الحيوية بالنسبة لعدد من الفئات وساهم عدم الاكثريات التحليلي الدقيق في البلبلة ، كما ادى انعدام النقاش الى تلاصق مواقف متباينة او متناقضة دون ان تهتم الاطراف المعنية بتحويل هذا التلاصق الى مواجهة فعلية . فخرق عمل اليسار في الوضع اللبناني : تلازم وتعايش اتجاهات لا يملك احدها التأثير على الاخر او امتصاصه ، لان كلا من هذه الاتجاهات يرفض المقارعة مع الاخر في غياب اوضاع تفرغ المقارعة وبالتالي التصفية . واذا بظاهرة غريبة تبرز الى المسرح السياسي اللبناني ، وفي مجال اليسار الذي كان نوعا ما بمنأى عنها ، هي تعدد التجمعات والتكتلات التي تدعي الاستقلال دون ان تجد حجة ما لتبرير استقلالها . فاذا كان قوام العمل المستقل تنظيما مستقلا وتحليلا مختلفا ، فان هذه التكتلات التي تدعي الاستقلال لا تملك مقوماته ، بل انها غالبا ما تكشف عن عجز ذريع في ميدان الاستقصاء والتحليل ، وحتى في ميدان المتابعة السياسية اليومية .

ولكن الامور لا تقاس بمقياس الضيق الصافي المجرد ، دون ان يعني ذلك انها لا تخضع للمنطق . غير انه منطلق من نوع آخر . لماذا برزت هذه البعثة وهذا التشرذم في العمل اليساري ؟ اولا يجب تمييز هذا التشرذم عن التعدد الفعلي . فهذا الاخير يظهر ليعكس تنوعا اجتماعيا ينتج عن مراحل من النظام الرأسمالي ، وغالبا في مرحلة انتقال سريع . عندئذ تمثل الفئات العمالية او الفلاحية او البرجوازية الصغيرة في المدن بحركات تعبر في فترة معينة عن مصالح موضوعية لم تبرز علاقتها بمصالح اكثر اتساعا وعمومية . هل يعبر التشرذم الحالي عن ظاهرة مماثلة ؟ من الواضح ان لا . فالتجمعات تنتمي كلها بلا استثناء ، الى برجوازية مدن صغيرة تنحدر من صفار الموظفين في معظمها . اذا لم تكن الفروقات الايدولوجية هي مبرر استقلالها ، واذا كانت تنتمي الى دليقة اجتماعية متجانسة

فما هو مبرر تعدد التجمعات اليسارية الذي نشهده ؟ في رأينا ان المبرر يكمن في سببين :

— اولا : ان عدم تمكن اليسار بمجمله من الانخراط اليومي في المشاكل السياسية ، وعلى مختلف انواعها ، اضعف ، ان لم يكن قد الفى ، مقياسا اساسيا في الحكم على نجاح عمل ما ، وما هو مدى التجاوب ، ولو النسبي ، الذي يلقاه في الواقع . هذا لا يعني ان العمل الذي لا يكون منذ البدء جماهيريا هو عمل فاشل . وانما يعني ان كل عمل مدعو الى تبيان مدى مقدراته على جذب عدد متزايد من الناس ، والى تبيان مدى مقدرته على ايضاح المشاكل المطروحة وتوقع تطورها ، والى تفسير مكانه من القوى التي يدعي تمثيلها . . انا اهل هذا المقياس ظهر البعد قاضحا بين الوزن الفعلي والادعاءات اللفظية ، واصبح التأكيد قاعدة يمكن الركون اليها في التساؤل عن هوية العمل .

— ثانيا : وهو السبب الاهم ، ان انعدام المجابية الايدولوجية والاحتقار الضمني لهذا الجانب من النضال ( النضال الثلث حسب انجلز بعد النضالين السياسي والاقتصادي ) ادى الى عدم بروز رؤية مهيمنة . والرؤية المهيمنة لا تنفي التحليلات الاخرى او ترفضها ، وانما تفسرها وبالتالي

تضعها موضعها الصحيح من حركة المجتمع ، وتعين حدودها ونسبيتها . لذلك فان التجاهل المتبادل الذي تواجه به مختلف الحركات اليسارية نتاج بعضها بعضا ، او ترجمات بعضها بعضا ، يعبر عن عجز الاتجاهات الموجودة عن ان توّدي الى الاتجاه المسيطر الذي يقوى على ان يجمع حوله شتات الاتجاهات

الثانوية . في غياب الاتجاه المسيطر ، او الرؤية المهيمنة ، تستوي كل المذاهب . فالتكاثف التقدمي الذي يدعوله الشيوعيون ، مطلب لا غبار عليه ، انما المشكلة هي في ما يتم حوله التكاثف ، وحساب المدالب التي يضحى بها في سبيله . ودور المعسكر الاشتراكي في مساندة حركات التحرر اساسي لا ينكره الا العملاء والاغبياء ، ولكن الشروط الداخلية لتلقي المساندة وفعاليتها معلقة بلا جواب . من ناحية ثانية ، ان نموذج العم المصلح الذي تدعوله حركة القوميين العرب قد يرهس بجلاء عن فعاليتها في اميركا اللاتينية وفيتنام . ولكن هل تكتمل عناصر المقارنة بين النموذج والاوضاع العربية ؟ واذا صح ان اي نموذج لا يعني شيئا البتة اذا نقل حرفيا ( وهذا ما يكرره الكوبيون على الدوام ) فما هو الشكل العربي للنموذج ؟ ما وضع التحالفات التي يدعولها الشيوعيون في اطاره ؟ هل تلخى ام لا ؟ في اية مرحلة تلعب دورها ، اذا كان لها من دور تلعبه ؟ واسئلة اخرى يجب ان تلحظ ويجب ان يتم الجواب عليها مباشرة ، وبمخاطبة الطرف الذي يطرحها ، وبفهمها ضمن سياسته ومواقفه وتراثه . . . . عندما يفتقد الحساب ، ويفتقد معه المجال المشترك الذي يصفى المواقف والتحليلات ، يستطعن اي تجمع ، مهما كان هزيبا ، وتعددت اشكال الهزال ووظاهره ، ان يعلن حقه في الوجود والاستمرار ، دون اي رادع سياسي ، او عوائق سياسية . ولا يضمحل الا بعوامل داخلية ، ذاتية ، لا تملك اي دلالة عامة .

نستطيع الآن ان نعود الى السؤال حول "الحزب الاشتراكي الواحد" .

لمن تتوجه الدعوة ؟ انها تتوجه ، فعلا ، الى التجمعات التي تحدثنفيها . ان لا يمكن ان يلبي الحزب الشيوعي دعوة مثيلة مع فئات لا يعترف بها وبحقها في الوجود ، كما ان الحزب التقدمي الاشتراكي في واد آخر . ان الافتراض الضمني في التحليل الذي يخلص الى شعار " الحزب الاشتراكي اللبناني الواحد " هو التالي : البعثة هي ثمرة فقدان الحزب الواحد ، فاذا انضمت الفئات الموجودة انتمت البعثة ووجد الحزب الواحد ! ليس هذا التلخيص كاريكاتوريا ولا مبالغة . ففيما يكتب او يقال عن الشعار ، لا مضمون للشعار الا حرفيته . فهو يكتفي ببديهيته ومغناطيسه . ان شعار " الحزب الواحد " ، كما يطرح ، لا يتعدى ان يكون طمسا للامور التي تواجه العمل الاشتراكي . فالحزب الماركسي - اللينيني ، اي الحزب الشيوعي الصحيح ( واية تسمية اخرى ، اللهم تكنيكية ، كما حدث ، هي تزيف ) لا يولد من لقاء " ودي " بين اطراف عزلاء " ، لا تملك الا تشوقا " الماركسي " وتحرقها " اللينيني " ، هذا عدا تاريخ ومواقف تعج بكل التصريحات التي لم تناقش يوما علنا ( التحديد للحذر فقط ) والتي مارست كل اشكال العداة للشيوعية ( ومساواتها بالاستعمار ) وادخال " التصحيحات على الماركسية بما فيها الباسها العمامة . . .

اذا شئنا تحديد موقف محدد م اعتمادا على التحليل الذي سبق ، ولا سيما على مفهوم الرؤية

المهيمنة ( وهو مفهوم ماركسي يرجع الى " الايدولوجية الالمانية " والى كتابات احد مؤسسي الحزب الشيوعي الايطالي ، اندلونيو غرامشي ) فاننا نشدد على شرطين :

— على الاطراف المرشحة ( التي ترشح نفسها ) ان تساهم بـ " نشرة ارتباط " تلعب دور المجال

المشترك الذي تحدثنا عنه ، وتطرح فيها القضايا التي تهم الفرقاء في عطية لقاءهم . يمكن ان تمهد للمساهمات نقاشات اولية تعمل على توييب النقاش ، كما يمكن ان يبدأ النقاش دون اي تحديد . على الاقل في مرحلة تمهيدية ، يطلب من الاطراف ان تحدد خلافها والتقاءها مع المساهمات الصاروخة . . . — على الفئات التي تعمل في مجالات محددة ، من عمالية او غير عمالية ، ان تحين حدا ادنى من نقاط الالتقاء يتم على اساسها العمل خلال مرحلة يتم تحديدها . يفسح المجال لتقييم مواقف الفرقاء في " نشرة الارتباط " المقترحة ، وذلك بكل صراحة ودون حدود ( ما عدا حدود السرية ) ان دور هذين الشرطين هو الخروج من الابهام الذي تتردى فيه المبادرات التي تتوالى دون تحديد . ففي هذا المجال ، اذا ما انفتح ، يمكن ايجاد مقياس اول قد يساهم في غريلة امور لا محيد عن غريلتها .

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

### الاستعمار الاميركي لبريطانيا

لا شك في ان احدى السمات الرئيسية للاستعمار الاميركي الجديد هو استثمار رؤوس الاموال في البلدان الصناعية المتقدمة . والاقام التالية تعطي فكرة واضحة عن مدى تبعية الاقتصاد البريطاني للاحتكارات الاميركية . ( وقد اخذناها عن مقال بعنوان " الغزو الاميركي " ظهر في عدد ١٦ كانون الثاني ١٩٦٨ من صحيفة " هيرالد تريبيون " الاميركية ) :

في آخر عام ١٩٦٧ كانت توجد في بريطانيا ١٦٠٠٠ مؤسسة تسيطر عليها الاحتكارات الاميركية . وتنتج هذه ١٠٪ من مجموع السلع البريطانية المعدة للاستهلاك المحلي و ١٧٪ من السلع المعدة للاستهلاك الخارجي . وتبلغ مجموع الرساميل الموظفة في هذه المؤسسات ٦٠٠٠ مليون دولار ، اي حوالي ٧٪ من مجموع رأس المال الصناعي في بريطانيا . وهكذا ، فمن بين كل ١٦ عاملا بريطانيا ، يوجد عامل واحد موظف في مؤسسة يسيطر عليها الاميركيون .

ولرؤوس الاموال الاميركية حصص في كل فن من فروع الصناعة البريطانية تقريبا ٠١ الا ان حجمها الاكبر ووظف في الفروع الصناعية ذات النمو المتسارع : الصناعات الكيماوية ، صناعات تجهيز المواد صلات ، وصناعات الآليات الكهربائية وغير الكهربائية . ولما كان الحرف الرأسمالي يقضي بان من يملك ٥١٪ من اسهم شركة ما ، يحق له التصرف بمقدراتها حسبما شاء ، يمكن القول ان رؤوس الاموال الاميركية تسيطر سيطرة كاملة على صناعة السيارات في بريطانيا ما دامت تملك ٥٥٪ من اسهمها !

وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في التوظيفات الاميركية في بلدان السوق الاوروبية المشتركة ، ظلت تتصاعد في بريطانيا بنسبة تبلغ ١٠٪ سنويا . وهكذا فما ان يطل عام ١٩٨٠ حتى تصبح ٢٠ - ٢٥٪ من الصناعات البريطانية بيد الولايات المتحدة .

بعد كل ذلك ، هل من داع للدهشة عندما نشاهد هارولد ولسن يلحق بجونسون في كل سياساته الاجرامية وكأنه كلبه المدلل ؟

لكن العليقة العاملة البريطانية ليست تقف مكتوفة الايدي ازاء كل ذلك . ففي احد المصانع التي سيطرت عليها رؤوس الاموال الاميركية مؤخرا ، اصطدمت النقابة البريطانية برب العمل الاميركي بدرجة من العنف اضطرته الى اقفال مصنعها نهائيا . ( البقية على الصفحة )

## المفهوم اللبني للديمقراطية المركزية وازمة الحزب الشيوعي اللبناني

### ١ - السمة المميزة لازمة الراهنة

في عام الذكرى الخامسة والعشرين لانعقاد اخر مؤتمر للحزب الشيوعي اللبناني (٣١ كانون الاول ١٩٤٣ - ٢ كانون الثاني ١٩٤٤) ، يبدو ان اللجنة المركزية قد " وعدت " بعقد مؤتمر للحزب خلال الاشهر القليلة القادمة ، او هكذا يشاع . ويأتي الوعد العتيق في وقت لا يعد خافيا في حد ذاته على احد خان الحزب او داخله ان الحزب يعاني من ازمة ما اذا كان ثمة من اختلاف في تشخيص اسبابها او وصف طرق معالجتها ، فلا ريب في انه يوجد شبه اجماع على الاقرار بوجودها . فطوال السنوات الاربع الماضية والحزب يعاني من موجة تلو الاخرى من عمليا - التجديد والفصل والاستقالة والانشقاق ( ابرزها " الانشقاق الصيني " وانشقاق " التيار اللبني " ) ، ومن الخلافات الداخلية ( ابرزها النزاع الذي نشب خلال الصيف الماضي والذي لا يزال الحزب يعاني من ذيوله حتى الان ، وما خلاف القطب الطلابي مع قيادة الحزب والخصومة بين الامين العام ماجة وعضو المعاقين من اللجنة المركزية من جهة اخرى الا بعض من هذه الذبول ) . بمعنى اخر ، في الفترة التي شهدت الانعطاف الشير نحو تبني موضوع " الطريق اللاراسمالي الى الاشتراكية " ، وما عقبه من تزايد في نشاط الحزب وخاصة بعد تكوين " جبهة الاحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية " ، في هذه الفترة بالذات يبدو ان الحزب لم يعجز عن تعبئة عناصر جديدة وتنظيمها وحسب ، بل تعذر عليه ايضا الاحتفاظ بالعديد من مناضليه الذين راوحوا ينفرلون ذات اليمين وذات اليسار . لنضع و

لنضع وعد اللجنة المركزية العتيق بعقد مؤتمر قريب للحزب في سياق من الاحداث الاخيرة . خلال الصيف الماضي نشب نزاع داخل اللجنة المركزية والمكتب السياسي بين بعض الافندية من الجيل اقدم من القياديين اطلق عليهم اسم " الشيوخ " وبين فئة من الشباب " اطلقت على نفسها اسم " الجناح الديمقراطي " . وسرعان ما عم الخلاف اوساط القيادات الوسيطة وبعض القواعد ، وبلغ درجة من الحدة والعلان بحيث ان البعض ظن ان الحزب على عتبة انشقاق جديد يهدد بان يشطره الى شطرين متساويين عدديا تقريبا . لكن شيئا من ذلك لم يحدث ، فما لبثت جسود الامين العام ، معززة بمجسود احد القياديين العائدين حديثا من الاتحاد السوفياتي والمحسوب على " الشباب " ، ان تضافرت لكي تؤود الحزب نحو تسوية . وقد تمت التسوية فعلا . فصدر بيان داخلي عن اللجنة المركزية يعلم القواعد بفصل احد " الشيوخ " من عضويتها وتجميد عضوية " شيخ " آخر في كل من اللجنة المركزية والمكتب السياسي ( ولم يفصل هذا الاخير بسبب " الخدمات العديدة " التي اسداها للحزب في الماضي ) . هذا عند " الشيوخ " ، اما عند " الشباب " فقد اعلن البيان " لرد " شيخ شباب " الجناح الديمقراطي من عضوية الحزب كليا . واما سبب الطرد ، فيلقية البيان على " دمة الامين العام " ، هذه الذمة الواسعة جدا جدا ما دامت قد تحملت ما تحمته لحوال ربع القرن الاخير ! ويعد البيان اخيرا بوضع نظام داخلي ولبرنامج جديد للحزب ، وبدعوة مؤتمر الحزب الى الانعقاد خلال مدة اقربها ستة اشهر كما قيل .

ويبدو من نتائج التسوية ان النزاع لم ينجأ من القضايا التي درج على تسميتها قوايا تناميية ، تخالفا بالظبط الخلافات والحسابات الشخصية المألوفة والمتوقعة . اما ما برز على هامشه

\* المعلوم ان شيخ الشباب هذا كان قد تعر - ابان احتدام النزاع - لحملة عنيفة تتسمه - حسب اعرق التقاليد الجيمس بوندية - بالعمالة للاستخبارات الاميركية . ويقول مطلقو هذه التهمة ان مصدرها هو الاستخبارات الكوبية التي فضحت عمالة الرجل خلال مؤتمر شعوب القارات الثلاث في هافانا عام ١٩٦٦ ، فابلغت الاستخبارات السوفيتية بذلك ، وحملت هذه بدورها النيا الى الامين العام اللبناني . الا ان هذا الاخير كتم الخبر ولم يسر به ، كما يبدو ، الا لا قرب المقربين .

ونحن ان نسوف هذه الرواية مثلما شاعت ، فمن اجل اعداء فئة عن المستوى الرفيع الذي بلغته النقاشات داخل الحزب الشيوعي اللبناني . ولسنا طبعنا في وضع يخولنا تاكيده او نفيه . فالامين العام اعلم . وذمته . . . اوسع!

من تخريجات سياسية - أي قضايا من نوع الموقف من الناصرية أو من عدوان الخامس من حزيران أو القضية الفلسطينية عامة - فلم تنعكس عبر التسوية التي تمت، الأمر الذي يؤكد أنها كانت مجرد تخريجات لخلاف يجري على صعيد آخر . فلا زال موقف الحزب على ما هو عليه عالمياً وعربياً ولبنانياً . ولئن اضطر الحزب إلى اكتشاف جيوب رجعية لم يكن قد اكتشفها من قبل في نظام الحكم في ٢٠٠٤ م . فإنه لم يلبث أن تنهد مديداً بعد اخفاق محاولة عبد الحكيم عامر الانقلابية مؤكداً أن هذه الجيوب زالت مع اخفاق المحاولة . ولا يزال الحزب ، لبنانياً ، الطرف الأشد تحمسا لـ "جبهة الاحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية" - هذا الاسم الطويل العريض لسيئة يكاد يتلخص كل تاريخها خلال السنتين الماضيتين بكونها أداة ضغط بيد كمال جنبلاط على الطبقة الحاكمة اللبنانية التي يشكل هو وكتلته وحزبه أحد أطرافها المعارضة . ولما استنفدت هذه الجبهة اغراضها ، دفنها عشية التمديد للمعركة الانتخابية ، كإفرا بالثورة والثوريين ، متقبلاً التعازي على وفاتها على مادة غذاء أقامها على شرف السفير الأميركي في لبنان جمعت في مرحمت حلیم متری ، " الشخصية الوطنية جدا جدا " التي تتراسق في وكالة الاستخبارات الأميركية في لبنان والشرق الأوسط .

ماذا كانت نتيجة التسوية ؟ فيما عدا توازن القوى الجديد داخل اللجنة المركزية والمنتخب السياسي - الذي يشير إلى تزايد سلطة الأمين العام المساعد المجدد حالياً ، كما يشير إلى تزايد نفوذ " الشباب " من جهة أخرى - لم تتناول التسوية ، على ما يبدو ، غير ثلاث قضايا تنظيمية : المؤتمر ، النظام الداخلي ، البرنامج . ولعل هذا ما يساعدنا على تعيين السمة المميزة للمرحلة الراهنة من أزمة الحزب الشيوعي اللبناني .

إذا كان الحزب قد عانى من خلافات وازمات وانشقاقات في الماضي ارتبطت بقضايا سياسية وخاصة ما هو مطروح منها على الصعيد العالمي ( الخلاف حول التيتوية ، الانشقاق الصيني " ، النزعة الخروتشوفية لدى بعض عناصر التيار اللينيني " ) ، فإن المرحلة الراهنة تتسم بغلبة القضايا والخلافات ذات الطابع التنظيمي . فالذي ضرب ضرب والذي هرب هرب من السياسيين " . أما ما تبقى من جيوب

" المعارضة " في داخل الحزب ، فإن مشاكلها مختلفة . وهي أساساً مشاكل تنظيمية ، وإذا كانت تنفذ أحياناً إلى قضايا سياسية فلا يكون ذلك في الغالب إلا انطلاقاً من القضايا التنظيمية عينها . لا شك في أن بعض الحزبيين لا زال يعجب مثلاً كيف أن عبد الناصر انقلب ، بين ليلة وضحاها ، من " عميل اميركي " إلى " بطل الاتحاد السوفياتي " وقائد المسيرة على " الطريق اللارأسمالي إلى الاشتراكية " . ولا زال البعض الآخر لا يفهم كيف يشتم الحزب " غيافاً " متهماً إياه بالمغامرة والمقامرة ، ثم لا يلبث أن يحوله إلى " مشعل " من مشاعل حركة التحرر الوطني ( والمسافة بين الموقفين عدنان من " الاخبار ) لكن الذين يتذمرون لا يتذمرون من خطأ هذه الخلوة السياسية أو تلك بقدر ما يتذمرون من عدم وجود خطه ، على حد زعمهم . والمعارضون لا يعارضون هذا البند أو ذاك من النظام الداخلي ، بقدر ما يطالبون بوجود نظام داخلي . بمعنى آخر ، العضو الحزبي العادي يرى قضايا الحزب مجزأة مبعثرة و يتحسسها بقدر ما تمسه مباشرة . والكل يحلم بمؤتمر يهبط من السماء ليحل ، بفعل سحري ما ، جميع مشاكل الحزب .

هذا يعني أن من تبقى من " مشاغبين " و " مخربين " في داخل الحزب ليسوا يناقشون إلا

حقم في نقاش خطوات الحزب ومواقفه قيادياً . انهم ، وقد افاقوا فجأة على أن القيادة الحزبية قد

اغتصبت الشرعية الحزبية ، يطالبون بعودة هذه الشرعية . تلك هي السمة المميزة للمرحلة الراهنة من أزمة الحزب الشيوعي اللبناني . خلاف مبدئي ؟ أبداً . بل هو خلاف بدائي . والعودة ، بعد أكثر من أربعة عقود من النشاط الحزبي ، إلى نقاش قضايا على هذا المستوى من البدائية لها تسمية في القاموس الماركسي : أنها تقهقر ، أنها سير حثيث إلى الوراء !

ولكن هل أن ما يبدو من أزمة الحزب الشيوعي اللبناني هو فعلاً كل ما في الأزمة ؟ طبعاً لا .

لذا ، فإن معالجتنا للجانب التنظيمي من هذه الأزمة لا يمكن أن يكون إلا عبر كونها نتيجة وسبباً في آن معا لهذه الأزمة الشاملة . وهذا ما سوف نحاوله من خلال الإجابة على سؤالين :

- ما نمط العلاقة القائمة بين الحزب الشيوعي اللبناني وبين الطبقة التي يدعي تمثيلها ضمن

سياق علاقة هذه الطبقة بسائر طبقات المجتمع اللبناني وسلطة الدولة ؟

- ما هي خصائص التجربة التنظيمية للحزب الشيوعي اللبناني ؟

ولكن الإجابة على هذين السؤالين ينبغي أن تمر أولاً عبر بلورة مفهوم لينين حول الديمقراطية الديمقراطية المركزية : العلاقة بين الحزب والطبقة ( الديمقراطية المركزية بمعناها العام ) والعلاقات التنظيمية داخل الحزب الطليعي ( الديمقراطية المركزية بمعناها الأضيق ) .

## ٢ - المفهوم اللينيني لدور الحزب .

يقوم المفهوم اللينيني لدور الحزب على المرتكزين التاليين :

اولا : التمايز ( والعلاقة المحدودة ) بين الشروط التي تحكم انبثاق الوعي العمالي العفوي وتلك التي تحكم نشوء وتطور النظرية الاشتراكية .

ثانيا : التمايز ( والعلاقة المحدودة ) بين حزب الطبقة العاملة وادبيته .

## أ ) النظرية الاشتراكية والطبقة العاملة .

ينبش الوعي العمالي العفوي على اساس العلاقات الرأسمالية ، اي انه ينتمي الى حيز الصراع الطبقي داخل مجتمع تسوده علاقات الانتاج الرأسمالية . اما النظرية الاشتراكية ، فتنشأ وتتطور ضمن الظروف ووفق الشروط التي تحكم نشوء وتطور الايد يولوجيات بشكل عام ( اي انها تنتمي الى الحيز الايد يولوجي من البنية الاجتماعية ) :

... ان الاشتراكية ، بصفتها ايد يولوجية صراع البروليتاريا الطبقي ، تخضع للظروف العامة التي تحكم نشوء وتطور وتدعيم الايد يولوجيات . . . انما تقوم على مجموعة المعارف البشرية ، وتفترض مستوى رفيعا من التطور العلمي ، كما تتطلب البحث العلمي الخ . . . ان المنظرين هم الذين يدخلون الاشتراكية الى صراع البروليتاريا الطبقي ، وهذا

الصراع الذي يتطور عفويا على اساس العلاقات الرأسمالية .

( لينين - المؤلفات الكاملة - الجزء ٢٦ ص ١٦٢ )

اذا كانت قوانين الحيز الايد يولوجي من البنية النظرية هي التي تحكم نشأة الاشتراكية وتطورها ( وينبغي التذكير هنا بان الماركسية حصيلة عملية انتاج نظري كانت مواده الاولية لاقتصاد السياسي البريطاني والفلسفة الالمانية والاشتراكية الفرنسية ) ، ما هو الوعي المتولد من التطور العفوي لصراع البروليتاريا الطبقي على اساس العلاقات الرأسمالية ؟ انه وعي ينشأ ويتطور ضمن ظروف ووفق شروط تحكمها ظروف وشروط هيمنة الايد يولوجية البرجوازية بوصفها ايد يولوجية الطبقة المسيطرة في مجتمع تسوده العلاقات الرأسمالية . وما حدود هذا الوعي سوى حدود الايد يولوجية البرجوازية نفسها . ونسبي هذا الوعي : الوعي النقابي :

ان تاريخ جميع البلدان يبين ان الطبقة العاملة ، بمجهودها الخاص وحده ، لا تبلغ سوى الوعي النقابي ، اي الاقتناع بضرورة الانتظام في اتحادات ، والنضال ضد ارباب العمل ، والسعي لاجبار الحكومة على اصدار التشريعات اللازمة ، الى آخره .

( لينين - ما العمل ؟ المؤلفات المختارة ج ١ ص ٤٤٨ )

لنعرف بايجاز الايد يولوجية البرجوازية لا من حيث العناصر المكونة لها ، وانما من حيث دورها الاجتماعي : ان الايد يولوجية البرجوازية هي نظام من التمثلات تعيش البرجوازية من خلاله علاقاتها بظروف

حياتها ، بما في ذلك علاقاتها بالطبقات الاخرى . انما نظرة الى الواقع تشمل هذا الواقع وتحجبه عن

عن نفسها وعن الآخرين معا . ولها وظيفة اجتماعية مزدوجة : فهي ، من جهة ، تسمح للبرجوازية نفسها بان تتحول الى طبقة مسيطرة ( ان يبين لها ان العلاقات التي تقيمها هذه البرجوازية مع سائر الطبقات هي علاقات طبيعية ، ومشروعة ، وفتبرر لها بذلك استغلالها وسيطرتها علي سائر الطبقات ) ، كما توفر من جهة اخرى ، استمرار استغلال البرجوازية وسيطرتها على الطبقات الاخرى ان تفرغ على هذه الطبقات الخاضعة لهذه السيطرة وهذا الاستغلال نظرة الى ظروف حياتها هي والتي علاقاتها بالطبقة المسيطرة ليست كما هي هذه الظروف والعلاقات في الواقع ، ولكن كما تبدو من منظار الطبقة المسيطرة نفسها .

وبعبارة اخرى ، فان الايد يولوجية البرجوازية هي " الاسمنت " الذي يلحم طبقات المجتمع الرأسمالي بعضها ببعض ببعض تحت هيمنة الطبقة البرجوازية . ذلك هو معنى موضوعة " البيان الشيوعي " الشهيرة التي تقول :

ان الايد يولوجية المسيطرة هي ايد يولوجية الطبقة المسيطرة . ولذا ، يسعنا القول مع لينين ان " الوعي النقابي " هو الشكل الايد يولوجي ، هو الوجه الايد يولوجي ، لعملية الاستبعاد الشاملة التي تمارسها

البرجوازية على الطبقة العاملة . ذلك انه وعي لا تتجاوز حدوده العلاقة بين العمال وارباب العمل ، اي انه وعي يتصر عن رؤية شمول العلاقات المتبادلة بين الطبقات كلها :

" ما دام لا يسعنا التحدث عن بلورة الجماهير العاملة نفسها لايد يولوجية مستقلة خلال

سياق حركتها ، فالخيار الوحيد هو التالي : اما الايد يولوجية البرجوازية ، واما

الايد يولوجية الاشتراكية . فلا طريق وسط بينهما ( ذلك ان البشرية لم تتمخض عن

ايد يولوجية " ثالثة " ، فضلا عن انه يستحيل ان توجد ، في مجتمع تتنازعه التناقضات

الطبقة ، ايد يولوجية لا دلبقية ، او ايد يولوجية فوق الطبقات ) . لذا والاستخفاف  
بالايد يولوجية الاشتراكية باي شكل من الاشكال ، والانحراف عنها ولو قيد شعرة

يوءديان الى تعزيز الايد يولوجية البرجوازية . لقد كثر الحديث عن الايد يولوجيات  
لكن التطور العفوي لحركة الطبقة العاملة يوءدي الى خضوعها للايد يولوجية البرجوازية .  
ذلك ان التطور العفوي لحركة الطبقة العاملة هو النقابية . . وما النقابية سوى استبعاد  
البرجوازية للعمال على الصعيد الايد يولوجي .

( المصدر ذاته ، ص ١٥٦ - ١٥٧ )

تنشأ النظرية الاشتراكية وتتطور ضمن حيز مستقل نسبيا داخل البنية المجتمعية التي يحكمها في  
نهاية المئات الحيز الاقتصادي . والطبقة العاملة ، في حركتها العفوية ، لا تبلغ الا الوعي النقابي  
( وهو كما اسلفنا منوع من منوعات الاد يولوجية البرجوازية في اوساط الدلبة العاملة ) . لذا ينبغي  
ادخال النظرية الاشتراكية الى صراع البروليتاريا الدلبقي . ينبغي تحقيق وحدة النظرية الاشتراكية مع

الممارسة العملية للطبقة العاملة . ذلك ان الاشتراكية ليست مطابقة لمصالح الطبقة العاملة ، بقدر ما ان  
مصالح الطبقة العاملة تؤهلها لان تبني الاشتراكية . لكن ذلك لا يعدو كونه اعم مستوى من مستويات

التمايز والعلاقة بين النظرية الاشتراكية وبين حركة الطبقة العاملة . فالاشتراكية هي نظرية صراع  
البروليتاريا الدلبقي . اي انها تعبير ، على مستوى الحيز الايد يولوجي ، عن ولادة البروليتاريا وعن صراعها  
مع البرجوازية . من هنا يكتسب القول بان الماركسية هي " نظرية ممارسة " و " دليل عمل " كل معناه .

والواقع ان كونها نظرية ممارسة ما هو بالتحديد الامر الذي يؤهلها لان تكون دليلا لعمل البروليتاريا ،  
اي لنضالها . وكونها نظرية ممارسة للطبقة العاملة ضمن سياق الصراع الدلبقي الذي يشمل كل الطبقات  
هو بالذات الامر الذي يؤهلها لان تدخل صراع البروليتاريا الدلبقي ، ولان تتحد مع ممارسة الجماهير  
الكادحة . لذا ، فان الاشتراكية ، وبالتحديد اكثر الماركسية - اللينينية ، وان كانت تنمو بشكل مستقل  
نسبيا عن نمو صراع البروليتاريا الدلبقي ، فانها لا تلبث ان تتحد بهذا الصراع بوصفها نظرية هذا الصراع ،  
بوصفها عقيدة الطبقة العاملة وسائر المستغلين . هذا في حين ان وجود الايد يولوجية البرجوازية  
في صفوف الطبقة العاملة ما هو الا الوجه الايد يولوجي لسيطرة البرجوازية على الطبقة العاملة ، ولا استغلالها  
لها . وليس ادل على كون الماركسية - اللينينية نظرية ممارسة من المثالين التاليين :

( أ ) ان مفهوم دكتاتورية البروليتاريا - وهو حجر الزاوية في نظرية الصراع الدلبقي الماركسية -  
ما هو الا تنظير ماركس وانغلز لتجربة ثورات ١٨٤٨ في اوربا . وكذلك فان مفهوم تلاشي الدولة  
تنظير لتجربة عامية باريس عام ١٨٧١ .

( ب ) ليس مفهوم ازدواجية السلطة - وهو حجر الزاوية في نظرية الثورة عند لينين - سوى  
تنظير لتجربتي عامية باريس عام ١٨٧١ والثورة الروسية الاولى عام ١٩٠٥ .

يقول لينين ان النظرية الاشتراكية قد انبثقت من النظريات الفلسفية والتاريخية والاقتصادية التي  
صاغها المثقفون ، اي الممثلين الثقافيون للطبقات المالكة . لكنه يستطرد قائلا ان النظرية الماركسية  
في روسيا قد نشأت بشكل مستقل عن النمو العفوي لحركة الطبقة العاملة ، كنتيجة طبيعية وحتمية للتطور  
الفكري في اوساط المثقفين الاشتراكيين الثوريين . ولما كان قد قال قبلا ان المنظرين هم الذين يدخلون  
الاشتراكية الى صراع البروليتاريا الدلبقي ، يبرز السؤال التالي : اي نوع من المثقفين يتولون عملية الادخال  
هذه ؟ ونسأل الى الجواب : انهم مثقفون تخلوا عن مواقعهم الطبقيية وانتقلوا الى مواقع الطبقة العاملة ،  
او هم عمال تحرروا من الاد يولوجية البرجوازية . عند ذلك فقط يستحق هؤلاء ، اولئك تسمية المثقفين  
الاشتراكيين الثوريين . وهذا يسري بدون استثناء على معظم قادة ومنظري الحركة العكالية الثورية من  
ماركس وانغلز الى تشي غيفارا وكاسترو ومرورا ببليخانوف ولينين وغرامشي وروزا لوكسمبرج وكارل لينينك  
وماوسي تونغ و هوشي منه .

ينبغي تحقيق وحدة النظرية الاشتراكية مع ممارسة الجماهير الكادحة . ولكن لكي تتحقق هذه  
الوحدة ، ينبغي ان يكون ثمة نظرية . فممارسة الجماهير معطاة سلفا . لكن النظرية ، اذا كانت  
موجودة ( كالماركسية بالنسبة لروسيا عام ١٩٠٢ ، او كالماركسية اللينينية بالنسبة للعالم الثالث في  
النصف الاخير من القرن العشرين ) ، فهي موجودة بتقوانينها العامة " التي لا تصلح الا كقنطرة انغلاق  
لنهم واقع معين . لذا ، ينبغي تحقيق وحدة مسيقة ، على الصعيد النظري نفسه ، هي وحدة القوانين  
والمفاهيم العامة مع الواقع المحدد للمجتمع المعني بالامر . اي انه ينبغي العمل على المستوى النظري

نفسه لبلورة نظرية تطور نمط الانتاج الخاص بالمجتمع المعني بالامر ( كأن نيلور مثلا نظرية تطور نمط  
انتاج الخدمات في لبنان ) - وهذا ما ارسى لينين قواعده في السنوات الاولى من حياته السياسية .

وبلورة هذه النظرية المحدودة هي الشرط المسبق لتحقيق وحدة النظرية العامة مع ممارسة الجماهير الكادحة

فالنظرية الماركسية او الماركسية اللينينية ، المجلوبة من الخارج ، اما ان تتأقلم مع الواقع المحدد للمجتمع المحلي ، اما ان تستوعب الرحلة الراهنة من تطور العلاقات الرأسمالية على الصعيد العالمي ، واما ان لا تتحقق الوحدة المدلوبة . وهذا يعني عمليا ان تظل فئات واسعة من الطبقة العاملة وسائر الكادحين فريسة لمنوعات الايدولوجية البرجوازية ، اي ان تظل فريسة الاستغلال . وذلك هو المعنى العميق لما يقوله لينين :

"نعتقد ان فقدت النظرية يحرم التيار الثوري من حقه في الوجود ، ويقضي عليه حتما بالافلاس السياسي ان عاجلا وان اجلا . ( المؤلفات الكاملة الجزء ٦ ص ١٨٨ )

من يحقق وحدة النظرية الاشتراكية مع ممارسة الجماهير الكادحة ؟ وكيف ؟ في الاجابة على هذا السؤال تتحدد هوية حزب الطبقة العاملة ودوره وعلاقته المحددة بطبقته .

### ( ب ) الطبقة العاملة وحزبها .

حزب الطبقة العاملة هو ممثلها السياسي .

" ان الاشتراكيين - الديموقراطيين ( اي الماركسيين ) يمثلون الطبقة العاملة ، ليس في علاقتها بمجموعة معينة من ارباب العمل ، بل في علاقتها بجميع طبقات المجتمع الحديث وبالذات بوصفها قوة سياسية منظرية . " ( لينين - ما العمل ؟ المؤلفات المختارة ج ١ ص ١٧١ )

وليس الحزب الممثل السياسي للطبقة العاملة الا بمقدار ما يكون قيادتها السياسية :

" نحن حزب طبقة بقدر ما نكون فعلا الطبقة العاملة كلها او معظمها ، بطريقة اشتراكية - ديموقراطية ( اي ماركسية ) . " ( لينين - خطوة الى الامام ص ١٠٠ م . الكاملة ج ٧ ص ٢٦٤ )

في هذين النصين تلخيص للدور الثنائي المتناقض الذي يلعبه الحزب في علاقته بطبقته . انه يقود الطبقة بطريقة اشتراكية . ولكن لكي يقودها على هذا النحو ، ينبغي ان تكون اوسع فئات الطبقة قد بلغت ، ولوعلى درجات متفاوتة ، الوعي السياسي ( اي وعي ضرورة القضاء على علاقات الانتاج الرأسمالية واستبدالها بعلاقات اشتراكية عن طريق تسلم الطبقة العاملة وحلفائها للسلسلة السياسية ) . وتتضمن ضمن هذه الوحدة المتناقضة الادوار الثلاثة التي يعينها لينين للحزب :

اولا : التوعية بتبيان التناقض بين مصالح العمال والراسماليين . وتفسير المعنى التاريخي

لدور العمال . اي انهم ، بحكم موقعهم من الانتاج الراسمالي ، اي بحكم كونهم الطبقة التي تنتج كل شيء ولا تملك اي شيء ليسوا يستدليعون التحرر الا اذا نسفوا علاقات الانتاج الراسمالية واقاموا مجتمعا جديدا هو المجتمع الاشتراكي فالشيوعي .

ثانيا : تنظيم الطبقة العاملة ، بوصفها اكثر الطبقات ثورية في المجتمع .

ثالثا : قيادة نضال الطبقة العاملة بمختلف اشكاله ، وتامين قيادتها لتحالف سائر الفئات

الكادحة . ( لينين ، المؤلفات الكاملة ، الجزء ٦ ص ٢٩ )

يمكن القول ان الحزب وطبقته يشكلان وحدة متناقضة . وما الديموقراطية المركزية ، بمعناها الاعم ، سوى مفهوم هذه الوحدة المتناقضة بين الحزب وطبقته . ولنبدأ بتحديد ما سلبيا .

اولا : ليس الحزب والطبقة شيئا واحدا . لقد نمت الديموقراطية المركزية اللينينية وترغرت

من خلال النضال ضد التمثلية ( الحزب والطبقة شيء واحد ) وضد نقيضها الاستبدالية ( الحزب بد يلا للطبقة ) . ان التمثلية هي تعبير ، على صعيد العلاقة بين الحزب والطبقة ، عن تقديس العقوبة . انما عاجزة عن ادراك الاستقلال النسبي الذي يتمتع به الحزب الثوري بوصفه ينتهي الى الحيز السياسي من

البنية المجتمعية . والواقع ان منطلق الخلاف التاريخي بين المناشقة والبلاشفة كان الخلاف حول تحديد العلاقة بين الحزب وطبقته . ويناد يتلخص التخدير الذي وجهه لينين ( قائد البلاشفة ) الى مارتوف ( زعيم المناشقة ) ان قال :

" لا يجوز الخلط بين الحزب بوصفه طبقة الطبقة العاملة عويس الطبقة العاملة باسرها . ( لينين ، خطوة الى الامام ص ١٠٠ المؤلفات الكاملة ، الجزء ٧ ص ٦٧٠ )

فالخلط بين الحزب والطبقة العاملة يعني عمليا النزول بمستوى الحزب الى اكثر قداميات الطبقة العاملة تخلفا ، اي اكثرها تبعية للايدولوجية البرجوازية .

ثانيا : ليس الحزب بد يلا عن الطبقة . تقوم النزعة الاستبدالية ( اعتبار الحزب بد يلا عن

الطبقة ) على الاعتقاد الخاطيء التالي : الجماهير جاهلة ، اذن ينبغي على فئة واعية ما ان تحقق اهدافها بالنيابة عنها . انما نزعة احتقار الجماهير . وهي بالتالي نقيض النزعة التمثلية القائمة على تقديس الجماهير بكل ما لهذه العبارة من دلالات غير علمية ، اي بكل ما تحتويه من عوج عن فهم فعالية الايدولوجية المهيمنة في اوساط الجماهير والتفاوت الموجود داخل الطبقة العاملة نفسها بين عمال متقدمين بحكم موقعهم من

وبلورة هذه النظرية المحدودة هي الشرط المسبق لتحقيق وحدة النظرية العامة مع ممارسة الجماهير الكادحة

فالنظرية الماركسية او الماركسية اللينينية ، المجلوبة من الخارج ، اما ان تتأقلم مع الواقع المحدد للمجتمع المحلي ، اما ان تستوعب الرحلة الراهنة من تطور العلاقات الرأسمالية على الصعيد العالمي ، واما ان لا تتحقق الوحدة المدلوبة . وهذا يعني عمليا ان تظل فئات واسعة من الطبقة العاملة وسائر الكادحين فريسة لمنوعات الايدولوجية البرجوازية ، اي ان تظل فريسة الاستغلال . وذلك هو المعنى العميق لما يقوله لينين :

"نعتقد ان فقدت النظرية يحرم التيار الثوري من حقه في الوجود ، ويقضي عليه حتما بالافلاس السياسي ان عاجلا وان اجلا . ( المؤلفات الكاملة الجزء ٦ ص ١٨٨ )

من يحقق وحدة النظرية الاشتراكية مع ممارسة الجماهير الكادحة ؟ وكيف ؟ في الاجابة على هذا السؤال تتحدد هوية حزب الطبقة العاملة ودوره وعلاقته المحددة بطبقته .

### ( ب ) الطبقة العاملة وحزبها .

حزب الطبقة العاملة هو ممثلها السياسي .

"ان الاشتراكيين - الديموقراطيين ( اي الماركسيين ) يمثلون الطبقة العاملة ، ليس في علاقتها بمجموعة معينة من ارباب العمل ، بل في علاقتها بجميع طبقات المجتمع الحديث وبالذات بوصفها قوة سياسية منظرية . " ( لينين - ما العمل ؟ المؤلفات المختارة ج ١ ص ١٧١ )

وليس الحزب الممثل السياسي للطبقة العاملة الا بمقدار ما يكون قيادتها السياسية :

"نحن حزب طبقة بقدر ما نكون فعلا الطبقة العاملة كلها او معظمها ، بطريقة اشتراكية - ديموقراطية ( اي ماركسية ) . " ( لينين - خطوة الى الامام ص ١٠٠ م . الكاملة ج ٧ ص ٢٦٤ )

في هذين النصين تلخيص للدور الثنائي المتناقض الذي يلعبه الحزب في علاقته بطبقته . انه يقود الطبقة بطريقة اشتراكية . ولكن لكي يقودها على هذا النحو ، ينبغي ان تكون اوسع فئات الطبقة قد بلغت ، ولوعلى درجات متفاوتة ، الوعي السياسي ( اي واعي ضرورة القضاء على علاقات الانتاج الرأسمالية واستبدالها بعلاقات اشتراكية عن طريق تسلم الطبقة العاملة وحلفائها للسلسلة السياسية ) . وتتضمن ضمن هذه الوحدة المتناقضة الادوار الثلاثة التي يعينها لينين للحزب :

اولا : التوعية بتبيان التناقض بين مصالح العمال والراسماليين . وتفسير المعنى التاريخي

لدور العمال . اي انهم ، بحكم موقعهم من الانتاج الراسمالي ، اي بحكم كونهم الطبقة التي تنتج كل شيء ولا تملك اي شيء ليسوا يستدليعون التحرر الا اذا نسفوا علاقات الانتاج الراسمالية واقاموا مجتمعا جديدا هو المجتمع الاشتراكي فالشيوعي .

ثانيا : تنظيم الطبقة العاملة ، بوصفها اكثر الطبقات ثورية في المجتمع .

ثالثا : قيادة نضال الطبقة العاملة بمختلف اشكاله ، وتامين قيادتها لتحالف سائر الفئات

الكادحة . ( لينين ، المؤلفات الكاملة ، الجزء ٦ ص ٢٩ )

يمكن القول ان الحزب وطبقته يشكلان وحدة متناقضة . وما الديموقراطية المركزية ، بمعناها الاعم ، سوى مفهوم هذه الوحدة المتناقضة بين الحزب وطبقته . ولنبدأ بتحديد ما سلبيا .

اولا : ليس الحزب والطبقة شيئا واحدا . لقدنمت الديموقراطية المركزية اللينينية وترغرت

من خلال النضال ضد التمثلية ( الحزب والطبقة شيء واحد ) وضد نقيضها الاستبدالية ( الحزب بد يلا للطبقة ) . ان التمثلية هي تعبير ، على صعيد العلاقة بين الحزب والطبقة ، عن تقديس العقوبة . انما عاجزة عن ادراك الاستقلال النسبي الذي يتمتع به الحزب الثوري بوصفه ينتهي الى الحيز السياسي من

البنية المجتمعية . والواقع ان منطلق الخلاف التاريخي بين المناشفة والبلاشفة كان الخلاف حول تحديد العلاقة بين الحزب وطبقته . ويناد يتلخص التخدير الذي وجهه لينين ( قائد البلاشفة ) الى مارتوف (زعيم المناشفة ) ان قال :

"لا يجوز الخلط بين الحزب بوصفه طبقة الطبقة العاملة عويس الطبقة العاملة باسرها . ( لينين ، خطوة الى الامام ص ١٠٠ المؤلفات الكاملة ، الجزء ٧ ص ٦٧٠ ) .

فالخلط بين الحزب والطبقة العاملة يعني عمليا النزول بمستوى الحزب الى اكثر قداميات الطبقة العاملة تخلفا ، اي اكثرها تبعية للايدولوجية البرجوازية .

ثانيا : ليس الحزب بد يلا عن الطبقة . تقوم النزعة الاستبدالية ( اعتبار الحزب بد يلا عن

الطبقة ) على الاعتقاد الخاطيء التالي : الجماهير جاهلة ، اذن ينبغي على فئة واعية ما ان تحقق اهدافها بالنيابة عنها . انما نزعة احتقار الجماهير . وهي بالتالي نقيض النزعة التمثلية القائمة على تقديس الجماهير بكل ما لهذه العبارة من دلالات غير علمية ، اي بكل ما تحتويه من عوج عن فهم فعالية الايدولوجية المهيمنة في اوساط الجماهير والتفاوت الموجود داخل الطبقة العاملة نفسها بين عمال متقدمين بحكم موقعهم من

لعلمية الحزب هذه اذا لم تكن المواقع محددة المعالم اصلا :

— " ٠٠ اننا نحث الجميع ( بل نجبرهم ) على التخلي عن مواقعهم والانتقال الى مواقعنا ، لا العكس ( ٠٠ ) وبهذا الشكل فقط يستطيع حزب الطبقة العاملة الثورية

ان يعبر عن الثورة المشروطة عند الطبقات الاخرى ، فيضع امامها فهمه هو لبؤسها

وطريقة معالجة هذا البؤس ، بحيث انه ، في اعلانه الحرب على الرأسمالية ، لا يتحدث باسمه وحده ، بل باسم جميع الجماهير البائسة والمفقرة . من هنا نحل من يقبل بهذه العقيدة ، ينبغي عليه الانضمام الينا . " ( لينين ، المؤلفات الكاملة ج ١ ، ص ٥٣٠ )

— " من الضروري ، أولا باول ، ان نرسم الحدود الفاصلة بيننا وبين الآخرين وان

نبرز البروليتاريا وحدها وحسب ، ونقط بعد ما نقوم بذلك ، نستطيع ان نعلن ان

البروليتاريا سوف تحرر الجميع . " ( المصدر ذاته ص ٧٥٠ - ٧٦٠ ) .

اضف الى ذلك كله ان الحزب هو قيادة الطبقة العاملة ، وما تقتضيه هذه القيادة من علاقات متناقضة ولكن ، ها اننا قد بدأنا نغادر المجال الذي ينتظم الوجه المركزي من التناقض ( سلطة الحزب على الطبقة لندخل المجال الذي ينتظم الوجه الديموقراطي .

لكي يتمكن الحزب من ان يكون قيادة للطبقة ، ينبغي ان يتوافر في علاقته بها الشروط

التالية :

اولا : ان تعترف به الطبقة ، او معظمها ، ومثلا وتأييدا لها .

ثانيا : ان تتمتع الطبقة ، في علاقتها به ، بحد من الرقابة عليه بحيث لا يتحول التمثيل

الى تفرد ولا تتحول القيادة الى تسلط وديكتاتورية ، اي بحيث لا تنعدم القيادة والتمثيل .

ثالثا : ان يتمكن الحزب من اطلاق مبادرات الجماهير الكادحة الى اقصى حد ممكن . وهنا تبرز الوحدة المتناقضة . ونسميها وحدة متناقضة لانها تحصر التناقض ضمن نطاق معين . وتتفجر

هذه الوحدة عندما يتحول الحزب مثلا الى فريق من القادة لا اتباع لهم ، من جهة ، او الى فصيلة تلحن بمؤخرة طبقة عاملة تبادر عفويا ، اي ضمن منطلق هيمنة الايدولوجية البرجوازية من جهة اخرى .

وللنظر الى الموضوع من زاوية اخرى : دور الحزب هو توعية الطبقة العاملة على اوضاعها ( تبيان التناقض بين مصالحها ومصالح الرأسماليين ، وتفسير ان حل هذا التناقض يمر بتحلليم علاقات الانتاج الرأسمالية وبناء المجتمع الاشتراكي - ) . ودليل هذه التوعية هو الماركسية اللينينية بوصفها نظرية ممارسة . ولكن لكي تكون الماركسية اللينينية حقا نظرية ممارسة ، ينبغي ان يكون الحزب فعلا في خضم

ممارك الطبقة العاملة ، ان يصل الى اوسع فئاتها وان يشاركها حياتها . وما ان الوحدة بدأت تتكون علم

هذا المستوى ايضا : النظرية - الممارسة - النظرية . الحزب ينظر للجماهير ممارستها على ضوء

الاسترشاد بمبادئ الماركسية اللينينية التي نشأت وتطورت كعملية انتاج ، على الصعيد النظري ، اعتمدت

ارقي المستويات التي بلغها التطور الفكري والحضاري مواد اولية لها ( الفلسفة الالمانية و الاقتصاد

السياسي البريطاني ، والاشتراكية الفرنسية ) . فيما انه لا توجد ممارسة صافية ، اي بما ان البشر يمارسون

على اساس نظرية ما ، تصور ما ، لعلاقتهم بظروف حيثتهم ( ان انهم يمارسون حكما على ضوء ايدولوجية

ما ) ، ينبغي ان تتحول ممارسة العمال من ممارسة على هدى الايدولوجية البرجوازية ، الى ممارسة

تستدل وتسترشد بالماركسية اللينينية ، ايدولوجية صراع البروليتاريا الدلتي .

تلخيصا ، يمكننا القول ان الوحدة المتناقضة التي تجمع الحزب ببلبقتة ، والتي نفهمها على

ضوء مفهوم الديموقراطية المركزية - ليست معداة سلفا كوحدة . بل هي عملية بناء وانفراط وحدات متناقضة

بحيث انه كلما انفطت وحدة ، تكونت على انقاضها وحدة اخرى تنقل الوعي السياسي للطبقة العاملة الى

مستوى ارفع ، فتتقدم عملية تحقيق وحدة النظرية الاشتراكية مع ممارسة الطبقة العاملة وحلفائها .

وبسبب كونها وحدة متناقضة ، فان وجهها الديموقراطي قد يبرز في حين ، وجهها المركزي في حين اخرى ،

حسب مراحل الصراع الطبقي نفسه . فنقول مثلا ان الفترة الممتدة بين عام ١٩٠٦ وعام ١٩١٢ في روسيا

قد تميزت بغلبة الوجه المركزي من التناقض في العلاقة بين حزب العمال الاشتراكي الديموقراطي الروسي

وبين الطبقة العاملة . اذ غلب على نشاط البلاشفة آنذاك ( وهم بعد جناح من الحزب السالف الذكر )

طابع النضال ضد شتى النزعات الانهزامية والمثالية المتولدة عن اخفات عام ١٩٠٦ والتي عبرت عن نفسها

على مستوى الطبقة العاملة وحزبها الاشتراكي الديموقراطي وجناحه البلشفي : النضال ضد نزعة الارهاب

الفردية غير الهادف ، وضد النزعة الهروبية المثالية المتمثلة بجماعة " الباحثين عن الله " التي حاولت التوفيق

بين الماركسية وبين نزعة مسيحية صوفية ( راجع كتاب لينين : " المادية والمذهب النقدي - التجريبي " )

اي ان هذه الفترة تميزت من جهة بانحسار المد الجماهيري وانتكاسته سياسيا ، كما تميزت ، من جهة

اخرى ، ببذل القسود الاوفر من نشاط البلاشفة للنضال ضد شتى الانحرافات المتولدة ، ضمن الطبقة

الفترة الممتدة ما بين تموز ١٩١٧ وانتصار ثورة أكتوبر (والى ما بعد ذلك بكثير) فترة غلب على العلاقة بين البلاشفة والطبقة العاملة الروسية الوجه الديموقراطي من التناقض . ففي بدء هذه الفترة ، قامت التظاهرات الجماهيرية العارمة في تموز ضد الحكومة المؤقتة ، واجبرت الحزب البلشفي على الخاء قرار

كانت قد اتخذته اللجنة المركزية بعدم الاشتراك في التظاهرات ، وعلى النزول الى الشارع لتسلم قيادة الجماهير . وتترجت هذه الفترة ، طبعا ، بمبايعة جماهير العمال والجنود للبلاشفة قادة عليهم عبر منحهم الاغلبية في السوفييت في عملية ديموقراطية انتخابية مباشرة لم يعرف التاريخ لها مثيلا ، هذه

هذه المبايعة التي ادت الى الالتحام الرائع بين الجماهير الكادحة وبين قيادتها البلاشفية الذي حقق اول ثورة اشتراكية في التاريخ . ولكن لنشدد مرة اخرى على ان هذه المبايعة لم تكن سوى اعلان موافقة الجماهير على شعارات البلاشفة : كل السلطات للسوفييت ، الخبز ، السلم ، الحرية . ان انبا بمثابة تأكيد لصحة تحليل نظري معقد ومثمر ولدته اللينينية بوصفها الماركسية في حقبة الاستعمار والثورة الاجتماعية . وهنا تكمن كل دلالة عبارة لينين الشهيرة : " لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية " .

x x x

قبل الانتقال الى معالجة صيغة التنظيم اللينينية ، ان الديموقراطية المركزية بمعناها الاضيق لا بد من ايراد الملاحظة التالية :

ان تحديد مفهوم الديموقراطية المركزية وبلورته هو الشرط الذي لا بد منه لعدم السقوط في مهاي التجريبية والانتقائية من جهة ، او التزمت المذهبي من جهة اخرى . وهذا المفهوم هو الادوار الوحيد القادر على استيعاب كل تعقيد وتناقض العلاقة بين حزب الطبقة العاملة وطبقتة . وهو يسمح بالتالي بان تكون الماركسية اللينينية ، حقا ، دليل عمل . والواقع ان كلا الانحرفين ، التزمت المذهبي والتجريبية ، يفترض احدهما الاخر . فالنظرة الى التراث اللينيني ( والى مجموع التراث الماركسي عامة ) على انه مجموعة من النصوص المنزلة ( ان نزعة التزمت المذهبي ) تؤدي عمليا الى انتقاء هذا النص على حساب ذاك ، مع تضخيم الاول وتطمس الثاني ، حسب الحاجة الذاتية الى التبرير هذه الخطوة العملية

او تلك ، التي املتتها اعتبارات لا تمت بصلة الى النظرية بوصفها دليلا للعمل ( ان التجريبية الانتقائية ) وهذه بايجاز ، السمة الرئيسية للستالينية من حيث هي انحرفا طرا على الفكر الماركسي .

من هنا فان تحديد وبلورة مفهوم الديموقراطية المركزية وحده هو السبيل الى تبيان الوحدة العضوية المعقدة للتراث الماركسي - اللينيني على مستوى معالجتهم للعلاقة بين الحزب وطبقتة . والا ، فاما ان نرفض الماركسية - اللينينية جملة وتفصيلا ، بحجة عدم استيعابها " للاوضاع الخاصة " لكل قطر او منطقة ، واما ان نلغي خصوصية نمط الانتاج الذي نحن في معرض معالجتته باسم " نقاوة " مزعومة ، او باسم الاخلاص لمبادي " عامة لا جدوى منها اذا هي لم تؤدي الى تحليلات محددة لاوضاع محددة .

x x

### ٣ - صيغة التنظيم الحزبي اللينينية :

كيف ينبغي ان تكون العلاقات داخل حزب الطبقة العاملة لكي يتمكن من ممارسة دوره المثلث الاوجه : التوعية - التنظيم - القيادة ؟ للاجابة على هذا السؤال ، لا بد من تحديد مفهوم الديموقراطية المركزية بمعناها الاضيق ، اي بوصفها صيغة التنظيم الحزبي اللينينية .

يمكن جمع شتى القضايا التنظيمية الحزبية تحت عنوانين اثنين :

أ) وحدة الحزب ، ب) التقرير والتنفيذ ( العلاقة بين القيادة والقاعدة ) .

#### أ) وحدة الحزب . أي وحدة ؟

لنمسك الخيط من طرفه . لقد رأينا سابقا ضرورة ان يضرب الحزب " حصارا " حوله ضد شتى نزعات الفكر البرجوازي التي تتسرب الى اوساط الطبقة العاملة مع التشديد على ان هذه المهمة تسير في ان واحد مع مهمة اخرى هي رفع قطاعات واسعة ومتزايدة من الطبقة العاملة الى مستوى الوعي المتقدم للحزب ، مع تعميق هذا الوعي ( تصعيده ) باستمرار . وقد اعتبرنا ان ذلك هو احد موجبات التناقض في دور الحزب . لننظر الان الى هذه الموضوعية في وضعها المتحرك . ليس يكفي القول ان ثمة انكار برجوازية في اوساط الطبقة العاملة بسبب هيمنة الايد يولوجية البرجوازية عليها . اي انه ليس يكفي القول ان ثمة معركة في اوساط الطبقة العاملة بين النظرية الاشتراكية والايد يولوجية البرجوازية ، بحيث ان لي انتصار للنظرية الاشتراكية هو خسارة مطلقة للايد يولوجية البرجوازية . فالواقع انه في هذه المعركة ( كما في العديد من المعارك الاخرى ) تملك الايد يولوجية البرجوازية " دابورها الخامس " - اذا جاز التعبير - في اوساط الطبقة العاملة نفسها ، كما تتلقى امدادات مستمرة من الخارج . وهذا يعني عمليا انه ليس ثمة من معركة حاسمة فاصلة تنتصر فيها النظرية الاشتراكية ، فتضحي طبليعة الطبقة

عاملة مسلحة بالوعي الاشتراكي وحسب . فالحرب بين النظرية الاشتراكية والايديولوجية البرجوازية اشبه ما تكون بحرب طويلة الاجل . فما هو هذا الدبابور الخامس ؟ ومن اين تأتي الامدادات ؟ اننا نلقي تفسير كلا الظاهرتين في التطور المتفاوت للرأسمالية . -

اولا : عندما يميز لينين بين عمال متقدمين وعمال متخلفين ، لا يميز بينهم على اساس تقدم الوعي وتخلقه وحسب ، بل على اساس موقع كل منهما في الانتاج الرأسمالي الذي يحدد ، الى حد بعيد ، تخلف او تقدم الوعي . بحكم تطور الرأسمالية المتفاوت ، تنظّل بعض الفروع الصناعية اقرب ما تكون الى الانتاج الحرفي ( وحدات انتاجية صغيرة ومبعثرة تضم الواحدة منها عددا قليلا من العمال ) . ان عمال هذه الفروع اقرب ما يكون وعيهم الى وعي البرجواني الصغير ، الى وعي الحرفي . اي انهم اقل استقبالا واستيعابا للدعاية الاشتراكية . ولذا ، فيم يكونون " الدبابور الخامس " للايديولوجية البرجوازية في اوساط الطبقة العاملة المتقدمة وشعاراتها . ويضاف الى هذه الفئة ايضا الفئات العمالية التبرجزة ( اي الارستقراطية العمالية ) ، اي تلك الفئات التي تشتريها البرجوازية بواسطة الاموال التي جندت من المستعمرات .

ثانيا : اما " الامدادات " فتأتي على شكل دفعات من البرجوازيين المتوسلين او الصغار الذين يتساقطون ، بفعل نزعة النظام الرأسمالي الى الاحتكار ، الى اوساط الطبقة العاملة . اي انهم يضطرون الى التخلي عن ملكيتهم لوسائل الانتاج ، ويبيعون قوة عملهم لقاء اجر . ولكن هذه الفئات وان كانت قد انتقلت فعلا الى مواقع الطبقة العاملة ، فان وعيها يبقى وعيا برجوازيا او برجوازيا صغيرا . فالساكن في الصغير الذي يضطر ، بفعل منافسة مصانع الاحذية الكبيرة له ، الى بيع محترفه والعمل كأجير في احد المصانع الكبيرة يحن ابدأ الى اليوم الذي يراكم فيه مبلغا كافيا من المال لاعادة فتح محترفه واستعادة ملكيته لادوات الانتاج التي خسرها . ومن هنا الانشقاق . عند هؤلاء بين واقعهم الطبقي

( البروليتاري ) وبين وعيهم الطبقي ( الذي لا يزال برجوازيا صغيرا ) . ومن هنا فانهم يشكلون

الامدادات التي تتغذى منها الايديولوجية البرجوازية في اوساط الطبقة العاملة .

ولكن ماذا بشأن الحزب ؟ هزباً مكانه الحيلولة دون ان تتسلل هذه الافكار الى صفوفه ؟ الواقع ان لا . فالطريقة الوحيدة لكي يتحول قطعياً دون تسلسلها هي ان يتحول فعلا الى

حصن مغلّق . ولكن تحوله الى حصن مغلّق يعني بتر العلاقة التي تشده الى طبقاته ، يعني الاستبدالية ، والاستبدالية هي التبعيية لطبقة اخرى . وهنا بيت القصيد : ينبغي على الحزب ان يناضل داخل صفوفه نفسها ضد شتى منوعات الفكر البرجواني التي تتسلل الى داخله . ينبغي ان تتصارع الآراء

والاتجاهات ، ينبغي ان يتغلب رأي على رأي آخر . ولكي نستكمل الصورة ، لا بد من اضافة ما يلي : الحزب يسير حسب خطة هي حصيطة تقييم لمرحلة م من مراحل الصراع الطبقي . مثلا ، خلال الفترة بين عام ١٩٠٥ ونيسان من عام ١٩١٧ ، كان شعار الحزب البلشفي حول الثورة القادمة في روسيا هو " دكتاتورية العمال والفلاحين الديموقراطية " . ولكن ثورة شباط ١٩١٧ عدلت هذا الشعار انهم حققته جزئياً ، وبتحقيقها له جزئياً خلقت علاقة جديدة بين القوى الطبقيّة . ان ذاك بز اتجاهان في داخل الحزب : اقلية يمثلها زينوفييف وكامينيف ومن سماوا " البلاشفة القدامى " من الذين لم يستوعبوا الانعطاف الذي طرأ على مجرى الصراع الطبقي فظلوا متمسكين بالشعار القديم ، واقلية يمثلها لينين استوعبت خصوصية المرحلة الجديدة ورفعت بالتالي شعارا جديدا هو شعار " دكتاتورية البروليتاريا " ان انه في كل مرحلة من مراحل الصراع البروليتاريا لا بد من ينقسم الحزب الى اتجاهين او اكثر . فاذا بنا امام المعضلة التالية : اما ان نعترف بهذا الواقع ونحاول ايجاد افضل صيغة للسيطرة عليه ، واما ان نحبه فنحول الانقسامات الحتمية الى انشقاقات ، الى تشرذم لا نهاية له . الحل الاول هو الحل اللينيني القائم على تحليل جدلي لوحدة الحزب . والحل الثاني هو الحد الستاليني وهو يرتكز الى فرض وحدانية على الحزب وانسجاما قسريا ، مثاليا ، مؤداهما الوحيد نقيض الوحدة : التبعض والتشرذم والانشقاق .

هنا يتبدى لنا المفهوم اللينيني لوحدة الحزب . بفعل العوامل الثلاث التي عدناها ( " الدبابور الخامس " للايديولوجية البرجوازية في اوساط الطبقة العاملة ، " الامدادات " التي تسلمها على شكل برجوازيين صغار يتساقطون الى مصاف الطبقة العاملة محتفظين بتبعياتهم البرجوازية الصغيرة ، تخلف عناصر حزبية ، حكما ، عن استيعاب خصوصية المرحلة الجديدة من العلاقات الطبقيّة ) ، فان الوحدة الحزبية هي دائما وحدة متحركة ، اي وحدة عبر الجدلية التالية : وحدة تقوم على سيطرة اقلية معينة داخل الحزب ( تدافع عن خط معين ) على الاقلية المعارضة — تحول الاقلية الى اقلية وبرز وحدة جديدة . ( انظر مثلا لينين " خطوة الى الامام خطوتان الى الوراء " حيث يلخص جدلية الصراع داخل الحزب بالعبارات التالية " الاقلية تتحول الى اكثرية ( والعكس بالعكس ) ، طرف ينتقل من المهجوم الى الدفاع ( والعكس بالعكس ) . " ( المؤلفات الكاملة ج . ٧ من ٤١١ ) .

وإذا نحن عدنا الى المثال التاريخي الذي انطلقنا منه ، نستطيع القول ان انتصار ثورة أكتوبر كان رهنا بتحول الاقلية الداعية الى " دكتاتورية البروليتاريك " الي اقلية ، وانتقالها من الدور الدفاعي الى الدور الهجوم . ونحن نعلم ان هذا التحول وذلك الانتقال لم يتحققا الا نتيجة صراع افكار عنيف جدا . استقال لينين خلاله من اللجنة المركزية وراح يتصل مباشرة بالقيادات الوسطى والقواعد لاقتناعها بموقفه \* . هكذا يسعنا تعريف وحدة الحزب بمفهومها اللينيني على الشكل التالي : ان وحدة الحزب ، وفي لحظة معينة من لحظات تاريخه ، هي وحدة اتجاهات متناقضة يسيطر عليها اتجاه يمثل الاقلية يخضع الاتجاهات الاقلية لخله السياسي وشعاراته .

ولكن هذه الوحدة ممكنة شرط قبول جميع الفرقاء بالمبدأ التالي : رغم " الانشقاق " في الداخل ، ما ان يحسم الامر ، ان ما ان يتخذ القرار ، حتى ينبغي على الاقلية الخضوع للاكثرية في تنفيذ قراراتها والسير بمقتضى خطتها . ولكن يحق للاقلية بالمقابل ، الاستمرار لدعايتها لموقفها داخل الحزب ،

اي الاستمرار في السعي لان تتحول هي الى اكثرية . وهذا هو الشرط الذي يسمح للتيارات المتناقضة

من ان تظل تتصارع ضمن وحدة معينة هي الحزب . اي انه هو الذي يحول دون ان يؤدي الصراع الى تكوين وحدتين او اكثر . واذا كان لا بد من مثال على ذلك من التاريخ ، فلنتذكر ان من المناسبات النادرة التي دأب فيها لينين بفصل بلاشفة حزبيين ، كان ابان النقاش الذي دار في الحزب بعد ثوز ١٩١٧ حول اعتماد شعار الانتفاضة المسلحة . آنذاك ، نقل زينوفييف وكامينيف معارضة لهما لشعار الانتفاضة المسلحة من داخل الحزب الى خارجه ، اذ هما جما موقف اقلية اعضاء اللجنة المركزية وفضحا

خطتها في مثال على صفحات جريدة مكسيم غوركي " الحياة الجديدة " ( وكان غوركي آنذاك يقف في صف واحد مع المناشفة والاشتراكيين الثوريين ضد اسقاط الحكومة المؤقتة ) . اي ان الحرمان من عضوية الحزب ليس عقابا على معارضة هذين القائدين لموقف الاقلية ، بل هو عقاب على رفضهما التقيد بمبدأ انسياع الاقلية لرأي الاقلية .

في هذه الممارسة للعلاقات الحزبية تكمن قوة الحزب . وهنا " سر " تفوق التنظيم اللينيني ، تنظيم

حزب الطبقة العاملة وحلفائها الكادحين . فالنقاش واصراع الآراء في الداخل يضمنان تكييف الحزب بسرعة ودقة مع ادنى تغير في ممارسة النضال اليومي وتوازن القوى ، ووحدة الحزب في مواقفه وفي تنفيذه ( بغض النظر عما اذا كان من ينفذ معارضا للموقف او موافقا عليه ) هي شرط وضح خدله وممارسته ، ان قدرته على الاستقطاب والتأثير لدى اوسع قطاعات الطبقة العاملة . وهكذا يحال باستمرار دون ان ينقل العدو والبقية المعركة الى داخل الحزب فيؤدي الى تفتيته ، اي الى تحول كل تيار من التيارات المتناقضة في داخله الى وحدة قائمة بذاتها ، فتظل المعارك الحاسمة تخاض على ارض العدو ،

اي يظل حزب الطبقة العاملة في طور الهجوم في اللحظات الحاسمة .

ولكن ضمن اي نمط من العلاقات تمارس وحدة الحزب هذه ؟ ها ان السؤال ينقلنا الى موضوعنا الثاني .

### ب) التقرير والتنفيذ - القيادة والقاعدة .

ان الديمقراطية المركزية بوصفها صيغة التنظيم اللينينية هي وحدة متناقضة من العلاقات

الديموقراطية والمركزية معا ، يغلب عليها الوجه الديموقراطي او الوجه المركزي من التناقض حسب الطبيعة المميزة للواقع المحدد . علما بان الحزب المركزي فقط ، او الديموقراطي فقط ، ليس حزبا بلشفييا اي

ليس حزبا على الطراز اللينيني . وتعبر هذه الديمقراطية المركزية عن نفسها على صعيد العلاقة بين القيادة والقواعد على شكل سلطة القيادة على القواعد ورقابة القواعد على القيادة . كما تعبر عن نفسها على صعيد العلاقة بين التقرير والتنفيذ على شكل مركزية في التقرير ولا مركزية في التنفيذ . ولكن قبل ان

نتناول هذين المبدأين ، لننظر في مسألة غلبة احد اوجه التناقض حسب الطبيعة المميزة للواقع المحدد . خلال فترة جناء حزب العمال الاشتراكي الديموقراطي الروسي بين ١٨٩٨ و ١٩٠٢ كان لينين

يشدد على البدء بالتنظيم من فوق الى تحت ، ويرفض مبدأ الانتخاب . وهو يشدد على الاول بسبب

الحاجة الى مركز يستقطب حوله مختلف الحلقات الاشتراكية الديموقراطية . ويرفض الثاني بسبب

تناقضه مع مبدأ السرية الذي كانت تفرضه اوضاع روسيا آنذاك . ولكن ، ما ان تبدو بعض البوادر

التحررية من النظام القيصري عام ١٩٠٤ و ١٩٠٥ حتى يدعو لينين الى اعادة تنظيم الحزب والى

تبنى المبدأ الانتخابي للمؤتمر الرابع للحزب كما يدعو الى ممارسة النضال العلني وشبه العلني . لماذا ؟

من هنا فلوان لينين كان عضوا في الحزب الشيوعي اللبناني لكان اول المخربين " والانشقاقيين " !!

لان الحزب يستتبع خلال النضال السري ، فينبغي ادخال عناصر جديدة اليه تحمل معها الروح الجديدة في روسيا " (حول اعادة تنظيم الحزب ، المؤلفات الكاملة ، الجزء ١٠) . هل ان هذا تناقضا في لينين ؟ لا ، بالطبع . انه التعبير العملي قلناه اعلاه من غلبة الوجه الديمقراطي او المرزى من التناقض ضمن وحدة العلاقات الديمقراطية المركزية حسب خصوصية الواقع المحدد . ولكن ، فلنتذكر ان التخلي عن المبدأ

الانتخابي في المرحلة التكوينية مبناء الحزب هي الشواذ الذي تنرضه الضرورة وجودة مركز يستقطب الاعداد الكبيرة من الحلقات الاشتراكية الديمقراطية المبعثرة . ولكن ما ان ينشأ الحزب ، حتى يتدير المعنى الذي يعدليه لينين للبدء من فوق نزولا ، ان ينسجى مؤتمر الحزب هو اعلى سلطة فيه . ولكن مؤتمر الحزب يتكون ، ابتداء من عام ١٩٠٥ ، من تحت فصاعدها ، اي عبر الانتخاب من القواعد .

تتجلى العلاقات المتبادلة بين القيادة والقواعد وبين التقرير والتنفيذ من خلال وضع الخطة وتنفيذها . فلنتتبع هذه العملية بشيء من التفصيل .  
أ) وضع الخطة . ان القيادة هي التي تضع الخطة بناء على التقارير الواردة اليها من القواعد ، واسترشادا بالبرنامج الحزبي ، والقيادة هنا هي الرفاق الانضغ والاكثروغيا وخبرة ومراسا . وعملية وضعها للخطة هي عملية استخراج مجموع من الاهداف والوسائل من مجموع التقارير والاقتراحات الواردة اليها من القواعد ، استرشادا بالبرنامج بوصفه الخط الموجه لعمل الحزب في مرحلة تاريخية باكملها .

ب) نقاش الخطة وتقريرها . بعد ان تمنح قيادة الخطة ، تعيدها الى القواعد للنقاش . ويحسم المؤتمر النقاش عبر جدلية تحول الاغلبية الى اقلية (والعكس بالعكس) ، فيقرر الخطة (وعملية الاقرار هذه تشمل على التعديل ، والتغيير ، او حتى استبدال خطة باخرى لاحقا) . وهنا مؤتمر مركز التقرير ، واعلى سلطة حزبية لانه الهيئة الاكثر تمثيلا للقواعد . اي انه يلعب الادوار التالية: انه مركز التقرير ، ومصدر السلطة

(يمنح القيادة سلطة على القواعد خلا الفترة بين انعقاد مؤتمرين ، وبعبارة اخرى: القواعد تمنح القيادة سلطة عليها) ، ومجال مراتبة القواعد لنشاط القيادة . وبعد ان يقر المؤتمر الخطة ويحاسب القيادة على اشرافها على تنفيذ الخطة السابقة ، ينتخب قيادة جديدة ، وينقل اليها سلطة التقرير (اي اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ الخطة) الى حين موعد انعقاده الجديد .

ج) تنفيذ الخطة . تتولى منظمات القواعد (الفرق) تنفيذ الخطة تحت اشراف القيادة . اي انما تتمتع بالمركية في اتخاذ القرارات التفصيلية بعد تنفيذ هذا الجزء او ذاك . ولكن هذه اللامركزية (هذا الاستقلال النسبي) مشروط: ينبغي ان تحظى قراراتها بموافقة الهيئة القيادية الاعلى منها . واذما ما نشب خلاف بين هيئة دنيا وهيئة عليا حول موقف ما ، ينبغي على الهيئة الدنيا الخضوع لقرار الهيئة العليا . علما بان الهيئة القيادية مسؤولة عن قرارها هذا ، اي انما تحاسب عليه ، امام المؤتمر .

خلال هذه العملية تتبدى ممارسة الديمقراطية المركزية بوجوهها . المؤتمر هو اعلى سلطة في منظمة حزبية ما لانه الهيئة الاكثر تمثيلا للقواعد . وليست القيادة المنبثقة عن الاعلى سلطة حزبية بين مؤتمريه الا لانها تعبر عن ارادة اغلبية اعضاءه ، اي اغلبية ممثلي القواعد . وبهذا الشرط فقط ، اي بشرط رقابة القواعد على قيادتها ، يحق للقيادات ممارسة سلطتها على القواعد ، اي اخضاع الهيئات الدنيا لقرارات الهيئات العليا . هذا من حيث الوجه المتعلق بالسلطة مع الرقابة الديمقراطية (اي بالعلاقة بين القاعدة والقيادة) .

اما بالنسبة للوجه المتعلق بمركزية التقرير ولا مركزية التنفيذ فينبغي اتشديد على ما يلي : اذا كان القيادة هي التي تضع الخطة فهي انما تضعها وفق تقارير ترد من القواعد (اي وفق تقارير من قرب المنظمات الحزبية او الجماهير وانتمها التماقبا ياتها) واسترشادا بالبرنامج الحزبي الذي يحظى بموافقة جميع الحزبيين ما دام الانتماء الى الحزب رهنا بالموافقة عليه . واذما كان المؤتمر هو مركز التقرير فهو كذلك لان الهيئة الاكثر تمثيلا للقواعد . واذما كان يخول القيادة حق ممارسة التقرير (اي تقرير الخطوات العملية لتنفيذ الخطة) ، فانما يفعل ذلك لان هذه القيادة منبثقة عنه وملزمة بقراراته ومسؤولة تحاهه . واذما كانت القواعد تتمتع بلامركزية في تنفيذ الخطة ، اي بحرية نسبية من اختيار انساب الخطوات العملية لذلك فبقصد واحد هو ان ياتي التنفيذ شاملا لشتى الخصوميات التي لا يدرك اهميتها الا القواعد . ونسبي عملية التنفيذ هذه لا مركزية بسبب نسبة الاستقلال في التنفيذ ماى خضوع قرارات الهيئات الدنيا لموافقة الهيئات العليا .

اما قول بان القيادة هي التي تقرر والقواعد هي التي تنفذ ، فهو لا يمت بصلة ما الى المفهوم اللينيني للديمقراطية المركزية . وقد بينا بوضوح كيف ان القواعد تساهم في التقرير (عد ريق توفيرها المواد الاولية لوض الخطة ، وطريق تمثيلها في المؤتمر وانتخابها للقيادة) كما تشارك في التنفيذ بمعنى انما تنفذ متمتعة باستقلال نسبي ، ولترقب اعمال القيادة ، المسككة بزمام السلطة وحق التقريرية مؤتمريه في معرض اشراف هذه القيادة على عملية التنفيذ . وبهذا يمكن القول ان المفهوم

الليبي للديمقراطية المركزية ينزع الى تقرير مراكز التقرير والتنفيذ بغضاً من بعد قدر الامكان ما ضمن حدود سلطة القيادة على قواعدهما ورقابة القواعد على قيادتهما . والمركز الذي يصدر عنه التقرير والتنفيذ هو المؤتمر . فهو في ان مصدر السلطات والقرارات كما هو مجال محاسبة القيادة على اشرافها على

التنفيذ ومحاسبة القواعد على تنفيذها لاحكام الخطة .  
٤ جذور الاحراف اليميني للحزب الشيوعي اللبناني

لقد تعرضنا بالنقد مرارا للحزب الشيوعي اللبناني ، ان على صعيد برامجه المعلنة وان على صعيد سلوكه العملي واعتبرنا ان الهدف الرئيسية لانحرافه اليميني هي تبعية النظرية والعملية للاتجاه التكتوقراطي (الشهابية) . واعتبرنا الشهابية اتجاها سياسيا الرأبنا يسمى عن طريق زيادة دور

الادارة (الجهاز التنفيذي) في السيادة العامة ، تحقيق اصلاحات في البنيات القانونية والادارية للمجتمع اللبناني بحيث تتلائم مع الحاجات الجديدة لقطاع خدمات نصي بسرعة هائلة خلال السنوات الخمسة عشرة الاخيرة . وذلك في حقبة ، انحسار الازدهار الاقتصادي في لبنان ، واتجاه اضافة مزيد من العنصرية والتدابير على النظام الاقتصادي . ومعنى اخرها شهابية تسعى لردم البؤة الكبيرة التي تفصل بين السلطة السياسية (حيث يخلط القطاع السياسي) ، المعبر عن حاجات الاقتصاد السوقي الصغير في

الريف) وبين السلطة الاقتصادية (التي تقع بيد قطاع الخدمات الذي لا يحظى بتمثيل سياسي

يواني من حيث قوته ونفوذ ، قوة ونفوذ سلطته الاقتصادية) ، وذلك عن طريق تغليب الجهاز التنفيذي (الادارة) على الجهاز التشريعي (البرلمان) . وهذا ما يفسر الاتجاه خلال السنوات العشر الاخيرة نحو الوزراء من خان البرلمان والتي تحكم بفعل المراسيم الاشتراعية .

ولسنا نريد في هذا المجال تقييم تجربته الحزب خلال الثلاثين سنة الاخيرة بقدر ما نريد تفسير هذا الانحراف وتبيان العوامل الخارجية والداخلية التي اسهمت في بروزه ، وتحديد دور العلاقات التنظيمية الحزبية في ذلك .

(١) السقوط في شرك الايد يولوجية البرجوازية المهيمنة

لقد اعتبرنا ، في بداية حديثنا ان بلورة نظرية تطور نمط الانتاج الخاص بكل قدر هو الشر الذي لا بد منه لتحقيق وحدة النظرية الاشتراكية مع ممارسة الجماهير الكادحة . من هنا ، فالسؤال الاول الذي ينبغي طرحه هو التالي : الى اي مدى تمكن الحزب من ان يطور نظرية لتطور نمط الانتاج الخدمات في لبنان ؟ وليس الجواب بالعسير . ان يسعنا القول بكثير من الثقة ان الحزب الشيوعي اللبناني قد سقط فعلا في فخ الايد يولوجية المهيمنة عاجزا عن ان يطور نظرية ماركسية لينينية لتطور نمط انتاج الخدمات بوصفه حلقة وصل في عملية النذب الاستعمارية بين السوق الغربية الرأسمالية والسوق الداخلية العربية (بما يجر ذلك من تشويه في تطور الاقتصاد اللبناني نفسه ونتائجه الاجتماعية من تخلف واستغلال) هنا تبرز بشكل خاص فاعلية العوامل الخارجية ، نعني الارث الستاليني . والواقع انه في اعمل هذا المعجز محاولة لارغام خصوصيات نمط الانتاج الخدمات اللبناني للدخول ضمن المقولات الستالينية حول حركة التحرر الوطني ودور البرجوازية الوطنية الامة في طور التكوين وما الى ذلك .

ان نظرة علمية ، ولو عاجلة ، على الواقع اللبناني تبين بما لا يرقى اليه شك عدم وجود طبقة برجوازية وطنية في لبنان ماى مجموعة من ارباب العمل تتناقض مصالحهم مع البيمنة الاستعمارية بحكم ارتباطهم بالقطاع الصناعي خاصة . وذلك للأسباب التالية : اولاً : نشات الصناعة اللبنانية من العرف والتجارة ولكن في ظل هيمنة القطاع التجاري الذي فرغ عليها حتى الحرب العالمية الثانية ارقتمار على انتاج سلع معينة لا تتعاد لها التجارة ، او هي لا تشكل نسبة هامة من مستورداتها . والملاحظ حتى الان ان فئات واسعة من الصناعيين لا تتعاطى الصناعة الا كجزء من استثماراتهما (اي انها توزع رأسمالها على قطاعات عديدة - العقارات ، التجارة ، المصارف ، الصناعة) . ثانياً : اتسع القطاع الصناعي في لبنان بشكل ملحوظ خلال الحرب العالمية الثانية فراح يلبي حاجات السرقة ال داخلية وحاجات قوات الحلفاء المرابطة في سوريا ولبنان . غير ان المنافسة التي نشبت بين الصناعيين والتجار بعد انتهاء الحرب لم تحول الى تناقض بينهما بسبب انفتاح السوق العربية باسرها امام كلا القطاعين معا بعد الاستقلال ، فحرفت الاهتمام بالمنافسة على السوق الداخلية وحدها . ثالثاً : ان فروعا صناعية عديدة في لبنان تمثل مواقع الاستثمار الجديد في الاقتصاد اللبناني . ونعني بهذه الفروع نوعين من الصناعات : (١) تلك التي يسيطر عليها او يساهم فيها رأسمال اجنبي (٢) الصناعات ذات الرأسمال المحلي التي تستخدم براءات اجنبية والتي تدفع لقاء استخدامها لهذه البراءات حصة من ارباحها لرأس المال الاجنبي كما يعبر عنها شراء المواد الأولية او نصف المصنوعة من الطرف الاجنبي نفسه . بهذا يوم من رأس المال الاجنبي تصريف منتجاته ويحني ارباحا (هي المبالغ التي يدفعها رأس المال المحلي لقاء استخدامه لبراءات اختراع اجنبية) ولكن دون ان يجازف رأس المال الاجنبي هذا بتولييف دولار واحد في هذه

مقابل هذه الأدلة الدامغة ، كان الحزب الشيوعي يعتبر ان الاستقلال اللبناني يتدرج ضمن حركات التحرر الوطني " التقليدية " بقيادة برجوازية وطنية اعتبر ان قطبيها في لبنان بشاره الخوري عن المسيحيين ورياض الصلح عن المسلمين . فدعا الى تشجيع الصناعة والزراعة والتجارة الوطنية

( انظر تقرير فرنس الذي اذع الى المجلس الوطني للحزب الشيوعي اللبناني في ١٨ نيسان ١٩٤٣ ص ١١٠ - ١٣ ) . اما الصناعة الوطنية ، فقد تحدثنا عنها . ولكن ما هي الزراعة الوطنية ؟ وما التجارة الوطنية ؟ كل ذلك في حين ان الذي يفقأ العين ان ما يسمى بالاستقلال اللبناني كان انعقاد الصناعة والتجارة معا ، تحت هيمنة القطاع المصرفي التجاري ، من منطقة النفوذ الفرنسي وحده ، وارتباط الاقتصاد اللبناني بالسوق الغربية باسرها من جهة وبالسوق العربية من جهة اخرى . وكان ذلك يعني سياسيا الانعقاد من قبضة استعمار يشارف على الموت ( هو الاستعمار الفرنسي ) والارتباط باستعمار اكثر قدرة على الصمود ( هو الاستعمار البريطاني ) وباستعمار وليم ( هو الاستعمار الاميركي ) . وكانت الفئة التي قادت الاستقلال تمثل مصالح القطاعات التجارية والمصرفية والصناعية من الاقتصاد باستثناء تلك المربوطة مباشرة بالفرنسيين . ونتذكر ان القطاع المصرفي كان يعاني آنذاك من كوارث تقلبات سعر الفرنك الفرنسي ، فراح يدعو الى الارتباط بدائرة الجنيه الاسترليني ( بوصفه اثبت كقعد ) . وهذا هو المطلب الذي عكسه الحزب الشيوعي اللبناني اذ اعلن :

" يجب تسهيل وتنشيط العلاقات التجارية والاقتصاد بين الاقطار العربية وادخال سوريا ولبنان الى كتلة الجنيه الاسترليني " . ( خالد بكداش ، فن الله الحلو " سوريا ولبنان والحرب الحفصية " اواخر تشرين الاول ١٩١٤ ص ١١ ) .

وفي حين كانت طبقة الاستقلال قد بلورت الدعوة الى القومية اللبنانية ( ضد دعوتين اخريين : الفينيقية التي يدعولها انصار فرنسا ، والعروبة التي تدعولها بعض قطاعات البرجوازية المسلمة في طرابلس وصيدا خاصة ) ، تبني الحزب موضوع الامة اللبنانية دون ان يعتبر ان الواجب يدعوه الى تبيان ان هذه الدعوة الى القومية اللبنانية انما هي التعبير الايديولوجي عن مساومة بين القطاعين المسيحي والمسلم من البرجوازية الاستقلالية الصاعدة فكانت نظرية " الامة اللبنانية " في طريق الولادة :

" حقا ان الآونة الاخيرة في تاريخ هذا الوطن النشيط الصغير قد شهدت ولا دة استقلال لبناني ووطن لبناني . ولكن اريد ان اقول ما هو في رأي اغلى من كل شي ، اريد ان اقول ان الآونة الاخيرة شهدت الامة اللبنانية في طور الولادة " . ( رثيف خوري - الطريق م ٢٠ ج ٢٠٠ في ٢٩ كانون الاول ١٩٤٣ صفحة ٧ ) .

لقد اخترنا هذه النماذج من سقوط الحزب الشيوعي في شرك الايديولوجية البرجوازية لنشد على النقطة التالية : لما كان لا يوجد ممارسة عملية ليست تمتدني بايديولوجية ما ، فان عجز الحزب الشيوعي اللبناني عن بلورة نظرية تطور نمط انتاج الخدمات في لبنان ، كان محتوما عليه ان يقع فريسة الايديولوجية المهيمنة ، وما تبعيته السياسية للشهائية الا التعبير عن هذا العجز وعن تلك التبعية الايديولوجية . ولكن يتفاعل هذا العامل مع عامل آخر هو غلبة الطابع البرجوازي الصغير على قيادات وقواعد الحزب .

### ( ب ) الانتماء الاجتماعي .

اذا كان نمط الانتاج الرأسمالي الصناعي يتميز بتساقط اعداد متزايدة من الحرفيين والمنتجين الصغار ( اي البرجوازيين الصغار ) الى مصاف الطبقة العاملة نتيجة نزوعه الدائم نحو الاحتكار ، فان نمط انتاج الخدمات يتسم بسمة تكاد تكون عكسية . مع تداني قطاع الخدمات والتجارة ، ونحن نعلم انه قد تنامي بسرعة مذهلة خلال السنوات الخمس عشرة الاخيرة ، يتزايد عدد الباعة والتجار الصغار بحيث لا يحال فقط لصون تساقط اعداد كبيرة من البرجوازية الصغيرة الى مصاف الطبقة العاملة ( بل بالعكس تماما فقد تسنى لنسبة كبيرة من العمال الانتقال الى مصاف البرجوازية الصغيرة . والمعلوم ان اعدادا لا يستهان بها من العمال والمستخدمين افادوا من المضاربة العقارية وارتفاع اسعار الاراضي فباعوا قطع الارض التي يملكون وفتحوا بها الحوانيت وما شابه .

وقد انعكست هذه الحركة على الحزب ان مست موجه " الازدهار " هذه عددا لا بأس به من كوادره وقواعده . عمال يتحولون الى ارباب عمل صغار ، مثقفون عاطلون عن العمل يلتحقون بجهاز الدولة المتوسع الخ الخ . وجاءت التغييرات في الاستراتيجية العالمية للحركة الشيوعية تمد هذه الكتلة الضاغطة من حديتي النعمة داخل الحزب وحوله بكل ما يحتاج اليه من تبريرات ايديولوجية . فكان ارتقاء الحزب في احضان " الخط السوفييتي " واستزلامه له ( بكل ما تنطوي عليه هذه العبارة من معان " لبنانية " ) . وكانت الترجمة المحلية لهذا التحول : التبعية للشهائية .

\* عنوان الكراس : " الانتخابات في لبنان - برامج مرشحي الشعب : خبز لبنان ، ثقافة لبنان ، استقلال لبنان ، وعهد جديد في لبنان " .

الآن ، لم يعد بالإمكان تفسير انحراف الحزب انطلاقاً من العوامل الخارجية وحدها . فان هذه العوامل الخارجية تتحدد وفق عوامل داخلية حاولنا التعرف عليها اعلاه . وهذا ما يسمح لنا استجلاء الصفات الاساسية لعلاقة الحزب الشيوعي اللبناني بالطبقة العاملة : طابع الخدمات الشخصية الذي يسم الكثير من العلاقات بين القيادات النقابية الشيوعية والعمال ( التوسط لدى وزارة الشؤون الاضطلاع بمشاريع " خيرية " لكسب الشعبية بين العمال ، كما يفعل سكرتير نقابة عمال ومستخدمي الكهرباء الذي ينتمي للحزب الشيوعي عندما عقد صفقة مشبوهة بين النقابة وشركة خاصة لبناء مساكن " شعبية " للعمال ) ، طابع التفتيح والخدمات في داخل الحزب وفي علاقاته باوساطه ( توزيع منع دراسية او رحلات استشفاء الى المعسكر الاشتراكي ، توظيف في مؤسسات الحزب من صحف ومطابع او تفرغ ) . وهذا ما يحدد بنا الى التشديد على ان العلاقات التنظيمية داخل الحزب ، وان كانت تحمل بعضاً من سمات البيروقراطية المركزية الستالينية ( تسلط فوقي ، قيادة فردية ، انعدام الانتخابات والمؤتمرات وجميد الحزبيين ، الفصل بين العمال والمثقفين ١٠٠٠ ) ، الا ان هذه السمات ملونة بالوان اكثر العلاقات اللبنانية تخلقا ورجعية ، عينا : التبعية ، الزعامة الفردية ، الاستزلام ، والهشائية !

ازاء كل ذلك ، ما الذي يمكن توقعه من المؤتمر المزمع عقده قريباً ، هذا اذا ما عقد ؟  
اولاً : ان تعيين الخلافات التنظيمية على انها السمة المميزة لازمة الحزب الراهنة والمصدر الجديد للانشقاقات ، يعني استحالة طرح الخلافات السياسية من داخل الحزب . ان الانحراف اليميني لا يداوى الا بالنضال ضده ، بنقده ، بالصراع معه ، وبلورة الخط البديل له على اساس الاسترشاد بنظرية ماركسية لينينية متجددة غنية لبلورة نظرية تداو ونمط انتاج الخدمات وما يستتبعه ذلك من تحديد لمعامل المرحلة الراهنة ، ومن خطط تكتيكية . وهذا لا يتم الا من خارج الحزب . ومهما يكن من امر ، فان ما صدر حتى الان من مقالات معدة للمؤتمر على صفحات " الاخبار " يدل على انه ليست في النية اعادة النظر بمواقف الحزب السابقة ولا ممارسة عملية نقد ذاتي جدية باي شكل من الاشكال .

ثانياً : اذا ما انعقد ، واذا ما طبقت احكام النظام الداخلي المؤقت لعام ١٩٥٩ في اختيار المندوبين له ، فهذا يعني انه لن يكون اكثر من مجلس موسع للحزب . ذلك ان هذا النظام الداخلي يحصر الحق في حضور المؤتمرين في حضور المؤتمرين يسميهم " ممثلي المنطقتين وممثلي الفرق التابعة للجنة المركزية مباشرة " اي ان قواعد الحزب لن تمثل في المؤتمر .

ثالثاً : اذا ما انعقد المؤتمر ، واذا صح ما يقال من انه سوف يستغرق يوماً واحداً فقط

فلا رجح ان يقضي المؤتمر جل وقته في اقرار النظام الداخلي الجديد والسماع الى تقرير من اللجنة المركزية ( اذا تكرمت بذلك ) وبازالة آثار الخلاف الذي نشب خلال الصيف الماضي . فكلما الطرفين ( الشباب والشيخوخة ) يستعد للجولة . الشيخوخة يتصلون باتباعهم ( والمعروف ان قيادات زحله والبقاع الضربوس وبن حمود وبرج البراجنة تؤيد هؤلاء ) للضغط باتجاه الغاء القرار بتجميد وفصل زعيمي كتلة الشيخوخة البعدين . اما الشباب ، فسوف يحاولون الحيلولة دون ذلك كما سيعملون على الغاء قرار الطرد من الحزب الصادر بحق زعيمهم . اما بصدد النظام الداخلي الجديد ، فان ما اورده سابقاً يؤكد النقطة التالية : طوال السنوات الخمسين والعشرين الاخيرة كان الحزب يملك نظاماً داخلياً ( بل انظمة داخلية ) غير ان المشكلة ليست في الترسيل في الممارسة . وطوال ربع القرن هذا والقيادة تخرق احكام هذا النص فمثلاً يقضي هذا النظام بان انعقاد مؤتمر الحزب كل ثلاث سنوات وعلى الرغم من انه لا يحدد موعد لعقد مؤتمرات الفروع والمنطقتين الا انه يشدد على اعتبارها أعلى سلطات في هذه وتلك . كما يقضي بان تنتخب كل القيادات انتخاباً ، هذا مع العلم بان الحالات الوحيدة التي كانت تجري فيها انتخابات في الهيئات هي عند الطلاب والقواعد الطلابية تنتخب مرشحين تختارهم القيادة وتؤمن الاغلبية لهم . قبل موعد الانتخاب نفسه ، اصف الى ذلك ان النظام الداخلي الجديد لا يد وان يحتوي على البنود الاستثنائية التي تخول للجنة المركزية حل القيادات واستبدالها بغيرها وتأجيل المؤتمرات !

هل يحل المؤتمر مشاكل الحزب ؟ انه كقرص الاسبرو الذي يعطى لمريض مصاب بالسرطان . الحزب الشيوعي يحتضر . عاش الحزب الماركسي اللينيني الجديد !

نموذج  
عن "امانة" الحزب الشيوعي اللبناني  
في نقل آراء الاحزاب الشيوعية العربية الشقيقة

نشرت "الاخبار" اللبنانية في عددها الصادر يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٧ ، مقالاً من دراسة بعنوان "الوضع في المنطقة العربية والطريق المؤسسي الى تصفية آثار العدوان" مأخوذة عن دراسة بالعنوان ذاته نشرت في "صوت الشعب" الجريدة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في عددها الخامس ، تشرين الاول ١٩٦٧ . غير ان المشرفين على "الاخبار" ، وهم الرقباء على تفكير الحزبيين ليسرمد شتى "الانحرافات" "الصينية" او "اليسارية المخالفة" وحسب ، بل وضد "الانحرافات" التي قد تنزلق اليها الاحزاب الشيوعية العربية الشقيقة (التابعة للنهج السوفياتي) ايضاً ، قرروا حذف المقال الرئيسي من هذه الدراسة بحيث شوّهوا معناها كلياً ، وذلك لسبب بسيط : انما تعني مواقف وآراء من عدوان ، حزيران ومن الرجعية العربية وانظمة الحكم في سوريا ومصر ، لا تتلاءم مع موقف الحزب اللبناني ضدها . فاذا بالصيغة "المعدلة" من الدراسة تخرج - على صفحات "الاخبار" - وكأنها مجرد "نسخة عراقية" عن موقف الحزب اللبناني . ونحن ننشر المقال المحذوف للاطلاع ، محفظين بعقنا في مناقشتها ضمن سياق مناقشة الوضع الراهن للحزب الشيوعي العراقي في موعد لاحق .

١ - دور الرجعية العربية خلال وبعد عدوان حزيران : خيانة .

انسجاماً مع قرارات وروح مؤتمر القمة الاخير ، حذفت "الاخبار" كل المقاطع من النص التي تتناول دور الرجعية العربية خلال وبعد عدوان حزيران (المقاطع ٧ ، ٨ ، ٩ ، من الصفحة الاولى من "صوت الشعب") . ويمكن تلخيصها بما يلي :

لعبت الانظمة الرجعية العربية دوراً خيانياً ، فهي "تقد عملها مع الاستعمار وموضوعياً تخدم اسرائيل" . الا ان المعركة خيبت وكان هذه الانظمة لا تنتمي الى "المعسكر المعادي" . فاقحمت في "المعسكر القومي" باسم "وحدة الهدف العربي" او "توحيد الجبهة العربية" في محاولة لم يكتب لهما النجاح لتجاوز التناقضات بين الانظمة المختلفة في البلدان العربية او التوفيق بينهما . فكانت النتيجة "الاخفاق التام في حمل الحكومات الرجعية العميلة على قتل البترول عن الدول المساندة للعدوان او على مطاعتها اقتصادياً وسياسياً وثقافياً" . وهذا ما يفسر طابع الارتجال والتناقض وبروز ميول المهادنة في سياسات الدول العربية المتحررة ، بحيث يمكن القول ، "ان القيادات الرسمية في مصر وسوريا والجزائر لم تطلع في وضع خطة ثورية مدروسة وجازمة تؤمن تذليل النكسة وقهر العدو" . وهذه نقطة ضعف كبرى ، خصوصاً اذا اخذنا بنظر الاعتبار الدور البارز الذي تلعبه سوريا ومصر في المعركة الدائرة ، مثلاً عن انهما الهدف الاول للخطط العدوانية" . ("لريق الشعب" الصفحة ١ ، العامود ١ المقطع ٩)

٢ - اسباب النكسة والسبب الرئيسي

اذا كانت "الاخبار" قد اوردت المقطع الذي يعني السبب الرئيسي للنكسة ( "الطبيعة البرجوازية الصغيرة لقيادة لثيادية انظمة الحكم في مصر وسوريا" ) ، فانها اعمت المقاطع التي يناقش فيها الحزب الشيوعي العراقي التفسيرات الاخرى لاسباب النكسة . وخاصة رده على التفسيرين التاليين : - "عدم قيام الوحدة العربية" . بعد ان تؤكد الدراسة على ان "الوحدة العربية امل كبير وتسعى اليه الشعوب العربية" ، تذهب الى القول ان "تطبيق كل شيء على تحقيق الوحدة العربية" من شأنه ان يؤدي "الى تجميد المعركة مع العدو" . - انعدام "الاستراتيجية العربية الشاملة" . وترى الدراسة ان هذه "مستحيلة التحقيق في ظل الاوضاع المتناقضة لانظمة الحكم في البلاد العربية" .

ولسنا ندرى ما سر هذا الضرام بين "الاخبار" ومحمد حسنين هيكل ، لكي تعتمد الى اسقاط العبارة التالية الموجهة ضده :  
"وليس من المعقول ابدا ان يترك ميدان التوجيه واقتراح الحلول مفتوحاً على مصراعيه لمخفي مشبوّه او اقلام مأجورة تستمد اشاعة روح التخاذل ، وتدعو للمساومات مع الاستعمار والانظمة من خلال التفلسف الماكر والدرس الخبيث" . (العمود الاول من الصفحة الثانية ، المقطع ٦) .

إذا كانت "الاخبار" قد نشرت السطرين الاولين من المقطع التاسع (العامود ٢ ، الصفحة ٢ "ان فكرة الاتحاد الاشتراكي - رغم كل ما قيل عنه انه تجسيد لتحالف قوى الشعب العاملة - هي في جوهرها فكرة تنوم على مبدأ المهادنة الدلبيقة ٠٠٠" ، الا انها حذفت بقية المقطع وكل المقطع الذي يليه وفيه بيت التصيد من موقف الحزب العراقي :

٠٠ ومثلما ايضا مجموعة النظم والافكار والتدابير "الاشتراكية" وكذلك المفاهيم ، الراءجة حول "العدالة الاجتماعية" و "تضييق التفاوت بين الدلبقات" و "الراسمالية غير المستغلة" ! ونبذ الجانب الفلسفي من الاشتراكية العلمية ، وطائفة من ميادين الثورة الالاسمائية ، ولا سيما مبدأ الدكتا - ثورية الثورية ضد الدلبقات والقوى الرجعية ، ومبدأ تعزيز باس الدولة ضد العدوان الاجنبي - ، ومبدأ التضامن الالامي والديموقراطية والاشتراكية .

"وفي اساس يدعة الاتحاد الاشتراكي عداء خفي لعنرة التنظيم السياسي وللحزب الشيوعي ، ومعارضة الفكر الماركسي - اللينيني والسياسة الثورية الجدرية للدلبقة العاملة ولذلك كله تاريخ من الاضطهاد وضعت فيه اكر القوي حيوية في المجتمع واكر المواهب اما في السجن او على هامش الحياة . وخلال ذلك كانت التجريبية وسيلة للبحر عن شي جديد "في التنظيم والسياسة والفكر - ان اللاقا

من موقع الاستعلاء على التجربة العملية لاعادة تنظيم الدولة والمجتمع على الاسس الثورية الجديدة . وفي المجال الفكري ، وبذل جهد عظيم لا ينكر "نظرية" جديدة تنبثق من "تقاليدنا وقوميتنا وديننا" وتحاول ان توفق بين محراب العبادة ومختبر العلم . ورغم ان التهمرة فشلت وارشدت المجرمين الى ضرورة العودة الى فكرة الحزب السياسي الثوري المسلح بالنظرية العلمية ، الا ان هذه الفكرة ظلت بعيدة عن التطبيق منذ سنوات ، ولا يزال الحديث يجري عن اقامة "جهاز سياسي" داخل الاتحاد الاشتراكي . ان تجارب الثورة الودولية الديمقراطية المعاصرة تؤكد على انه ، مهما كانت خصائص

الوضع السياسي من حيث تعدد او عدم تعدد الاحزاب السياسية ، فانه لا بد من وجود حزب ثوري

ماركسي - لينيني ، كطليعة قادرة على انجاز مهام هذه الثورة والانتقال الى الاشتراكية .

#### ٤ - الديمقراطية في انظمة الحكم البرجوازية الصغيرة (مصر وسوريا)

بعد ان تعلن الدراسة "ان سياسة عدم الانحياز قد سقطت على محك التجربة" (وهذا ما حذفته الاخبار "فما حذفت) ، تنتقل الى معالجة الديمقراطية داخل انظمة حكم البرجوازية الصغيرة في مقلعين اساسيين حذفتهما رقابة "الاخبار" :

لا يمكن القول بان الانظمة السياسية في البلدين الشقيقتين - مصر وسوريا - هي انظمة ديموقراطية بالمعنى الصحيح - رغم الاسراف في الحديث عن حقوق وحرية العمال والفلاحين وعن سلطة الشعب السائل والجماهير الكاشحة . فالطبقة العاملة وحزبها السياسي ما تزال محرومة من المشاركة في السلطة السياسية ، بل ومكرهة على التحرك في ادارها يستمد فبقاءها على هامش الحياة السياسية للبلاد . وفيع اساس ذلك ، تكمن نزعة الاستئثار بالسلطة السياسية ومحاولة فرض سياسة ايد - يولوجية حزب واحد او سلطة حاكمة على المجتمع بأسره ، وتلك بالطبع نزعة لا ديموقراطية ( ٠٠٠ ) . ان الحرية الحققة هي الديمقراطية السياسية التي تعني حرية كاملة للدلبقة العاملة والشعب

الكادج وكل القوى والعناصر التقدمية المعادية للاستعمار والسميونية والرجعية ، حرية تشمل حق النشاط السياسي والتنظيم الحزبي والناصري والاجتماعي ، وحرية الصحافة والرأي والعقيدة وبالتالي اقامة المؤسسات الدستورية ، ونظام الحكم الذي يجسد حق ارادة الشعب الكادج . ان الونج الاجتماعي في مصر او سوريا او اي بلد عربي آخر لا يسمح باحتثار السلطة او تنظيم الحياة السياسية

للمجتمع على صورة يراد بها صهر الاحزاب والقوى السياسية والايديولوجية المختلفة في اطار يناقض الاطار الونجي للمجتمع ، كما انه لا يسمح باكره الجماهير وقواها السياسية المختلفة على الالتزام بايديولوجية

وسياسة حزب واحد او سلطة حاكمة تمثل فئة من البرجوازية الصغيرة . ان التجربة السياسية ، فضلا

عن الواقع الونجي تؤكد على ضرورة قيام الاحزاب والمنظمات الوطنية والتقدمية وفي مقدمتها حزب الدلبقة العاملة ومنظماتها النقابية بوصفها القوة الاجتماعية والسياسية القائدة والاكثر ثورية وتقدمية

والمسلحة بارقي نظرية علمية ثورية . وفي ظل الديمقراطية الواسعة فقد ، ويمكن اطلاق المبادرة

الثورية الخلاقة للشعب الكادج ، وتعبئة قواه في اشغال مائة من المعالفات الوطنية التقدمية التي

يمكن على اساسها تشييد صرح سلطة سياسية ديموقراطية منيعة . ( من ٢٠٠٠ ، ص ٣ ، مقطع ٤٠٥ )

على مثل هذا التزوير الفاضح "تثقف" القيادة البيروقراطية اليمينية للحزب الشيوعي

اللبناني قواعدا ومناضليها ! وبمثل هذه "الامانة" تنقل اليهم آراء ومواقف الاحزاب الشيوعية الشقيقة !

لا يهدف هذا البحث ان يكون دراسة مكتملة الاطراف لقضية التعليم الخاص في لبنان بل جل ما يهدف اليه ان يكون محاولة جديّة تلجح الجوانب الاساسية من الموضوع طرحا يصح ان يشكل منطلقات اولية لعمل نقابي فعال وعمل يساري صحيح تكون ابرز مساهمة توجيه النضال النقابي في اوساط المعلمين في الوجهة السياسية التي يطرح فيها النظام القائم بعلاقاته مع كل فئات المجتمع المستغلة .

### الايديولوجية اللبنانية والتعليم الخاص .

تقوم ايديولوجية اليمين اللبناني في بنيتها التحتية على "الافتقار الحر" وعلى مظاهر اجتماعية - سياسية - فكرية تشكل البنية السداحية لهذه الايديولوجية . هذه المظاهر يري فيها مثقفو اليمين اللبناني عناصر اساسية في تركيب المجتمع اللبناني وتاريخه فيسبرون عنها بشعارات "الطائفية البناءة" ورسالة لبنان الخالدة ودوره الحضاري وانفتاحه التاريخي على الغرب . . . .

هذه الشعارات التي تجسد ثقافة اليمين اللبناني في ايجاد جذور تاريخية لها ، تشكل اليوم حمولة للعلاقات الاقتصادية التي فرضتها هيمنة القطاع المصرفي - التجاري . فكان ان ترجمت التبعية الاقتصادية للسوق الرأسمالي بانفتاح على الغرب ، ولماست معالم التناقضات الطبقية ، فظهر على السطح الولايات الطائفية والارتباطات الاقليمية والانحائية والعائلية . . . .

والتعليم الخاص في لبنان قطاع واسع كبير يعكس بوضوح ملامح هذا التركيب الاقتصادي وعلاقات الانتاج فيه المبنية على الاستغلال والريخ الفاحش ، كما يعكس افرازاته الايديولوجية في تركيب الهيئة التعليمية ومضامين البرامج واهدافها .

بالنسبة للتركيب الاقتصادي نرى ان توزيع المدارس يتبع المناطق المزدهرة اقتصاديا (بيروت والجبل) ويتحصر عن المناطق المتخلفة (البناع، الجنوب، الشمال) .

من المؤكد ان لهذه الظاهرة جذورا تاريخية تعود الى اواسط القرن الماضي عندما ركزت الارساليات التبشيرية التي لعبت دور كشافة الاستعمار يومذاك نشاطها التعليمي في جبل لبنان . الا انه مع التطورات الاقتصادية التي حدثت بعد الاستقلال والتي تميزت بنمو قطاع الخدمات تكثف النشاط التعليمي ايضا في بيروت فاصبح توزيع المدارس في جبل لبنان وفي بيروت يسير موازيا لتتركز رؤس المال المصرفي والتجاري والسياسي في هذه المناطق : في دراسة وضعتها وزارة التصميم سنة ١٩٦٥ ان عدد التلاميذ غير المستوعبين في المدارس الابتدائية هم على الشكل التالي :

في بيروت ٢٨٤٥٨ % - في جبل لبنان ٣٤٧٦ % - في لبنان الشمالي ٣٨٤٩٦ % -  
في لبنان الجنوبي ٣٤٤٦٢ % - في البناع ٣٩٤٤٤ % .

اما السعي وراء الريخ المضمون السريع ، وهو الهدف الرئيسي من علائات الانتاج في اي

قطاع خاص فيتجلى بابرز صوره في المدارس الخاصة الابتدائية المجانية التي تبلغ ٩٢ % من مجموع المدارس الخاصة . في هذه المدارس يستعمل صاحب المدرسة في سبيل جمع المال ائتماع وسائل الاستغلال واحداً اساليب الابتزاز (اختيار معلمين يرضون برواتب ضئيلة على حساب الكفاءة ، استغلال بعض من سدت في وجوههم ابواب الوظيفة لتشغيلهم لئلا اجر نشيل اقل بكثير من الحد الأدنى للاجور) هذا الوضع السيء ينعكس على مردود التعليم وتدني مستواه وعلى اوضاع المعلمين في هذه المدارس ومحاالهم البائسة التي تجعل منهم بروليتاريا التعليم في لبنان . اما المؤسسات التعليمية الكبرى فترفع مستواها التعليمي برفع اقساطها الى حد مخيف فتصبح بالتالي حكرا على ابناء برجوازية كبيرة قادرة على دفع مثل تلك الاقساط .

اما الطائفية والولاءات الاجنبية فتتجلى في نشاط مدارس الارساليات الاجنبية ومدارس الجمعيات المسماة بالخيرية . هذه المدارس التي تضم ٦٥ % من عدد التلامذة تقوم بغرس روح الطائفية في اذهان المعلمين والطلاب على السواء . فتعليم المدارس الخيرية الدينية هو اسلامي او مسيحي . والتعليم الاسلامي ينقسم بدوره الى شيخي او سني او درزي ، والمسيحي الى ماروني او كاثوليكي او ارتدوكسي . . . .

والتعليم الاجنبي بالاضافة الى انقسامه الطائفي هذا (نتيجة تنافس مختلف الارساليات في نشاطها التبشيري في القرن الماضي) يكرس انقساماً آخر فهو اما فرنسي او انكليزي او اميريكي او الماني . . . وعلى هذا كان التعليم الاجنبي ولا يزال عاملا في تحقيق الانقسامات الطائفية ومصدرا لخلق ولاءات اجنبية وارتباطات استعمارية عن طريق نوع الثقافة التي يتلقاها الطالب بين جدران المدرسة . (والاهمية السياسية لهذه الارساليات تبرز واضحة من خلال رسائل وزير خارجية فرنسا في القرن الماضي التي قنصله في بيروت . - نشرت مقتطفات من هذه الرسائل في كتاب "انيمات التومية العربية" لزبن زين - كما انها تبرز من خلال تقارير القيمين على التعليم الفرنسي في



فتكتفي كل فئة دينية او طائفية على بعضها وتتعزل عن الفئات الاخرى فلا يحصل اي تماز بين هذه الفئات او تبادل للاراء او مناقشة للمشاكل . . وهكذا تنف التكتلات الدينية والعزلة الطائفية حائلا دون تحسس واطلاع لمشاكل المسنة وبالتالي دون ايجاد حلول جماعية منظمة عن طريق العمل النقابي فليجأ هؤلاء الى الحلول الفردية الملتوية ، فنرى بعضهم يعلم اربعين ساعة او ستين ساعة في الاسبوع لان راتبه القانوني لا يكفي لسد حاجته ( يبدأ حامل البكالوريا بـ ٢٠٥ ليرات وحامل الليسانس بـ ٥٠٥ ليرات )

— تتداخل مع هذه الفئات فئة من المعلمين لم تمتدس التعليم الخاص ولم تربط مستقبلها به . هذه الفئة لا يممها من اوضاع المعلمين واطلاع التعليم الخاص شيئا . هدفها الوحيد الحصول على رواتب مرتفعة بمؤقتة . وهؤلاء هم فئة من طلاب الجامعات ومنهم من سيصبح استادا في ملك وزارة التربية ، ومنهم الطبيب والمهندس والمحامي والفنائة التي تنتظر زواج المستقبل يخلصها من هم هم التعليم . وطبيعي ان لا يتم هؤلاء بمستقبل المعلمين لان التعليم ليس الا مرحلة انتقالية تؤدي بهم الى مستقبل منموم .

— اما البقية الباقية من المعلمين الذين لا تتدلىق عليهم مواصفات هذا التصنيف فتظل امكانياتهم محدودة ومطالبهم فردية معزولة ويتبعون في واد والنقابة في واد آخر .

#### ٤ — النقابة .

حيان هذا الوضع التعليمي القائم الذي يلخص المصمخ الاساسية للواقع اللبناني بكل تناقضاته لا بد من السؤال عن موقف نقابة المعلمين في اطار هذا الوضع . ما موقفها من هيمنة قطاع التعليم الخاص ؟ ما مدى تمثيلها للمعلمين ؟ ما مدى تمثيلها عن مصالحهم ؟ ما دورها في تطور قوانين الهيئة التعليمية والمكاسب الجزئية التي حققتها هذه القوانين ؟ ما كان موقفها عندما كانت تطمس المكاسب بعوائق التدليق او بتلاعب المشتري في سيخة بعض المواد ؟ هذه الاسئلة تلوح بدورها سواء الين اساسيين يشكل الجواب عليهما جوابا على كل تلك الاسئلة وتفسيرا لكل مواقف مجلس النقابة : ما نوعية الاشخاص الذين يوجهون النقابة ؟ ما طبيعة اجمعتما الدستورية ؟

أ — نوعية الاشخاص واللعبه الانتخابية  
النقابة تكاد تكون صورة مصغرة للعبه البرلمانية في لبنان . فالعلاقات الشخصية والوجهة في الاسماء والاشكال والمراكز تلعب دورا مهما في عملية الانتخاب ، او بالاحرى في عملية الفوز بالتركية . ذلك ان التركية مؤكدة ما دامت للعبه مضمونة : اذا اراد احد المرشحين الجدد خوض المعركة يتكافئ كل القدامى ضده ويوهومونه بشتى الوسائل والتهميدات انه فاشل ، فينسحب . وفي السنة ، داه الماضية ولاول مرة منذ سنوات يتقدم الى الانتخابات ما يزيد عن عشرة مرشحين . لكن ما جرن لا يعدو كونه مهزلة مضحكة . ولا بأس هنا من اعادة القصة بعد ان وردت في نشرة سابقة في نفس الموضوع ( شباط ٦٧ ) وذلك لكونها نموذجاً للعبه الانتخابية في النقابة ، ولدلالاتها البالغة على نوعية الاشخاص الذين يشكلون اقطاعا تعليميا يسيطر على النقابة ولا يرضى التخلي قيد انملة عن مراكزه :

قبل موعد الانتخابات ارسل اربعة من اعضاء مجلس المعلمين وعضم الاعضاء الشثة الذين انتبخت مدة تكليفهم ، ارسل الاربعة رسالة خاصة للمعلمين المنتسبين الى النقابة يتباهون بما حققوه في مجال العمل النقابي ، وناسبين الى انفسهم مفاخر لا يد لهم فيها ولا حول ، وطارحين شعارات عامة سموها برنامجا . كانت وقاحة الخطوة اول الغيث . فالسادة عادل فكم وعمر فروخ ومحمد علي مكي وسلم مجذوب هم من مشايخ نقابة المعلمين . وقدموا سنوات طويلة في المجلس النقابي منسلفين بمسؤوليات هامة : الرئاسة ، امانة السر . . وكانوا خلالهما من العاطلين على التواطؤ مع السلطة ومن الجاهدين على خلق مبادرات المعلمين وعلى الدفاع عن نظام داخلي استبدادي يقوم على تكميم افواه المناهدين باي حساب عن العمل النقابي . هؤلاء هم انفسهم الذين عارضوا دائما تعديل هذا النظام ووقفوا عائقا في وجه اللجنة انسلفة به ، لم تنقسم الوثاجة للمطالبة بـ . . تعديل النظام الداخلي

أما المبادرة الثانية فقد كانت تشكيل لائحة من ستة اعضاء تجمع ، عدا الاربعة الاتفي الذكره السيد اندوان السيدلاني ( وهو المعلم الدارلبي الذي اجلت من اجله وزارة الشؤون الانتخابات التي كانت مقررة في ٢٧ تشرين الثاني من عام ١٩٦٦ بعد ان رفض مجلس النقابة قبول ترشيحه ) والسيد عبد الله الشريف احد موظفي جمعية المقاصد الاسلامية ومدير مدرسة عثمان ذي النورين . بذلك تشكلت لائحة تضم مديرين : السيدين : مجذوب ( مدير مقاصد صيدا ) والشريف ، وتضم شخصين شغلا منسبي رئيس وامين سر النقابة طوال سنوات اطمرا فيها ولاهما السادح لاصحاب المدارس والاسلاف والسلطة وهما عادل فكم ومحمد علي مكي ، وتما تضم شخصا ذا علاقة وثيقة برئيس الوزراء ( اندوان السيدلاني ) وشخصا من متقاعدي الحرب العالمية الاولى ( عمر فروخ ) .

اما المبادرة الثالثة فهي الحملة الدعائية التي نظمت لمحاربة الذين تجرؤوا وخاضوا الانتخابات في وجه الاصلاح التعليمي . عند انتمس المرشحون المنظم وداروا على مدراء المدارس الذين يشنون بنهم واشاعوا ان اللائحة المفضلة هي عميلة لاصحاب المدارس الخاصة التي تملكها المؤسسات ، وبالذات عميلة للمعاهد منظم وبنام يوسف مارون ١١ هذه الشائعة التي قد تؤثر في بعض الاوساط قد تشكل بداية في اوساط اخرى . فينبغي اذن اختلاق صفات اخرى . فاشيح ان اللائحة المفضلة شيوعية . اما في صور وسيدا فقليل ان اللائحة كتابية . هذه الدريقة الشريفة في الدعاية تلم بها اعضاء اللائحة " الستوية " باسم الناصرية ( في اوساط معينة بالدبح ) التي يتفائل اليسار بتدعيمها وبشريرتها .

هذا ما جرى في السنة الماضية ، اما في هذه السنة فيبدو ان مجلس النقابة غير جاد في امر الانتخابات . ولكن ما العمل لاحداث بعض التغيير في مناصب المجلس دون " لائحة " الانتخابات ؟ ان تناوب المراكز بين عدد معين من اعضاء المجلس امر لا يد منه . الحل بسيط : ان يتنحى عمر فروخ جانبا ويرتقى بصاحب الدور المنتظر : عاطف كرم . وبالفصل هذا ما حدث منذ مدة غير بعيدة دون ان يعلم بذلك احد من المعلمين او حتى احد من المنتسبين الى النقابة . ما نتائج هذه الممازل ؟ ان بقي ويبقى العمل النقابي محكرا على قلة لا تتجاوز عدد اعضاء اليد . ومن البديهي ان ينعكس ذلك على النقابة برمتها على شكل جمود وشلل دائمين . من ابرز مظاهر هذا الجمود عدد المنتسبين للنقابة الذي لا يتجاوز الالفين منتسب ( مع العلم ان عدد معلمي المدارس الخاصة في لبنان يبلغ ١١٩١٤ وعدد القترعين لا يتعدى ال ٥٠٠ في احسن الاحوال .

ب - طبيعة اجهزة النقابة نشر البادئان ١١ و ١٢ من النظام الداخلي على حق المعلمين بالاشتراك في الهيئات التالية : الجمعية العمومية ، جمعية المندوبين ، مجلس النقابة .  
 ملاحظات الجمعيتين الاولين :

- الجمعية العمومية : تتم المنتسبات والمنتسبين الى النقابة . وملاحظات حسب المادة ١٤ هي انتخاب اعضاء مجلس النقابة والتصويت على مشرو النظام الداخلي وما يترأ عليه من تعديل دون ان يحق لهم تقديم الاقتراحات او اجراء اية تعديلات . اي ان المبادرة معكوسة في نقابة المعلمين

عوضا ان تصدر الجمعية العمومية قراراتها وتوصياتها السنوية وتوكل الى المجلس امر تنفيذها ونجد ان المجلس هو الذي يصدر القرارات ويتخذ الخطوات التي يرتأينها ثم يعود الى الجمعية العمومية للمصادقة عليها . فليس مستغربا اذن ان لا يكفل النصاب في اول اجتماع للجمعية العمومية وان يؤجل الانتخاب في معظم الاحيان ، الى مؤند آخر لا يحضره اكثر من مئتي عضو ( اي ١٠٪ من المنتسبين الى النقابة انفسهم )

- جمعية المندوبين : وهي مؤلفة من مندوب واحد عن كل ٣٠ عضوا ، تنحصر ملاحظات حسب المادة ١٧ من النظام الداخلي في اعداد دراسة حول اوضاع المعلمين وتقديم التوصيات الساعمة في تنفيذ مقررات مجلس النقابة من خلال اشتراك اعضاءها في لجانها المختلفة .

في سياق هذا العرض لتوعية قيادات النقابة ( الدتاتورية المتواطئة مع السلطة والادارات ) وللبينة اجزتها ( اللاديموقراطية وغير الممثلة لجماهير المعلمين ) تجد التساؤلات الاولى نفسها اجوبة لا تحتاج الى تفسير . وما علينا بعد ذلك الا ان نستعرض بعض نماذج من مواقف مجلس النقابة تكون بمثابة امثلة لا اكثر على جموده وتراطكه وسلبيته حيال كل القضايا التي تارحها التساؤلات السابقة :

- جوابا على سؤال طرح في البداية " ما موقف النقابة من هيمنة التعليم الخاص " نسمع امين سر مجلس النقابة - وهو شخص يشهد له بذكائه وقدرته على التكيف والتعرك في جميع الاتجاهات كما يشهد له ب" حكمة " آرائه داخل النقابة - نسمعه في ندوة ( ايمت في سيدا منذ فترة وجيزة ) موضوعها التعليم في لبنان ويتمنى على الدولة المزيد من تشجيع ودعم هذه المؤسسات ٠٠٠ موقف كهذا ليس في الحقيقة الا مظلمة من مظالم ارتباط ذلك الاصلاح التعليمي المهيمن على النقابة ( وامين السراحد اركانه الاساسيين ) بمصالح القطاع التعليمي الخاص وبايدولوجية اليمين اللبناني واجمريتها التي نحيا : الادارة والجيش .

- اما الجواب على السؤال الذي يالرج در النقابة في تلوير قانون البيئة التعليمية والنكاسب الجزئية التي حققتنا وموقفنا من التلاعب في النصوص والتجاوزات الكثيرة في التدليلين ، فيبني العودة الى المراحل التي مر بها قانون البيئة التعليمية :

- كان قانون ١٩٥١ قد وضع ليكون بالبيئة الحال تجسيدا ما لالمصالح ؛ اصحاب المدارس . فلقد كتب على المعلم بموجبه ان يتال تحت رحمتهم و مترنا الى الابد . فالصرف الكيفي الذي اباحه القانون لهم كان مسلدا كالسيوف فوق رتبته يضعه من اي حراك او مطالبه بزيادة

اجره او تشييته . وباسم هذا القانون مارس اصحاب المدارس اوسع انواع الاستغلال للمعلمين في سبيل الربح السريع المضمون .

— وجاء قانون عام ١٩٥٦ فلم يتناول شيئا جوهريا : خفضت بموجبه المحسومات المقابلة من رواتب المعلمين والتي تساهم في تغذية صندوق التعويضات من ٥ و ٧٪ الى ٣ و ٤٪ وافصح المجال كذلك للمعلمين لا مكان دخولهم في الملاك .

بالنسبة للمكسب الاول ( تخفيض المحسومات ) لم يشمل الا قلة قليلة ممن حال فهم الحظ فدخل في الملاك . بالنسبة للمكسب الثاني ( امكانية الدخول في الملاك ) وضع المشترع المادة ١٧ لتكون : بابا ينفله صاحب المدرسة ساعة يشاء في وجهه ان معلم لا يرغب في تشييته . فلقد خيرت هذه المادة رئيس المعهد بين صرف المعلم او تشييته بعد انقضاء سنتين على الاكثر — وغالبا ما يختار صاحب المدرسة ما تقتضيه المصلحة الشخصية التي تقتضي بدورها الصرف لا التشييت .

اذن لا داعي للحديث هنا عن مكاسب هذا القانون ولا دور النقابة فيه . فالوضع المزري بقيت على حالها . الاكثية الساحقة خارج الملاك ، معددة بسيف الصرف الكيفي ، مسدود في وجهها باب التشييت ، مرغمة على قبول الامر الواقع : اجور منخفضة ، تجاوزات ومظالم لا حصر لها .

اما دور النقابة في التعديل فلا يعدو كونه مطالبية خجولة بعد ان ازداد تملط المعلمين وعظم استيائهم ، فكان لا بد اذن من لفت نظر المسؤولين لخطورة وضع يتفاقم ولا بد من " تديفنه " استباقا لاحتمال اي انفجار . وهكذا كانت التعديل من جانب الدولة " تديفنا " للتناقضات وكانت المطالبة من جانب النقابة " رفع عتب " ليس اكثر . . . .

وتمضي السنوات والامر يزداد سوءا حتى كان عام ١٩٦٤ حيث اشتد ضغط المعلمين على النقابة والدولة ، فكان لا بد من التعديل من جديد ، واستجابة للضغط المتزايد . وجاء القانون الجديد ليعتبر التعليم الخاص سلكا واحدا . وبناء عليه اعطي الحق لمن صرفوا من الخدمة او استقالوا منها وعادوا الى مزاوله التعليم قبل صدور هذا القانون ان يطلبوا ضم خدماتهم . . . واعطت المادة ١٧ للمعلم الحق في التشييت حكما بعد سنتين في حال بقاءه في مدرسته او في حال صرفه وانتقاله الى اخرى على حد سواء . . . كذلك نص القانون على انشاء لجان تحكيمية ليكون حكما يتظلم له المعلم في حال اساءة صرفه من جانب صاحب المدرسة .

لقد حقق تعديل القانون عام ١٩٦٤ بعض المكاسب الجزئية للمعلمين ( اللجان التحكيمية ، اعتبار التعليم الخاص سلكا واحدا والسماح بضم الخدمات لصندوق التعويضات ) ولكن اين اصبحت هذه المكاسب في التطبيق ؟

لقد نصت المادة ٢٩ على ان يكون لكل مؤسسة لجنة تحكيمية . والمؤسسة ، تعريفا ، هي مجموعة مدارس ( اكثر من مدرستين ) تخضع لادارة واحدة وصندوق مالي واحد . هذا التعريف لا يتأبى مطلقا على واقع المدارس الكاثوليكية . ذلك ان هناك ما ينوب عن المؤسسة كاثوليكية ، وكل مؤسسة تضم اليها عددا من المدارس . ورغم انه لا تتم اية علاقة مالية او ادارية بين هذه المؤسسات ، فقد اعتبرت كلها مؤسسة واحدة واختيرت منها — اعتبارا طيا او مراعاة لبعض المصالح — ثلاث مدارس فقط ينتخب في كل منها ، وانتخابا شكليا ، معلم واحد يمثل مئات من المعلمين الذين لا يعرفونه ، وفي اللجنة التحكيمية .

ان في توحيد هذه المؤسسات التي لا تقوم بينها ادنى علاقة الا علاقة المصالح التي تجمع اصحاب هذه المؤسسات ضد مصالح المعلمين ، خروفا فاضحا للقانون وتعديا ساغرا على حقوق المعلمين اما في بقية المؤسسات فلا داعي للكلام عن الانتخابات فيها ، وغالبا يتخذ فيها صورة مهزلة تنتمي باختيار الادارة للمندوبين في اللجان التحكيمية .

اما سائر المدارس كما اشار اليها القانون ، فقد جعل لها المشترع لجنة تحكيمية واحدة . لاذن هذا الختزال ، والمشرع يعرف كثرة عدد هذه المدارس وسبعدها عن بيروت — مركز اللجنة — وما تعج به هذه المدارس ، وخاصة المجانية منها ، من مشاكل وما يمارس فيها من ظلم وتعتسف والاعيب ؟ لا شك ان مصلحة اصحاب المدارس في هذا الختزال كانت فوق كل اعتبار . فربما الوف من المدارس بلجنة تحكيمية واحدة لا يستهدف في حقيقته الا خنق اصوات المعلمين في مهدها وحبس شكاواهم بين جدران المدرسة . كل هذا جرى والنقابة تغض الطرف عنه وتسدد آذانها عن سماع بعض الاصوات المنهبة .

اما بالنسبة للسماح لكل المعلمين الذين صرفوا من الخدمة وعادوا الى مزاوله التعليم بضم خدماتهم الى صندوق التعويضات في مهلة اقتصرت على ثلاث سنوات ، فقد فتح هذا القانون الباب واسعا لتدفق الالوف من القضايا التي تراكمت في ظل القوانين السابقة . ولم يتخذ مجلس الصندوق اي تدبير لمواجهة . ما استجد عليه من مسمات ومسؤوليات : لقد تقدمت أعداد ضخمة من المعلمين بطلب لدعوة القانون بلتزم بضم الخدمات الى صندوق التعويضات . ماذا فعلت ادارة الصندوق خلال

المهلة المعطاة ؟ لا شيء ، سوى انها تامت بتبليغ عدد ضئيل من المعلمين في الايام الثلاثة الاخيرة ( المهلة انتهت في ١ ايلول ١٩٦٧ ) فكان ان تمكن البعض من الدفع ولم يتمكن العدد الاكبر لتعذر تدبير مبلغ قد يصل الى آلاف الليرات . وتامت كذلك بتبليغ البعض ارقاما تقديرية اعتبارية . اما الاكثية من المعلمين فلم تبلغ اطلاقا اما لعدم اكتمال الملفات التي كان من واجب ادارة الصندوق درسيها تووا للتأكد من استيفائها الشروط ، واما لان ادارة المدرسة كانت قد اتملت تسجيل بعض معلمها في الصندوق ، وهنا كان من واجب مجلس الصندوق ملاحقة مثل هذه المخالفات .

والان ماذا جرى وماذا كان موقف النقابة ، وقد انتهت المهلة منذ شهرين ؟ لقد كان امام المعلمين حيل سقوت حفرهم في ضم خدماتهم عند انتهاء المهلة ، ومطلب واحد يديهي ، الا وهو تمديد المهلة . ولما كان هذا المطلب هو مطلب اعضاء مجلس النقابة بالذات لان القضية تسمم بصفة شخصية ، كان لا بد للنقابة من المطالبة بتعديل القانون ، ويبدو ان النقابة كانت مطمئنة كل الاطمئنان لاستجابة السلطات لمطلب تمديد مهلة ضم الخدمات . وكانت النتيجة بالفعل ان صدر تعديل جديد للقانون ( منذ شهرين تقريبا ) .

ماذا تضمن التعديل ؟ ١ - تمديد المهلة الى ثلاث سنوات وهو مطلب على كل حال كانت السلطات تعزم على تحقيقه من غير مبالاة ملحقة ، وهذا واضح من اطمئنان مجلس النقابة .  
٢ - تعديل المادة ١٧ التي نصت على ضرورة تدريس اكثر من

ثلاث ساعات الدوام الكامل كشرط لدخول المعلم في الملاك الدائم .  
خطورة هذا التعديل الاخير هو انه يفسح المجال لامحاب المدارس ان يتلاعبوا بمصائر المعلمين القادمين . فليس اسهل للادارة ان تبطل حق المعلم في التثبيت من ان تعليه اقل من ثلاث ساعات الدوام الكامل ( ولو بساعة واحدة ) . اذن ما مصير الاجيال القادمة من المعلمين التي ستوضع بواسطة المادة ١٧ خان الملاك ؟

هذا السؤال والنقابة لا تجعل خطورته ، لا نسمح فيها عليه جوابا ولا نجد حيله موقفا .  
- ولا مجال للحديث عن مشاكل المدارس المجانية وقانون البيئة التعليمية فيها ، وغياب النقابة الكامل عن كل ذلك ، فالكل يعرف ما يقاسيه معلمو هذه المدارس من مظالم وتجاوزات : انخفاض هائل في الاجور ، قلة من نصف الحد الادنى ، احتيال على القانون بواسطة القعود الشكلية والافادات المزورة وكتابة الاستقالات المسبقة . . . . والكل يعرف بما فيهم اعضاء المجلس النقابي ايضا ، تجاهل النقابة لوجود هؤلاء .

وبعد ، فاننا نسوق هذه الامثلة من مشاكل التعليم الخاص ومواقف النقابة منها ، لا ندعوة هذه النقابة لمعرفة ما يجري ، فهي تعرف ذلك جيدا ، ولا لبحثها على اتخاذ موقف ايجابي تعجز عنه ولا تريده ، وانما نسوقها كمظاهر ، ليس اكثر ، ولحقيقة هذه النقابة العاجزة عن تمثيل مصالح جماهير المعلمين بحكم تنظيمها البيروقراطي الجامد وانتماءات اشخاصها الدبقية وارتباطهم مع مصالح التعليم الخاص والسلطات ، وطبيعة اجبرتها الدستورية التي تتركس هذا الجمود .

٥ - مهمات اليسار :

حتى هنا يقودنا البحث بعد طرح هذه الجوانب من مشاكل البيئة التعليمية في المدارس الخاصة ونقابتها الى نقطة تلوح بدورها السؤال الاعم : ما العمل ؟  
اعتباران اساسيان يحددان الاطار الذي ان يسمع ضمنه الجواب :  
١ - عجز النقابة بنظامها الحالي واشخاصها الحاليين عن ممارسة اي عمل نقابي ايجابي .  
٢ - انعدام الوعي المهني النقابي لدى الاكثية الساحقة من المعلمين نتيجة تفككهم وانقسامهم الى فئات منزلة ومنكفئة ضمن ايدولوجيات ساذجة لا تلمس عندها معالم الوعي السياسي فحسب بل حتى معالم الوعي النقابي ايضا .

من هنا كان الوقوف في الحلقة المفردة : قمة هزيلة لا ينتار منها المبادرة القيادية ، وقاعدة مبعثرة لا ينتظر منها التحرك المبني العفوي .

اذن كيف الخرون من هذه الحلقة ؟ ومن المسؤول عن استلام زمام المبادرة ؟ لا شك ان هذه المهمة هي من اساس مهام الاحزاب اليسارية في لبنان . ولكن يجدر التذكير هنا بالغياب شبه الكامل لهذه الاحزاب عن العمل بين المعلمين . هذا الغياب الذي لم يكن الا ليزيد في تردي الاوضاع في اوساط المعلمين والنقابة من ناحية ، وتعميق وتمكين ايدولوجية البرجوازية اللبنانية في قطاع التعليم الخاص من ناحية اخرى .

ان المسألة لا يمكن ان تلخ الا بالشكل التالي : اما ايدولوجية برجوازية واما ايدولوجية اشتراكية ، وليس من وسيل بينهما ( لان البشرية لم تمنح ايدولوجية ثالثة . اشراف الى ذلك انه في مجتمع متزقه التناقضات الدبقية ، لا يمكن ان توجد اية ايدولوجية خارج الدبقات اوفوق الطبقات ) .

ولذلك فان كل انتقار من الايدولوجية الاشتراكية وكل ابتعاد عنها هو في حد ذاته بمثابة تمكين للايدولوجية البرجوازية وتوليد لها " (لينين ، كتاب " ما العمل " ) .  
اذن غياب يسارنا عن اوساط المعلمين ( وكذلك عن اوساط اخرى مستغلة ) ما هو الا تمكين لايديولوجية البرجوازية اللبنانية لكي تتم الاستجابات الدفوية للفئات المستغلة وتحولها الى ردود فعل مشوهة تلمس الابعاد الكامنة وراء الاستجابات .

وان لا يتسع المجال هنا لبحث اسباب هذا الغياب ، فلا بد من الاشارة بسرعة الى ان غياب اليسار اللبناني عن معلمي المدارس الخاصة ، وغيرهم ايضا من الفئات المستغلة ، ما هو في الحقيقة الا مظهر من مظاهر ازمة اليسار او دوامته التي يدور فيها ضمن خفايا مرتبطين يتراخ بسنهما دون بذل اية محاولة جدية للتجاوز :

— ترسمة لستراتيجية خارجية . ومن هنا بقاؤه على هامش الحياة اللبنانية وعجزه عن طرح ومعالجة المشاكل اللبنانية ومروره بها مر الكرام .

— اعتباره الدولة — موهوما بتفاوت في غير محله بالناسرية والشبابية — حكما يلجأ اليه للتظلم والتقاضى . ومن هنا اقتصر عمله على عقد مؤتمرات وصياغة مطالب لغوية لا تحوي اي تحليل طبقي ، ويتوجه بها الى الدولة .

كمنوع لهذا العمل اليساري في نطاق التعليم نذكر المؤتمر الوطني الذي دعت اليه جبهة الحزب ، والتقرير العام الذي القى في المؤتمر بتاريخ ٢٠ ايلول ١٩٦٧ . فالتقرير مليء .. بعبارات التوجه الى الدولة : " وقد آن للدولة ان تقوم . . . ومن مسؤولية الدولة في هذا العصر على الدولة ان . . . فالتلامذة هم قبل كل شيء ابناء الامة والدولة مسؤولة عنهم . . . " الى آخر ما هنالك من تضييقات وتذكير والحاح في الطلب وتبيان لمسؤوليات الدولة وواجباتها حيال مواطنيها . عجبنا ، كيف نعتبر الدولة فوق الطبقات وهي في جوهرها " هيئة للسيادة الطبقية " . يقول لينين في " الدولة والثورة " " ان اشكال الدولة البرجوازية متنوعة ولكن جوهرها واحد ، وهذه الدول باخر المصالح وبشكل او باخر دكتاتورية للبرجوازية " .

ورغم ان في التقرير سيلا من المطالب الاصلاحية " الاقتصادية " التي تنصب على مواضيع شتى : من قضية اعداد المعلمين الى التعليم المهني مرورا بقضية البرامج والامتحانات والجامعة اللبنانية ، فاننا لا نلمس في صياغة هذه المطالب اي تحليل طبقي واي توضيح للتناقض بين الفئات المهيمنة اقتصاديا وسياسيا وتعليميا ، والتي تستفيد وحدها من الاوضاع التعليمية القائمة ، وبين الفئات المستغلة التي لا تدرك ابعاد المشكلة والتي لا تشعر حيال هذه الاوضاع الا باستياء غائم لا تعرف اسبابه ولا تستطيع ربطه في اطار العلاقات الطبقية في مجتمع برجوازي تقوم العلاقات فيه على الاستغلال ويقوم النظام الممثل في الدولة بحماية هذه العلاقات والمحافظة عليها .

وان تجاوزنا عدم تحليل هذه المطالب لنسأل عن مسيرها بعد مضي اربعة شهور على تاريخ المؤتمر ، فلا نعتقد ان مالمبا واحدا قد تحقق او هو في سبيل التحقيق . ذلك ان هذه المطالب كانت قد تركت منذ المؤتمر حبرا على ورق دون اية متابعة او ملاحقة او تعبئة للقوى التي تبصمها حقا هذه المطالب وفي مقدمتها فئات المستغلين من المعلمين والطلاب ، اللهم الا اذا اعتبرنا ان اعادة نشر التقرير في مجلة التاريخ " ( العدد الخاص بالذكر الخمسين لثورة أكتوبر ) وجها من وجوه هذه الملاحقة :

هنا قد يكون الرجوع الى لينين في " ما العمل ؟ " ضروريا لتبنيه الاحزاب اليسارية على المهام المتوجبة عليها في مثل هذه المجالات وللجواب على سؤالنا الاول " ما العمل للخرق من الحلقة المفرغة ؟ " يقول لينين : " ان الاشتراكية — الديمقراطية الثورية قد ضمنت نشاطها وتضمنه على الدوام النضال من اجل الاصلاحات ، ولكنها تستخدم التحريض " الاقتصادي " لا للمطالبة بالحكومة بمختلف التدابير وحسب بل كذلك على صعيد مظاهر الحياة السياسية الاجتماعية بوجه عام .

انها بكلمة تخضع النضال من اجل الاصلاحات بوجه جزاء من كل النضال الثوري من اجل الحرية ومن اجل الاشتراكية .

كيف يتم ذلك ؟ يجب لينين : بواسطة التشهير السياسي بمعناه الواسع ، بواسطة التحريض بمدد كل مظهر ملموس من مظاهر الظلم ، بواسطة فضح يومي متتابع لمظاهر هذا الظلم في مختلف ميادين الحياة وعند شتى الفئات . وما المعلمون الذين يعدون ١١٩٢٤ معلما في المدارس

الخاصة الا احدهن هذه الفئات التي يجب الاهتمام بمشاكلها اهتماما جديا وابرار هذه المشاكل بواسطة التحريض والتشهير والفضح كي يتسنى تنمية وعي نقابي في اوساط هذه الفئة ، يكون بمثابة ضلوع لا بد منه لخلق نقابة معالة مرتبلة بملاكات يسارية قوية قادرة على طرح قضية المعلمين طرحا

جديا والنضال من اجلها لا نضالا نقابيا ضد اصحاب المدارس فقط ، بل نضالا سياسيا ضد النظام  
الرأسمالي القائم بكل مؤسساته .

- ان مشاكل كثيرة - عرضنا لبعضها باختصار - يعانيتها المعلمون ، تصح بل يجب ان تكون  
مواضيع تشهير وفرض توعية : اللجان التحكيمية ، صندوق التعويضات ، المادة ١٧ ، المدارس المجانية  
والاجور المنخفضة ، النقابة : نظامها الداخلي واشخاصها التقليديون ، التعليم الخاص وهيئته  
وموقف الدولة منه . . . .

ان الشعار الرئيسي للمعلمين والطلاب على حد سواء هو : تعميم التعليم الحكومي عن

طريق وقف المساعدات للمدارس المجانية واستخدامها لبناء مدارس حكومية جديدة ، وتأميم التعليم الخاص

وان تحقيق هذا الشعار لا بد له من طريق عملي يمر حتما من خلال بناء نقابة ديموقراطية على  
الاسس التالية : ١ - تعديل النظام الداخلي بشكل يسمح للمعلمين بممارسة رقابة فعلية ديموقراطية

على العمل النقابي والمشاركة فيه ، ويتناول التعديل الجوانب التالية :

- ان يتم انتخاب مجلس النقابة عن طريق جمعية المندوبين الذين ينتخبهم اعضاء الهيئة  
التعليمية في كل مدرسة .

- ان تتمتع جمعية المندوبين بحقوق هيئة تشريعية تقرر وتناقش تنفيذ القرارات من قبل  
مجلس النقابة .

- ان يتمتع مندوب او مندوبو الهيئة التعليمية في المدرسة بحقوق تمثيل المعلمين لدى  
الادارة ومناقشة قراراتها باسم المعلمين .

- ان تنعقد مؤتمرات سنوية يتم خلالها تعيين مهام العمل النقابي وسيره خلال العام  
المقبل كما يتم حساب العمل السابق خلال العام المنصرم .

٢ - المطالبة بـ

- زيادة عدد اللجان التحكيمية وذلك عن طريق توزيعها على اساس المناطق .

- انتخاب اعضاء لجان تحكيمية في كل مدرسة .

- توسيع المهام للجنة التحكيمية بشكل يخول مندوبي المعلمين رفض الصرف الاعتباري .

- مراقبة احترام الرتب والرواتب التي يرضها القانون ويعادلها بالتعليم الرسمي ( ومنها  
اشهر العطلة الصيفية )

- وجوب تمثيل المعلمين في مجلس ادارة صندوق التعويضات بمعدل النصف .

- حمل صندوق التعويضات على تطبيق القانون بما يرجع الى تسجيل كافة المعلمين وفرض  
عقوبات على المدارس المخالفة .

- البت في التثبيت بعد السنة الاولى من التعليم .

قيام الدولة بدل مساعداتها للمدارس الخاصة المجانية بدفع رواتب معلمي هذه المدارس

مباشرة والغاء الفروق بين معلمي المدارس الخاصة المجانية والمدارس الاخرى .

من هنا يبدأ النضال اليساري الحقيقي في اوساط المعلمين .

## الاستعمار الاميركي لبريطانيا ( تابع )

ولعل ابرز مظاهر رفض اوساط متزايدة من الطبقة العاملة لسياسة حكومة ولسن هو نتيجة

الانتخابات الاخيرة لاتحاد عمال الهندسة ، ثاني اكبر نقابات في بريطانيا . فقد انتخب العمال احد

اليساريين البارزين - هيو سگانلون - رئيسا للاتحاد ضد مناقسه الذي تدعمه القيادة اليمينية

لحزب العمال . وبهذا اصبحت اكبر نقابتين بريطانيتين بريتانييتين - الاتحاد العام لعمال النقل برئاسة

فرانك كوزنز ، واتحاد عمال الهندسة برئاسة هيو سگانلون - مناوئتين جمارا لسياسة ولسن

الداخلية والخارجية .

" الانقسام ١ هذه الفزاعة التي يسعى  
القادة الاشتراكيون الى تفزيح الآخرين  
بها ، والذين هم انفسهم منها يفتعون ١ "  
" لينين "

خلال شهر تموز الماضي تعرض الحزب الشيوعي اللبناني لاختلاجة معينة خرجت الى السطح بشكل  
فقايق ، ما لبثت ان تلاشت سريعا ليعود الركود الى سابق عهده . والواقع ان خلافا ما قد حصل بين  
ما سمي اعتبارا بتيار الشيوخ المتمثل بشاوي وقرب لم وصوايا وغيرهم من اعضاء اللجنة المركزية وبين تيار  
الشباب الذي يجمع حايي وعبد الصمد والبطل والديس وسواهم . وقد ذهبت الصحف المحلية في حينه  
الى تحليل الخلاف بانه يدور حول قضية فلسالين والاحداث الاخيرة وموقف الشيوعيين من الحركة  
الوطنية ومساهما في المرحلة الراهنة . الا ان تأكيد ان صفوف الحزب الشيوعي نفت ان تكون هذه  
الامور موضع اختلاف . فقد اشار الاعور ، الذي كان يتحف العالم التقدمي في ذلك الوقت بكتابات  
على صفحات المحرر ويسرسم نهجا جديدا للعمل اليساري في المنطقة ، ان موضوع الخلاف لا يتعلق  
بما ذكرته الصحف المحلية ، بل بتبادل اتصالات العمالة بين الفريقتين . كما صرح الحايي لمجلة الصباح  
ان الشباب لم يختلفوا مع الحزب حول الوحدة العربية او عبد الناصر كما ذكر البعض بل ان " مجمل  
الخلاف تنظيمي يتعلق بالحزبيين وحدهم وباسلوب العمل " . (١)

هذا الخلاف الذي لم يخرج عن كونه عاصفة في فنجان ، رغم القضية الاساسية التي يتعلق بها ،  
لا يختلف من حيث النوعية عن الانقسامات التي طرأت حتى الان على صفوف الحزب الشيوعي والتي  
كانت في معظمها محاولات هزيلة للخروج من وطأة التنظيم الستاليني . فشهدنا هذه المرة ايضا ،  
دون ان نعجب للامر ، تمخض الجبل وولادة الفأرة . فقد خرج عدد " الاخبار " في ٢٧ آب ١٩٦٧  
يحمل على صفحته الاولى مقالات ثلاث كتبها ثلاثة من تيار " الشباب " (عبد الصمد ، الديس ، دكروب)  
مدعومة بمقال النقابي الياس البوابي . ثم كان عدد " الاخبار " التالي بتاريخ ٢٣ ايلول ٦٧ تتويجا  
لمظهر الوحدة الحزبية هذا . اذ تضمن مقالا لمصطفى العريس (لدخول ادعاءات الاعور) وبيننا تاريخيا  
لخالد بكداش حول " الوضع الخطير الذي نشأ في الشرق العربي " . وهكذا عثقت حصرمة في عين كل  
من كان يظن ان ثمة ازمة في التنظيم الشيوعي او تصدعا في جدار وحدته .

الا ان ما ييمنا في الامر هو هذه الظاهرة التي رافقت نهاية الاختلاجة في الحزب والتي وسحت  
اعراضها في بيان خالد بكداش . يقول البيان :

" وخرج حزينا من جميع الاحداث التي هزت الشرق العربي والعالم بأسره موحدا متراس  
الصفوف ، خرج بوحدة متينة سياسيا وفكريا وتنظيميا . وليست وحدة حزينا هذه التي  
تحطمت وتتحطم على صخرتها جميع المحاولات والمسااعي التخريبية الخارجية ، والتي لا  
تزعزعا الاحداث مهما كانت خدائية ، وليست شيئا دياريا او عابرا او من بنات الصدفة بل هي  
نتيجة طبيعية لكل تاريخ النضال السياسي والفكري للحزب الشيوعي السوري . فالغلبة  
المبدئية التي تمسك بها حزينا والتاثوة على الامانة التامة للماركسية اللينينية الخلافة في جميع  
مبادي النضال السياسي والفكري والاقتصادي والاجتماعي والتي لم تتراءى في مجال اللبلة في  
صفوفنا هي الاساس الوحيد الذي قامت وتقوم عليه وحدة حزينا (٠٠)  
ثم يستنرد بكداش قائلا :

" وكما يحافظ المرء على حدقة عينه سوف نحافظ على وحدة حزينا لكي يستطيع ان يقوم على

الوجه الاكمل بدوره الوطني والاممي في حياة بلاده " .

فلنر ان ما ذا تعني هذه الظاهرة المرضية في التأكيد على وحدة الحزب بهذا الشكل الدراماتي  
والدفاع عنها بحدقات العيون .

الواقع ان رفع شعار " وحدة الحزب " والاستماتة في الدفاع عنها في ظرف يشهد فيه التنافس  
داخل الحزب ، كما تشهد وطأة القيادة البيروقراطية لأمس هذا التناقض ، يخفي وراءه واقعا لا يمكن  
تجاوزه بمجرد رفع الشعار والتعظيم واظهار الخيرة على وحدة الحزب . وليس خالد بكداش ولا نقولا

(١) كتابات الاعور في المحرر بتاريخ ٢ و ١٧ آب ٦٧ وتصريح الحايي للصباح بتاريخ ١٠ آب ٦٧

الشابي وحاشيتهما اول من بتستروا هذا التفاني ولا اول من يرفع هذا الشعار الحق الذي يراد به بادل . السنن التحالف اليميني في لبنان مثلا (مع بعد وجه الشبه) يرفع شعار الوحدة الوطنية كلما تأزم الوضع الاجتماعي وتعرض لجزات هي في اصلها ذات طابع اقتصادي دلبقي ، وللمس هذا الدالغ ؟

السنن الايدولوجية القومية تتدلى بلسان الشعب ككل واحد وتلم جميع فئاته ولبقاته حولها تحت شعار الوحدة سعيا لمس حقيقة التناقض الدلبي ، لكي تحافظ على ابقاء اللبقات الكادحة في خدمة اللبقة التي تحمل هذه الايدولوجية ؟

هكذا في الحزب الشيوعي - أي حزب شيوعي - تعتمد القيادة البيروقراطية المتبرحزة التي يشتد انحرافها عن تمثيل مصالح اللبقة العاملة ويزداد ارتدادها بالبرجوازية يوما بعد يوم ، لتلمس حقيقة التناقض بين مواقفها وبين ما يمليه عليها استياء القواعد الحزبية التي تشعر بهذا الانحراف . حتى اذا بلغ الاستياء حد النقمة وغدا يهدد بتفجير الوضع الحزبي الراهن مما يوئدي الى غلب القيادة المنحرفة وضرب تيارها الانتزاعي عمدت هذه القيادة الى الدجل والمواربة متمسكة باهداب الوحدة معربة عن غيرتها واخلاصها ، وهي انما تهدف من وراء ذلك الى اخماد كل صوت من شأنه ان يفضح انحرافها .

يقول بكداش اذن : " ان حزنا خرج من جميع هذه الاحداث التي التي هزت الشرق العربي والعالم بأسره موحدا متراس الصفوف ، خرج بوحدة متينة سياسيا وفكريا وتنظيميا . " شرا جزيليا . حتى دور الحزب خلال الاحداث بات يقتصر في نظر القيادة الحالية للحزب الشيوعي على صيانة وحدته ورض صفوفه . عندما تهب رياح الاحداث (وهي احداث من صنع الاستعمار اللعين كما لا يخفى ، وكما هو خاف بالفعل على جماهير الشعب التي نزلت الى الشوارع لي ٩ و ١٠ حزيران الماضي) يقتصر دور الحزب الشيوعي ، طليعة الجماهير الكادحة ، على التفرغ حول وحدته ، يصونها ويرعاها ويجلوها لتبدو عروسا منمقة زينة للناظرين . حتى اذا ما مرت الاحداث جافة بطريقها ما كسبته الجماهير الكادحة خلال سنين من نضالها ، ومحقة للاستعمار والدمهانية والرجعية العربية على حسب اللبقات الكادحة في المجتمع العربي ، خرجت قيادة الحزب الشيوعي ساجدة متعبدة لان الحزب خرج من هذه الاحداث موحدا متراس الصفوف .

الآن كيف اصبحت "وحدة" الحزب هدفا وغاية بحد ذاتها ؟

الا ان هذه الغاية (ولسوف ننس ما الدافع اليها) يستخدم في سبيل تبريرها كل انواع الدجل السياسي . هذا الدجل الذي اعتادت جماهير العمال والفلاحين عليه منذ ان عمدت جريدة "الاخبار" ، دون حياء او خجل ، داعية الى التجديد لشهاب وحثتها في ذلك ان الاكثرية البرلمانية تؤيد هذا التجديد . منذ متى كانت الاكثرية البرلمانية في وضع سياسي كالوضع اللبناني تشكل بالنسبة لحزب ماركسي خذلا للعمل السياسي ؟ كذلك عندما يعتمد بكداش الى تبرير غيرته على وحدة الحزب لا ينسى ان يستشهد بلينين ، قائلا :

" يقول لينين ان الانضباط في الحزب الشيوعي ينبغي ان يكون في الاحوال العادية شبه عسكري ، اما في ظروف الحرب الاهلية مثلا فيجب ان يكون عسكريا تماما . "

هذا ما يسمى في تعريف لينين نفسه بالنفاق السياسي ، وهو مألوف في الحركات الشيوعية العالمية ألم نركب حرف ستالين وبوخارين الاممية اللينينية باستعارتهما عبارات منها بالذات ، فكان من جراء ذلك (كما يقول دويتشر) انهما اتخذا من التموه اسلوبا لعرضها وتحريفها ؟ فلننظر اذن كيف يستعمل بكداش اقوال لينين ليشوه الماركسية اللينينية .

لقد نادى لينين بضرورة الانضباط في صفوف الحزب للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة في وجه جميع الانتمازيين مهما تعددت اشكالهم ومهما تمسحوا ، زورا ، باذيال اللبقات الكادحة . لقد ناضل لينين ليخلق في روسيا حزبا ماركسيا حقيقيا . ولقد امضى فترة طويلة من نضاله ضد مختلف الميول والنزعات المعادية للماركسية او المنحرفة عنها . ولم تكن "وحدة الحزب" في نظره شيئا مقدسا يجب المحافظة عليه بالرغم من كل محتويه من تناقضات وخلافات ومعميات . بل غالبا ما كانت التيارات الانتمازية توجد في داخل الحزب ، ولم يتورع لينين في اي وقت من الاوقات ، بل في اشدها حرجا ، عن فضح هذه العناصر وضربها .

في زمن الاممية الثانية كان الحزب الاثراكي الديمقراطي الروسي يعدني من تيار انتزاعي مقابل التيار الثوري الصحيح . كان التيار الاول ممثلا بالمناشقة وكان الثاني هو الحزب البلشفي بقيادة لينين . ولقد خاض البلاشفة صراعا طويلا على جميع المستويات النظرية والسياسية لتصفية

الحزب من هذه العناصر ، محافظة على وحدة الحزب الحقيقية . انتهى هذا الصراع عام ١٩١٢  
بفضل المناشفة نهائيا عن الحزب . وانما الت على لينين ، من قبل خصومه ، جميع الاتهامات  
الممكنة ، وانبر تروتسكي يجمع شتات اخمام البلاشفة ويتهم لينين بالمخرب " و " الانشقاقين " .  
لقد كان لينين دائما بالمرصاد لأولئك الذين يقضون على وحدة الحزب وهم يملأون الدنيا زعيقا  
وادعاء بالمحافظة على وحدته .

كان لينين يقول عام ١٩١٤ في مقال له بعنوان " خرج الوحدة تحت شعار عاشت الوحدة " :  
" ان تعدد الاجنحة هو النزعة الاساسية المميزة للحزب الاشتراكي الديمقراطي " .

(مجلد ٢٠ عن ٣٤٢)

وكان يرد على تروتسكي حامل لواء الوحدة بين الاطراف المتضاربة :

" ان تلك ليست الوحدة . انها تجد ينف على وحدة العمال وارادتهم . ان العمال  
الماركسيين لا يفهمون الوحدة على هذا النحو . فلا يمكن ان يكون هناك وحدة مع  
السياسيين الليبراليين ، مع مشتتي الحركة العمالية . . . ان الوحدة شي عظيم  
شعار عظيم ! لكن ما تحتاج اليه الطبقة العاملة هي وحدة الماركسيين لا وحدة الم

الماركسيين مع اعداء الماركسية ومخرفيها . " (مقال بعنوان " الوحدة " م ٢٠٠٠ عن ٢٤١)  
لقد كان لينين امينا على وحدة الحزب . لكن هذه الامانة تتجلى على وجه التحديد بالنضال  
ضد التيار المنحرف في الحزب . كان لينين حربا شعواء على الذين يرفعون شعار الوحدة لكي  
يخلصوا التناقض الحرفي الحزب ، فيتفرون بذلك على معالم الجدول الديمقراطي في داخله .  
والواقع ان الوحدة امر ضروري للعمال كما يقول لينين . لكن وحدة الحزب لا يمكن ان يقرها افراد  
قلائل من القيادة البيروقراطية ، بمعزل عن الجماهير المناضلة الواعية في القواعد . ان وحدة الحزب  
امر يقره اعضاء الحزب بانفسهم من خلال نقاشات ديموقراطية يدارح فيها خط الحزب واعماله  
واتجاهه ومواقفه ، تلك النقاشات التي كانت تابعا مميذا للمركزية الديمقراطية في ايام لينين  
حيث كانت القاعدة الحزبية الشيوعية تزخر بالصراع الجدلي الحر .  
يقول لينين :

" في الواقع ان الوحدة امر ضروري للعمال . ومن الضروري قبل كل شي ان نفهم انه  
ليس هناك من احد باستداعته ان " يعدي " الوحدة للعمال الا العمال انفسهم ، وانه  
ليس هناك من احد بوسعهم ان يساعدهم على وحدتهم . لا يمكن ان تكون الوحدة " وعدا "  
والا اصبحت تبجحا عقيما ووهما ، كما انه لا يمكن ارساء دعائم الوحدة على " اتفاق "  
بين جماعة صغيرة من المثقفين ، فان ذلك لمن اتعس الاخطاء واحمقها وانحصرها .

ان الوحدة يجب ان تكسب كسبا . والعمال انفسهم هم الذين بوسعهم ان  
يحصلوا عليها عن طريق عملهم الدؤوب الجاد . ولا شي اسهل من يكتب المرء كلمة  
" الوحدة " باحرف يزيد طولها عن المتر ، لا شي اسهل من ان " يعد بها " و " يعلن "  
نفسه من انصارها . ولكن الحقيقة هي ان عمل العمال الطليعيين وتنظيمهم هو الذي من  
شأنه ان يودي الى تقدم قضية الوحدة . " فيما يختص بالوحدة " م ٢٠٠٠ عن ٣٣٥ )

ان قول لينين هذا يشكّل فضحا تاما لعملية اللفلة والتلفيق التي تمت خلال تموز الماضي ، والتي  
لمست التناقضات في داخل الحزب الشيوعي اللبناني ، وادت الى " اتفاق " بين حفنة من المثقفين  
القياديين بمعزل عن القواعد الواعية التي بقيت خارج الحوار والتي زقت اليها بشرى وحدة الحزب  
مع الحرص على تفديتها بحدقات العيون ، وكفى الله هذه القواعد شر النقاش .

الا ان هذا الحرص المستميت على وحدة الحزب ، بكل ما فيه من تناقض ملموس ، ما هو  
الا امتداد للتراث الستاليني الذي لا يزال متأصلا في تنظيماتنا الشيوعية . فلقد كان التصور  
الوحداني الذي اضفاه ستالين على الحزب الماركسي تمورا لوبوايا من شأنه ان يودي الى اعدام  
التناقضات في قلب الحركة الماركسية وبالتالي الى الناء هذه الحركة نفسها . وحدانية الحزب  
في التصور الستاليني ما هي الا تجاوز لا بسط المعطيات الجدلية في حياة الحزب لا تودي الا  
الى اعدام الحياة في الحزب كله وتحويله الى " فئة قيادية تنصب نفسها فوق وقائع المجتمع والتاريخ " .

ان وحدة الحزب هي وحدة جدلية . هي تأليف ينتج عن اختلافات حرة داخل الحزب .  
ليست الوحدة سجنا يسجن فيه الحزبيون . بل هي حالة تتولد من اختلاف الآراء ، من الانفصام  
الذي يحصل بين النظرية والممارسة . فالنظرية تحمل دائما مقدارا معينيا من الفهم الجزئي او  
الخطي ، للواقع ، ومن التفاوت في الوعي والانتماء الدلبي لدى الاعضاء . فاذا توفر لهذه الاختلافات  
ان تتحاور في جو ديموقراطي ، وقوامه الانطلاق من لقاعدة الحزبية الواعية ، تولدت وحد ه الحزب

الحقيقية من خلاف السابق ثم يعود بهذا الخلاف يجد حله في مستوى جديد من الوحدة ارقى نوعا من المستوي هذا معنى قول ' من بديمات الجدلية ) فينقسم بدوره ليلتقي في مستوى ارقى من الوحدة .

كان "انجلز" يقول منذ اكثر

" لا بد ان تمر الحركة ابوعين عاما :

من يتعدلون عن المسير فلا يبرهنون بمرحلة عديدة من تطورها . وفي كل مرحلة هناك

يفسر كيف ان وحدة البروليتاريا تتحقق في واقع وقبل كل شي عبر المجموعات المختلفة

ولا يجب علينا ان نتخذ بصرخة "الوحدة" فرائلك الذين يتشدقون غالبا

بمذه الكلمة هم انفسهم الذين يبذرون التفرقة اكثر من غيرهم . وفي اوقات معينة

يزعق لصالح الوحدة اكبر المنشقين والنفوغيين والانذال ، باصوات من اصوات سواهم .  
( انجلز - الرسائل المختارة من ماركس وانجلز حزيران ١٨٧٣ )

ان خير مثال على الممارسة الجدلية لوحدة الحزب هي تجربة الحزب البلشفي حيث كان الصراع يحتدم حتى في اشد الاوقات حرجا . ولعل الاحداث التي سبقت ثورة اكتوبر بالذات ، وتلتها مباشرة ، تقدم لنا في هذا المجال فائدة قيمة . في النصف الثاني من عام ١٩١٧ كانت الظروف الاجتماعية في روسيا قد نضجت لقيام الثورة البروليتارية . وفي ايلول من هذا العام دعت الاحزاب المتذبذبة ( المناشقة والاشتراكيون الثوريون ) لعقد ما سموه بـ "اجتماع ديموقراطي" . كان ذلك بمثابة محاولة اخيرة يبذلها هذان الحزبان ليتسنى لهما مراقبة اعمال الموجة الثورية التي يقودها الحزب البلشفي . وقد كان على الحزبان ان يقررا ما اذا كان عليه ان يشترك في الاجتماع ام لا . وقررت اللجنة المركزية الاشتراك بالاجتماع ولم يلق القرار معارضة في البدء . كان لينين مضطرا للبقاء بعيدا عن المكان الذي اتخذ فيه القرار . لكنه كان اول من فهم ان الوضع اصبح مهيئا للانتفاضة المسلحة وان كل تأخير في هذه الانتفاضة من شأنه ان يؤخر العمل الثوري مدة طويلة . كما انه كان يدرك غايات المناش والاشتراكيين الثوريين من عقد الاجتماع . وبعث لينين الى اللجنة المركزية برسالتين دعا فيهما الى مقاطعة الاجتماع وطالب ببحث قضية الانتفاضة المسلحة . ناقشت اللجنة مضمونهما ورفضت الاخذ بما جاء فيهما . غير ان الامر ما لبث ان بدأ ينجلي بعد ان اقر "الاجتماع الديموقراطي" اتأليف شبه برلمان يتفق على اعضائه من بين الاحزاب المشتركة في الاجتماع . كان هذا العمل من شأنه ان يمتص الثورة الجماهيرية . هنا ايضا واجه البلاشفة هذا السؤال : هل يشتركون في شبه البرلمان هذا ام لا ؟ كانت آراء لينين واضحة من خلال موقفه الاول . وبدأت هذه الآراء تشتق طريقها من خلال المناقشة مما ادى الى خلق انقسام في الرأي في اللجنة المركزية وان كانت هذه اللجنة قد قررت بالاكثية الاشتراك بشبه البرلمان . وعاد لينين يدافع عن رأيه ويصف هذا الاشتراك بانه "مهزلة من شأنها ان تخنق توتب الثورة الجديدة" . ثم وجه اعتراضا شديدا للهمجة لان اللجنة المركزية لم تجب على دعوته لبحث الانتفاضة المسلحة . وهدد بالانسحاب من اللجنة لكي ينشر رأيه بين العمال اذا لم تقدم هذه اللجنة على عقد اجتماع لبحث الانتفاضة المسلحة . نتيجة لذلك عقدت اللجنة اجتماعا في ٥ اكتوبر وعادت عن قرارها السابق . وكان هذا خطوة في طريق الانتفاضة المسلحة .

ان القرار الذي اتخذه الحزب البلشفي لاعلان الثورة المسلحة والذي قاد الى انتصار ثورة اكتوبر هذا القرار نفسه نتج عن جدال طويل عنيف . كانت الاكثية الساحقة من اللجنة المركزية للحزب ترى ان الظروف غير ملائم للانتفاضة المسلحة . فقط لينين ومعه قلّة ضئيلة كانوا يرون عكس ذلك . وانبرى لينين خلال نقاشات حادة يشرح وجهة نظره وتمخضت النقاشات عن موافقة اكثية اللجنة على اعلان الثورة . وكانت ثورة اكتوبر التي بنت اول دولة اشتراكية في العالم .

وبعد انتصار ثورة اكتوبر بايام قليلة تعرضت هذه الثورة لعدد من المشاكل العويصة كانت تصطبغ خلالها التيارات المختلفة في الحزب بشكل يهدد وحدته . ففي الايام الاولى من انتصار الثورة واجه الحزب ازمة عنيفة . كان لينين ومعه اكثية اللجنة المركزية يرى ان الاتفاق مع المناشقة والاشتراكيين الثوريين يؤدى الى مناورات ومساومات ليست في مصلحة الثورة . في حين ان تيارا اقلية بقيادة زينوفيف وكامينيف كان يرى انه بالامكان الوصول الى اتفاق مع هؤلاء . وتمسكت الاقلية برأيها . مما ادى الى تهديد فعلي لوحدة الحزب . فقد استقال زينوفيف وكامينيف واستلغوا ان يقنعوا عدد كبير من "مفتشي الشعب" بالاستقالة معهم وعملوا على بث آرائهم بين القواعد . هذا في ظرف كان الحكم الثوري فيه في ايامه الاولى ، وكانت مؤامرات الاحزاب الانتهازية وقوى الثورة المضادة تهدده من كل حذب وصوب . ولكن حتى في تلك الفترة الحرجة بالذات لم يضرب لينين على صدره صارخا واحزاهما واوحدتاه ! بل انه لم يتورع عن مواجهة احتمال الانقسام في الحزب مؤمنا ان هذا الانقسام

الحقيقية من خلاله . هذا الخلاف يجد حله في مستوي جديد من الوحدة ارقى نوعا من المستوي السابق ، ثم يعود ( وهذا من بديهيات الجدلية ) فينقسم بدوره ليلتقي في مستوي ارقى من الوحدة . هذا معنى قول " هينغل " ان الحزب لا يوجد حقا الا منذ اليوم الذي ينقسم فيه .

كان " انجلز " يقول منذ اكثر من تسعين عاما :

" لا بد ان تمر الحركة البروليتارية بمراحل عديدة من تطورها . وفي كل مرحلة هناك من يتعدلون عن المسير فلا يعود بوسعهم ان يتقدموا . هذا الامر وحده هو الذي

يفسر كيف ان وحدة البروليتاريا تتحقق في الواقع وقبل كل شي عبر المجموعات المختلفة في الحزب ، هذه المجموعات المتصارعة حتى الموت .

ولا يجب علينا ان ننخدع بصرخة " الوحدة " . فان اولئك الذين يتشدقون غالبا

بهذه الكلمة هم انفسهم الذين يبذرون التفرقة اكثر من غيرهم . وفي اوقات معينة

يزعق لصالح الوحدة اكبر المنشقين والنفوغائيين والانذال ، باصوات تفوق اصوات سواهم . ( انجلز - الرسائل المختارة من ماركس وانجلز حزيران ١٨٧٣ )

ان خير مثال على الممارسة الجدلية لوحدة الحزب هي تجربة الحزب البلشفي حيث كان

الصراع يحدث حتى في اشد الاوقات حربا . ولعل الاحداث التي سبقت ثورة اكتوبر بالذات ، وتلتها

مباشرة ، تقدم لنا في هذا المجال فائدة قيّمة . في النصف الثاني من عام ١٩١٧ كانت الظروف

الاجتماعية في روسيا تد نضجت لقيام الثورة البروليتارية . وفي ايلول من هذا العام دعت الاحزاب

المتذبذبة ( المناشقة والاشتراكيون الثوريون ) لعقد ما سموه بـ " اجتماع ديموقراطي " . كان ذلك

بمشابة محاولة اخيرة يبذلها هذان الحزبان ليتسنى لهما مراقبة اعمال الموجة الثورية التي يقودها الحزب

البلشفي . وقد كان على الحزبان يقرر ما اذا كان عليه ان يشترك في الاجتماع ام لا . وقررت اللجنة

المركزية الاشتراك بالاجتماع ولم يلق القرار معارضة في البدء . كان لينين مضطرا للبقاء بعيدا عن

المكان الذي اتخذ فيه القرار . لكنه كان اول من فهم ان الوضع اصبح مهيئا للانتفاضة المسلحة وان كل

تأخير في هذه الانتفاضة من شأنه ان يؤخر العمل الثوري مدة طويلة . كما انه كان يدرك غايات المناشقة

والاشتراكيين الثوريين من عقد الاجتماع . وبعث لينين الى اللجنة المركزية برسالتين دعا فيهما الى

مقاطعة الاجتماع وطلب بحث قضية الانتفاضة المسلحة . ناقشت اللجنة مضمونيهما ورفضت الاخذ بما جاء

فيهما . غير ان الامر ما لبث ان بدأ ينجلي بعد ان قرر " الاجتماع الديموقراطي " تأليف شبه برلمان

يتفق على اعضائه من بين الاحزاب العشرة في الاجتماع . كان هذا العمل من شأنه ان يمتص الثورة

الجماهيرية . هنا ايضا واجه البلاشفة هذا السؤال : هل يشتركون في شبه البرلمان هذا ام لا ؟

كانت آراء لينين واضحة من خلال موقفه الاول . وبدأت هذه الآراء تشق طريقها من خلال المناقشات

ما ادى الى خلق انقسام في الرأي في اللجنة المركزية وان كانت هذه اللجنة قد قررت بالاكثية الاشتراك

بشبه البرلمان . وعاد لينين يدافع عن رأيه ويصف هذا الاشتراك بانه " مهزلة من شأنها ان تخنق

توتب الثورة الجديدة " . ثم وجه اعتراضا شديدا للجهة لان اللجنة المركزية لم تجب على دعوته لبحث

الانتفاضة المسلحة . وهدد بالانسحاب من اللجنة لكي ينشر رأيه بين العمال اذا لم تقدم هذه

اللجنة على عقد اجتماع لبحث الانتفاضة المسلحة . نتيجة لذلك عقدت اللجنة اجتماعا في ٥ اكتوبر

وعادت عن قرارها السابق . وكان هذا خطوة في طريق الانتفاضة المسلحة .

ان القرار الذي اتخذه الحزب البلشفي لاعلان الثورة المسلحة والذي قاد الى انتصار ثورة اكتوبر

هذا القرار نفسه نتج عن جدال طويل عنيف . كانت الاكثية الساحقة من اللجنة المركزية للحزب ترى ان

الظرف غير ملائم للانتفاضة المسلحة . فقط لينين ومعه قلة ضئيلة كانوا يرون عكس ذلك . وانبرى لينين

خلال نقاشات حادة يشرح وجهة نظره وتمخضت النقاشات عن موافقة اكثية اللجنة على اعلان الثورة .

وكانت ثورة اكتوبر التي بنت اول دولة اشتراكية في العالم .

وبعد انتصار ثورة اكتوبر بايام قليلة تعرضت هذه الثورة لعدد من المشاكل العويصة . كانت

تصطدم خلالها التيارات المختلفة في الحزب بشكل يهدد وحدته . ففي الايام الاولى من انتصار الثورة

واجه الحزب ازمة عنيفة . كان لينين ومعه اكثية اللجنة المركزية يرى ان الاتفاق مع المناشقة والاشتراكيين

الثوريين يؤدي الى مناورات ومساومات ليست في مصلحة الثورة . في حين ان تيارا اقلية بقيادة

زينوفيف وكامينيف كان يرى انه بالامكان الوصول الى اتفاق مع هؤلاء . وتصصت الاقلية برأيها . مما ادى

الى تهديد فعلي لوحدة الحزب . فقد استقال زينوفيف وكامينيف واستلغوا ان يقتنعوا بعدد كبير

من " مفتشي الشعب " بالاستقالة معهم وعملوا على بث آرائهم بين القواعد . هذا في ظرف كان الحكم

الثوري فيه في ايامه الاولى ، وكانت مؤامرات الاحزاب الانتهازية وقوى الثورة المضادة تهدده من كل

حذب وصوب . ولكن حتى في تلك الفترة الحرجة بالذات لم يضرب لينين على صدره صارخا واحزاهما

واوحدتاه ! بل انه لم يتورع عن مواجهة احتمال الانقسام في الحزب مؤمنا ان هذا الانقسام

يبقى افضل بكثير من طمس التناقض والخلاف . فوجهت الاكثية انذارا للاقلية تندد فيه بالمواقف المترددة . . . وجاء في هذا الانذار ( وقد كتبه لينين ) :

" من البديهي ان الانتسام يشكل حدثا مؤسفا للغاية . لكن انقسامنا شريفا وصريحا هو اليوم افضل بكثير من الالعب والحترقات الداخلية ، هو افضل بكثير من عدم تنفيذ المقررات التي نتخذها ، ومن زوال الانتظام ومن الانحلال . ومهما يكن من امر فاننا من جهتنا لا نشك لحظة واحدة في اننا اذا عرضنا خلافاتنا على الجماهير ، بغية ان نتقيد بحكمها على هذه الخلافات فاننا واثقون من اننا سنؤمن لسياستنا الدعم المطلق من قبل العمال والجنود والفلاحين الثوريين ، وارتباطهم بنا في كل تجربة ، كما اننا واثقون من اننا سندين المعارضة المترددة لنفسها القصور وعجزها وانعزاليتهما . "

( محاضرات اللجنة المركزية - ١٦ - ١١ - ١٩١٧ )

هكذا كانت الديموقراطية المركزية في الحزب البلشفي تضمن اتخاذ الطريق السياسي الصحيح . ان لينين ( كما هو ظاهر في النص ) لم يكن يستبعد الانقسام الصريح . كان يفضل على التناقض المطموس . كان يطرح الخلاف بين التيارات الحزبية على الجماهير ، لانه كان واثقا من انه يعبر عن مصالح الجماهير وان لديها من الوعي السياسي ما يمكنها من تمييز الخبث من السمين . واذا كان الحزب الماركسي لا بد ان يجمع بين صفوفه عناصر يحتم عليها انتماؤها الطبقي والظروف الاجتماع التي ساعدت على تحسين وضعها ، تأليف تيار ينحرف عن مصالح الطبقة العاملة فلا بد ان يزداد انحرافه وضوحا كلما تازم الوضع واصبح الحزب يواجه مشاكل معتدة تقتضي مواقف حلبة . واذا كان الامر الذي يؤمن في هذه الظروف ، سلامة الخط السياسي ، هو الحوار الجدلي الحر ، فلا بد ان يرتكز هذا الحوار الى تربية سياسية واعية تساعد القاعدة الحزبية على فهم الامور ومناقشتها . والامر ان هذان مفقودان في الحزب الشيوعي اللبناني . فالافراد الذين يعنون الانحراف في خط الحزب كما يعنون تناقضاته الداخلية ينتمون الى المثقفين لا الى الطبقة العاملة . ذلك ان القاعدة العمالية او الفلاحية نشأت خلال ربع قرن من الزمن على تربية سياسية بعينها كان من عناصرها الاساسية اخماد روح الجدول والنقاش يتقابل ذلك اطلاقا على التراث الماركسي هزيل مسكين لا يسمح بتكوين الذهن الماركسية التي تساعد على فهم الانحراف اذا ما تجلت بوادره لتقضي عليه في مهده حتى اصبح نشاط الحزب واعماله وقفا على الجهاز الاداري في الحزب تتلقاه القواعد دون نقاش لانها غير قادرة عليه . مما ادى الى اضعاف ستار كثيف من الغموض والاستكانة على القواعد من جهة ، وتراكم في الاخطاء لدى الجهاز القيادي من جهة ثانية . ونظرا لجميع هذه الاعتبارات التي اضفت على التنظيم وليعة بعينها احييت الاخطاء بصمت مطلق لا يعكسها الا عمليات نقد نادرة هزيلة . هذا الصمت الذي ساعد على نمو جرائم الاخطاء المتراكمة حتى بتنا نراها اليوم تمدد جسم التنظيم بكامله .

كان ماركس يحدد قيمة الثورة البروليتارية بمقدرتها على الالتفات الى تجاربها الماضية ونقدها بالرغم من انها قد تبدولها متكاملة . كان انغلز يؤكد على ان السلاح النظري هو السلاح الثالث بيد الطبقة العاملة في نضالها لتقويض المجتمع الطبقي . وكان لينين قد جعل من موقف الحزب تجاه اخطائه المعيار الاساسي الذي يدل على جدية هذا الحزب . يقول لينين :

" ان موقف الحزب اليساري تجاه اخطائه هو من اهم الاسس وأمنها لمعرفة ما اذا كان هذا الحزب جديا ، وما اذا كان يقوم بالتزاماته تجاه الطبقة التي يمثلها ، وتجاه الجماهير العاملة ان الاعتراف الصريح بالخطا ، واكتشاف اسبابه وتحليل الوضع الذي يساعد على وجوده ، والفحص بانتباه عن وسائل تصحيح هذا الخطا ، هي العلامة التي تميز الحزب الجدي ، وهذا ما يسمى بالنسبة لهذا الحزب القيام باعبائه والتزاماته ، تربية وتثقيف الطبقة ثم الجماهير اما اذا كان اليساريون لا يقومون بهذا الواجب ، اما اذا كانوا لا يعلقون الاهمية القصوى على دراسة اخطائهم البينة ويعيرونها كل الاهتمام والاحتراس الضروريين فانهم يوءدون بذلك على انهم ليسوا حزب طبقة بل حلقة صغيرة ، يوءدون على انهم ليسوا حزب

الجماهير بل مجموعة مكونة من مثقفين ومن عدد من عمال يقتصر عملهم على اعادة

اسوأ الانحرافات التي وصل اليها النسل المثقف . " ( من الشيوعية الطفولي م ٣١٠ ص ٥٢ )

هذا ما قاله لينين . اما ما يتوله بكداش في بيانه السياسي الذي نشرته " الاخبار " ، فلعله يبدو لنا الآن اكثر وضوحا . يقول بكداش :

" هناك عاملان اساسيان يلعبان دورا هاما في صون وتوطيد وحدة حزبنا ، وهما :

اولا : الامانة لمبادئ الديموقراطية والقواعد اللينينية في حياة الحزب الداخلية .

ثانيا : ان الحياة نفسها برهنت بالتجربة صحة الخطة السياسية التي ينتهجها الحزب

والشعارات الاساسية التي وضعها . "

ألا سبحانه الحياه نفسها ! لقد برهنت عن صحة التحالف مع جنرال دون قيد او شرط ، وعن صحة الثبات على تأييد الشيابية متدرعا ياسواً انواع الدجل السياسي على القواعد ، وعن صحة كل ما حول الحزب الشيوعي عندنا الى جهاز متوقع لا صلة له بالجمهير .

اما الامانة لمبادي الديموقراطية ، فيقول ، لا فخر فوه ، انما عامل اساسي من عوامل وحدة الحزب . أية " امانة " للمبادي الديموقراطية يعني " امين " الحزب والمستأمن على وحدته ؟ كم افواه الحزبيين وطمس التناقض ، ديموقراطية ؟ عدم انعقاد مؤتمر للحزب خلال اكثر من عشرين عاماً ، عامل اساسي من عوامل وحدة الحزب " ؟ لقد عرفنا اية وحدة يعني هذا الكلام . وحدة وحدانية عمل ستالين على تغذيتها دا ، في جسد الحركات الشيوعية لا زالت تعاني منه حتى اليوم . وحدة تخول للقيادة الحالية التربع في سدة " الخالدة " وجر الحزب الى موافقها المنحرفة . سؤال بسيط . من الذي يحدد الخط السياسي للحزب الشيوعي اللبناني ؟ هل يشترك المناضلون في القواعد بتحديدده ؟ هل يؤخذ برأي الفروع التي لا تملك حولا او ضولا ؟ ام ان الهيئة الادارية للحزب هي التي تنفرد وحدها بتحديد هذا الخط ؟ لم يعد الامر على كثير من الابهام وهو لم يعد يخفى على القواعد الحزبية التي بدأت تعي استماتة الهيئة القيادية في الدفاع عن تفرد ها ، مستترة وراء يافطة " وحدة الحزب " ، جاعلة منها " فزاعة " ، كما يقول لينين ، وترفعها في وجه الحزبيين كلما شعرت بالخطر .

ولعل قائلاً يقول ان وجهة النظر هذه بالتحديد ، اي التشديد على الحياه الديموقراطية في الحزب ، هي المطلب الذي يجمع بين عدد من اعضاء الحزب ، وهم الذين ولدوا الازمة التي عرفها الحزب في تموز الماضي . غير ان هذا لا يعني شيئاً . فعدا عن ان هذا التشديد يتم في الأدلر الراهنة للتنظيم ( وبالتالي يصطدم بكل الحواجز التي بنتها البيروقراطية المركزية ) فان هؤلاء الذين ولدوا الازمة لا يملكون ما يجابسون به الحزب وانحرافه ، سواء على صعيد النظرية او على صعيد التنظيم . لهذا تماقت تيارهم وتقدس لدى اول تلويح بان اي تصلب في الموقف يعرض الحزب للانقسام الفعلي . هكذا خرج عدد " الاخبار " رقم ٦٨١ بعد اسبوعين من الازمة يحمل مقالات لثلاثة من تيار " الشباب " لا تختلف لا بالقليل ولا بالكثير عن خط الحزب الاساسي ، وعادت واجمة " وحدة الحزب " الى الظهور مؤكدة بتغذيتها بحدقات العميون . اما " الشباب " فلم يشيروا ، تصرّحوا او تلمّحوا ، الى وجهة نظرهم ولا الى الشروط التي دفعتمهم الى قبول الوضع الحالي .

بلى . كدنا ننسى . فهناك المؤتمر المنتظر ، والمهدي المنتظر ، الذي سوف يعيد الحياة الى جسد التنظيم المحتضر . وحتى لا يكون المؤتمر الموعود وسيلة اخرى من وسائل التخدير التي يحقن بها الحزبيون الشيوعيون لا بد من طرح الامكانات التي توفر انعقاد مؤتمر ناجح ، يحقق غايته المنشودة . هذا ما عالجه مقال آخر في هذا العدد من النشرة . الا اننا نود ان نذكر ان تلمهير الحزب من العناصر المنحرفة هو الشرط الاساسي لحماية الحزب . وتلمهيره من هذه العناصر لا يكون الا بضربها والقضاء عليها اي نبذها من صفوف الحزب . واذا كان الذين يعلقون على المؤتمر آمالاً كبيرة يريدون ان تبعث الحياة من جديد في الحزب ، فعليهم ان يعملوا على ضرب التيار المنحرف فيه ، وعليهم ان يفهموا بوضوح ان تياراً كهذا لا يمكن القضاء عليه بسهولة ، بمعنى ان العمود التي تؤخذ على العاتق ، والوعود التي يعبر من خلالها عن توبة نصوحا ، لا تجدي شيئاً في هذا المضمار . ان محاربة التيار المنحرف تتخفي معركة عنيفة ، معركة لا تقتصر على الصعيد الايديولوجي وحسب بل تستلزم اجتثاث هذه العناصر من جسم الحزب ومحاربتها على كل المستويات بلا هوادة . هذه العناصر تمثل بالقيادة الحالية ، ولا تقتصر عليها فقط بل تتعدى ذلك الى عدد من المثقفين ومن العمال الارستقراطيين الذين مهدت لهم ظروف معيشتهم سبل الالتحاق بالايديولوجية البرجوازية حتى باتوا ذيلاً لها وحليفاً من احلافها . ولعل هذا النفس الذي كتبه لينين في ظرف شبيه جداً بالظرف الذي يربه التنظيم الشيوعي اللبناني اليوم يلقي بعض الضوء على طبيعة الموقف وواجبات الحزبيين الماركسيين اللينينيين تجاهه . يقول لينين :

ان التيار الاشتراكي المحتضر " يرتبط بالانكار البرجوازية ( فهو يتلقى اذن من هذه البرجوازية كل تغذية ودعم ) ، كما انه يرتبط بتيار ايديولوجي معين في داخل الاشتراكية ( هو " الاصلاحية " ) ومصالح بعض الطبقات ووضعها الخاص ( برلمانيون ، موظفون ، مثقفون ، بعض الطبقات والمجموعات ذوي الاوضاع الحسنة بين العمال الخ . . ) من هنا ينتج بالضرورة نتيجة ينبغي حتما الوصول اليها فالاشخاص باجسادهم يموتون مائة مائة ، لكن التيارات السياسية والايديولوجية لا يمكن ان تموت هكذا .

فكما ان البرجوازية لا تموت ما دامت لم تقلب كذلك التيار الذي تغذيه وتدعمه هذه البرجوازية

والذي يمثل مصالح جماعة صغيرة من المثقفين ومن ارستقراطية الطبقة العاملة الذين تحالفوا مع

البرجوازية لا يموت ما لم " يقتل " اي ما لم يقلب وما لم يلغ تماما تأثيره على البروليتاريا الاشتراكية .  
واذا كان هذا التيار قويا فما ذلك بالضبط الا لارتباطه مع البرجوازية . لقد تولد نوع من الفئة القلدة  
الطفيلية ضمن الحركة العمالية . . . . ان ما يجب علينا هنا واجبا مطلقا ، ليس " اللوم " فقط بل يجب  
علينا دق النفير ، وفضح هذه الطبقة الطفيلية دون هوادة وقلبها " وانتزاع مناصبها منها " ، والقضاء  
على " وحدتها " مع الحركة العمالية ، ذلك ان هذه الوحدة تعني في الحقيقة وحدة البروليتاريا مع  
البرجوازية ، انما وحدة الاذنان وتجزئة الثوريين .

. . . . هناك تيار اشتراكي يموت وتيار اشتراكي لا بد ان ينبعث . وهذا صحيح الفكرة . لكن هذا  
الموت وهذا الانبعاث يتضمنان على وجه التحديد معركة لا هوادة فيها ضد التيار الانتهازي ،  
معركة لا تقتصر على الصعيد الايديولوجي فحسب ، بل تتعدى ذلك ساعة الى اجتثاث هذه الزيادات  
البشعة من جسم الاحزاب العمالية ، اخذة على نفسها ان تظرد من داخل التنظيمات عددا من  
الممثلين لهذا الكتيك الغريب عن البروليتاريا ، وان تقطع صلاتها نهائيا بهم . ان هؤلاء الناس  
لن يموتوا لا جسديا ولا سياسيا ، لكن العمال سوف يقطعون كل صلة بهم ، وسوف يلقون بهم في قبر  
مشترك مع اذنان البرجوازية ، ويجعلون من تعفنهم مثالا حيا لتأديب غيرهم من الجيل الجديد الناشئ  
او بالاحرى مثلا لتربية جيوش جديدة من البروليتاريا قادرة على رفع لواء الثورة .

( لينين مجلد ٢١ ص ٣٦٩ )

ولا نزيد . . .